تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية: العراق كنموذج

زياد عبيد صبار الراوي

2022

رسالة ماجستير

معهد الدراسات العليا

المشرف

Prof. Dr. Saim KAYADİBİ

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية: العراق كنموذج

Zeyad Obaid Sabbar AL-RAWE

جمهورية تركيا

جامعة كارابوك

معهد الدراسات العليا

قسم الاقتصاد

رسالة ماجستير

المشرف

Prof. Dr. Saim KAYADİBİ

KARABÜK

ايار 2022

المحتويات

المحتويات 1
TEZ ONAY SAYFASI 3
صفحة الحكم على الرسالة 4
DOĞRULUK BEYANI 5
تعهد المصداقية 6
الشكر والتقدير 7
إهداء 8
ÖZET 9
الملخص 11
ABSTRACT 13
ARŞIV KAYIT BILGILERI 14
بيانات الرسالة للأرشفة 15
ARCHIVE REGISTRATION INFORMATION 16
الفصل الأول: المقدمة 17
المقدمة 17
مشكلة الدراسة 19
أهمية الدراسة 19
هدف الدراسة 19
فرضية الدراسة 20
حدود الدراسة 20
منهجية الدراسة 20
أسئلة الدراسة 21
الصعوبات التي واجهت الدراسة 21
مصادر الدراسة 22
تقسيم الدراسة 22
الدراسات السابقة 24
ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة 28
خلاصة الدراسات السابقة 28
الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي و القاعدة الفكرية والاقتصادية 29
المبحث الأول: الإطار التاريخي والنظري 30
المطلب الأول: الجانب التاريخي 30
المطلب الثاني: التحليل النظري 35
المبحث الثاني: عوامل وعناصر الاستثمار الأجنبي 45
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي 46
المطلب الثاني: عوامل وعناصر الاستثمار الأجنبي 48
المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على التجارة الخارجية 50
خلاصة الفصل الثاني 56
الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والمجالات والأبعاد الاقتصادية وأثرها على التنمية الاقتصادية 57

المبحث الأول: تقسيم مجالات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.....58
المطلب الأول: مجال الزراعة والتعدين.....62
المطلب الثاني: مجال الصناعة التحويلية.....65
المطلب الثالث: مجال الخدمات والاتصالات 68
المبحث الثاني: البعد الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان المتقدمة والنامية 71
المطلب الأول: البعد الاقتصادي للبلدان المتقدمة 73
المطلب الثاني: البعد الاقتصادي للبلدان النامية 76
المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية 83
خلاصة الفصل الثالث 86
الفصل الرابع: الآثار النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر والتجمعات الدولية 87
المبحث الأول: فجوة الموارد في البلدان المتقدمة والنامية 88
المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي والتجمعات الدولية.....92
المطلب الأول: نمط اقتصاديات النضوج.....94
المطلب الثاني: نمط اقتصاديات التنمية 97
خلاصة الفصل الرابع.....99
الفصل الخامس: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته على الاقتصاد العراقي..... 100
المبحث الأول: الاقتصاد العراقي ومراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر فيه 101
المطلب الأول: تمهيد الاقتصاد العراقي.....101
المطلب الثاني: مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق.....104
أولاً: الفرص المتاحة للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق 105
ثانياً: سمات الاقتصاد العراقي 106
المبحث الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات النمو الاقتصادي العراقي 112
المطلب الأول: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق 112
أولاً: عدم الاستقرار الأمني والسياسي..... 112
ثانياً: ضعف عام في القطاع الخاص 113
ثالثاً: انخفاض في كفاءة البنية التحتية 113
رابعاً: الارتفاع الكبير في مستويات التضخم..... 113
خامساً: الفساد الحاصل في الأقسام الإدارية والمالية..... 114
المطلب الثاني: العلاقة بين مؤشرات النمو الاقتصادي العراقي والاستثمار الأجنبي المباشر 115
أولاً: سعر الصرف 115
ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي 119
ثالثاً: معدل التضخم..... 122
خلاصة الفصل الخامس.....124
الاستنتاجات..... 125
التوصيات 127
قائمة المصادر والمراجع العربية 128
قائمة المصادر والمراجع الإنجليزية 132
السيرة الذاتية..... 134
ÖZGEÇMIŞ 134

TEZ ONAY SAYFASI

Zeyad Obaid Sabbar AL-RAWE tarafından hazırlanan, “Doğrudan Yabancı Yatırımın Gelişmekte Olan Ülkeler Üzerindeki Etkisi: Irak Örneği” başlıklı bu tezin Yüksek Lisans Tezi olarak uygun olduğunu onaylarım.

Prof. Dr. Saim KAYADİBİ
Tez Danışmanı

Bu çalışma, jürimiz tarafından Oy Birliği ile Iktisatta Yüksek Lisans tezi olarak kabul edilmiştir. 13/05/2022

Ünvanı, Adı SOYADI (Kurumu) İmzası

Başkan: Prof. Dr. Emad Mohammed Ali ABDULLATİF (Bağdat Üni.)

Üye : Prof. Dr. Saim KAYADİBİ (KBÜ)

Üye : Dr. Öğr. Üyesi Akram ALHAMAD (KBÜ)

KBÜ Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Yönetim Kurulu, bu tez ile, Yüksek Lisans derecesini onamıştır.

Prof. Dr. Hasan SOLMAZ
Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Müdürü

صفحة الحكم على الرسالة

أصادق على أن هذه الأطروحة التي أعدت من قبل الطالب زياد عبيد صبار الراوي بعنوان "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية: العراق كنموذج" في برنامج الاقتصاد هي مناسبة كرسالة ماجستير.

Prof. Dr. Saim KAYADİBİ

مشرف الرسالة

قبول

تم الحكم على رسالة الماجستير هذه بالقبول من قبل لجنة المناقشة بالإجماع بالقبول بتاريخ 13/05/2022

أعضاء لجنة المناقشة التوقيع

رئيس اللجنة: أ.د عماد محمد علي عبد اللطيف

عضواً: أ.د صائم قايادبي

عضواً: أ.م اكرم الحمد

تم منح الطالب بهذه الأطروحة درجة الماجستير في قسم الاقتصاد من قبل مجلس إدارة معهد الدراسات العليا في جامعة كارابوك.

Prof. Dr. Hasan SOLMAZ

مدير معهد الدراسات العليا

DOĞRULUK BEYANI

Yüksek lisans tezi olarak sunduğum bu çalışmayı bilimsel ahlak ve geleneklere aykırı herhangi bir yola tevessül etmeden yazdığımı, araştırmamı yaparken hangi tür alıntıların intihal kusuru sayılacağını bildiğimi, intihal kusuru sayılabilecek herhangi bir bölüme araştırmamda yer vermediğimi, yararlandığım eserlerin kaynakçada gösterilenlerden oluştuğunu ve bu eserlere metin içerisinde uygun şekilde atıf yapıldığını beyan ederim.

Enstitü tarafından belli bir zamana bağlı olmaksızın, tezimle ilgili yaptığım bu beyana aykırı bir durumun saptanması durumunda, ortaya çıkacak ahlaki ve hukuki tüm sonuçlara katlanmayı kabul ederim.

Adı Soyadı: Zeyad Obaid Sabbar Al-RAWE

İmza :

تعهد المصداقية

أقر بأنني التزمت بقوانين جامعة كارابوك، وأنظمتها، وتعليماتها، وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد أطروحات الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد أطروحتي بعنوان:

"تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية: العراق كنموذج"

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الأطروحات العلمية، كما أنني أعلن بأن أطروحتي هذه غير منقولة، أو مستلّة من أطروحات، أو كتب، أو أبحاث، أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد.

اسم الطالب: زياد عبيد صبار الراوي

التوقيع:

الشكر والتقدير

الحمد لله في البداية وقبل كل شيء على واسع النعم التي أنعم بها علينا، لله الحمد على إنجاز هذه الأطروحة وإتمامها على أكمل وجه.

لا يسعني وقد شارف البحث على نهايته إلا إن أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى أستاذي الفاضل المشرف الدكتور صائم قاياديبي؛ لما بذله من جهود مضنية في الإشراف على الرسالة، وإبداء ملاحظاته القيمة، والذي واكب البحث من بدايته إلى نهايته.

شكري وتقديري إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بقبول مناقشة هذه الرسالة.

شكري إلى عائلتي التي ساندتني وشجعتني، ولهم الفضل الأول عليّ بعد الله سبحانه وتعالى في وصولي إلى ما وصلت إليه اليوم، فأنا أشكركم من أعماق قلبي.

إهداء

إلى..

روح والدي المرحوم بإذن الله.

والدتي أطال الله بعمرها.

إخوتي الذين طالما وجدتهم سنداً وعوناً لي.

أصدقائي جميعاً.

ÖZET

Yabancı yatırımların tarihsel sıralamasının veya üretim biriminde meydana gelen ekonomik değişikliklerin, bu yatırımların kendilerine ev sahipliği yapan ülkeler üzerindeki etkisinin bir göstergesi olarak, yaşadıkları zamana göre ekonomik sektörlerin ortaya çıkmasına yardımcı olduğunu ve doğal gelişim sürecine hizmet etme yönelimlerinin bir ifadesi olduğu görülür.

Bu Yatırımların üç ana sektörü kapsadığı ve bunların yeni bir dağılımının ortaya çıkmasıyla hacimlerinde belirgin bir şekilde ortış ortaya çıklığı görülür. Bu yatırımların hacmi için imalat sektörünün yerine hizmet sektörünün öne çıkması yüksek bir yatırım getirisine neden olmacakta, sermayenin hızlı devri de kapitalizmin doğasını yansıtmaktadır.

Ekonomik sektörler üzerindeki yabancı yatırım hacmi ve kaymalar, gelişmekte olan ve gelişmiş ülkeler üzerinde, bu ülkelerin sektörel gelişim yapıları farklı olmasına rağmen, birçok olumlu etkiye sahiptir. Gelişmekte olan ülkelerdeki bu yatırımlar, bu yatırımların uluslararası ticaretle tamamlayıcı ilişkisi o ortamın koşullarına cevaben bir uzmanlık becerileri paketini ana ortamdan kuluçka ortamına aktarmakla karakterize edilen şirketleri seçmek zorunluluğu Güneydoğu Asya ülkelerinde kalkınma sürecinin hızlandırılmasına yol actı.

Sanayi devriminden bu güne kadar oluşan sermaye birikimi gelişmekte olan ülkelerle olan gelişmişlik açığının zamanla artmasına neden olmuş ve doğrudan yabancı yatırımların çoğunluğu, Batı Avrupa ve Amerika gibi gelişmiş ülkelerde yoğunlaşmıştır. Gelişmiş ülkelerde yatırımların dağılımı dengeli ve adil olma eğilimindedir. Gelişmekte olan ülkelerde yüksek yerleşim yoğunluğuna tanık olunması, yabancı yatırımların dağılımında farklılığın gelişmekte olan petrol üreticisi ülkelere yönelik tasarrufların yönlendirilmesine neden olmuştur. Bir çok ülke ekonomik denge durumuna ulaşmak, kalkınmayı geliştirmek ve ödemeler dengesini dengelemek de dahil olmak üzere bu yatırımları çekmek amacıyla altyapı, ticaret ve finans politikalarını uyarlama eğilimindeydir.

Bu kapsamda Irak ekonomisi, piyasa ekonomisine geçişin ardından, yabancı sermaye için cazip bir ortam yaratmanın ilk adımı olarak kanunlarında, yönetmeliklerinde ve politikalarında önemli değişiklikler giderek yabancı sermayenin faaliyetlerine uygun düzenlemeler yapma eğilimine sahne olmuştur.

Anahtar Sözcükler: Doğrudan Yabancı Yatırım; Gelişim; Irak Modeli; Gelişmekte Olan Ülkeler

الملخص

التدرج التاريخي للاستثمارات الأجنبية أو التغيرات الاقتصادية التي حدثت في الوحدة الإنتاجية ساعدت على بروز قطاعات اقتصادية استناداً إلى الحقبة الزمنية التي عاشتها مع بيان أثر هذه الاستثمارات على البلدان المستضيفة لها، وحسب طبيعتها التنموية، وبيان توجيهها بما يخدم عملية التنمية.

شملت الاستثمارات القطاعات الرئيسية الثلاثة وارتفاع أحجامها على نحو واضح مع حدوث توزيع جديد لهذه الاستثمارات، فكان احتلال قطاع الخدمات لمركز الصدارة بدلاً من قطاع الصناعة التحويلية لحجم هذه الاستثمارات قد سبب ارتفاع عائد الاستثمار مع سرعة دوران رأس المال، وهذا ما يميز طبيعة الرأسمالية لهذه الاستثمارات.

إن هذه الانتقالات في حجم الاستثمارات الأجنبية على القطاعات الاقتصادية يعود بعدة آثار إيجابية على البلدان النامية والمتقدمة على الرغم من اختلاف الهيكل القطاعي التنموي لتلك البلدان، لكننا نلاحظ أن الآثار السلبية على البلدان النامية غالباً ما تغطي أو تضعف من الآثار الإيجابية لهذه الاستثمارات في البلدان النامية، وكان لاختيار الشركات التي تتميز بنقل حزمة المهارات المتخصصة من البيئة الأم إلى البيئة الحاضنة استجابة لظروف تلك البيئة مع العلاقة التكاملية لتلك الاستثمارات بالتجارة الدولية؛ مما أدى إلى تسريع عملية التنمية في دول جنوب شرق آسيا.

غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتركز في الدول المتقدمة أوروبا الغربية، أمريكا، بسبب التراكم الرأسمالي المتولد منذ الثورة الصناعية حتى يومنا هذا..؛ مما جعل فجوة التنمية تتزايد بمرور الزمن مع البلدان النامية، فضلاً عن أن توزيع الاستثمارات في البلدان المتقدمة يميل إلى التوازن والتكافؤ، أما البلدان النامية فتشهد تركيزاً عالياً في التوطن، إن هذا التباين في توزيع الاستثمارات الأجنبية انعكس على توجيه

المدخرات بالنسبة للدول النامية النفطية، إذ من الصعوبة هنا الوصول إلى حالة التوازن الاقتصادي، ومن هنا اتجهت أغلب البلدان إلى تكييف البنى التحتية والسياسات التجارية والمالية محاولة منها لجذب هذه الاستثمارات، بما فيها تطوير للتنمية والتوازن في ميزان المدفوعات.

شهد الاقتصاد العراقي بعد تحوله نحو اقتصاد السوق اتجاهاً لتنظيم الاستثمارات المناسبة لأنشطة رؤوس الأموال الأجنبية من خلال فرض تغييرات مهمة في القوانين واللوائح والسياسات كخطوة أولية لخلق عامل جذب للاستثمارات الأجنبية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية، العراق نموذج، الدول النامية.

Abstract

We note that the historical scale of foreign investment or the economic changes that have taken place in the production unit has helped to bring about the emergence of economic sectors based on the period that they have experienced.

Investments covered the three major sectors and their volumes rose clearly with a new distribution of these investments. The fact that the service sector took the lead rather than the manufacturing sector caused the high return on investment with a rapid turnover of capital, which characterized the nature of such investments.

These shifts in the volume of foreign investment in economic sectors have several positive effects on developing and developed countries, despite the different sectoral development structures of those countries. We note, however, that the negative effects on developing countries often covered or weaken the positive effects of these investments in developing countries. That the selection of firms characterized by the transfer of the specialized skill package from the parent to the foster environment in response to the conditions of that environment and the complementary relationship of those investments to international trade has accelerated the development process in the South-East Asian States.

Most foreign direct investment is concentrated in developed countries, Western Europe, America, because of the capital accumulation generated from the industrial revolution to the present day, which has caused the development gap to increase over time with developing countries. Moreover, the distribution of investments in developed countries tends to be balanced and even-handed, developing countries are experiencing a high concentration of foreign investment.

The Iraqi economy, as it moved towards a market economy, experienced a tendency to regulate appropriate investments for foreign capital activities by imposing significant changes in laws, regulations, and policies as an initial step to create a pull factor for foreign investment.

Key Words: Foreign Direct Investment; Development; Iraq Model; Developing Countries.

ARŞIV KAYIT BILGILERI

Tezin Adı	Doğrudan Yabancı Yatırımın Gelişmekte Olan Ülkeler Üzerindeki Etkisi: Irak Örneği
Tezin Yazarı	Zeyad Obaid Sabbar AL-RAWE
Tezin Danışmanı	Prof. Dr. Saim KAYADİBİ
Tezin Derecesi	Tez
Tezin Tarihi	2022
Tezin Alanı	Ekonomi, Uluslararası Ekonomi
Tezin Yeri	KBÜ/LEE
Tezin Sayfa Sayısı	136
Anahtar Kelimeler	Doğrudan Yabancı Yatırım; Gelişim; Irak Modeli; Gelişmekte Olan Ülkeler

بيانات الرسالة للأرشفة

عنوان الرسالة	تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية: العراق كنموذج
اسم الباحث	زياد عبيد صبار الراوي
اسم المشرف	صائم قاياديبي
المرحلة الدراسية	الأطروحة
تاريخ الرسالة	2022
تخصص الرسالة	الاقتصاد، الاقتصاد الدولي
مكان الرسالة	كارابوك
عدد صفحات الرسالة	136
الكلمات المفتاحية	الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية، العراق نموذج، الدول النامية.

ARCHIVE REGISTRATION INFORMATION

Name of the Thesis	The Impact of Foreign Direct Investment on Developing Countries: The Case of Iraq
Author of the Thesis	Zeyad Obaid Sabbar AL-RAWE
Advisor of the Thesis	Prof. Dr. SAIM KAYADIBI
Status of the Thesis	Dissertation writing
Date of the Thesis	2022
Field of the Thesis	Economics, International Economics
Place of the Thesis	KBU/LEE
Total Page Number	136
Keywords	Foreign direct investment; development; Iraq model; Developing countries

الفصل الأول: المقدمة

المقدمة

منذ المراحل الأولى لولادة النظام الرأسمالي كان هناك تفاعل مستمر بين تقدم الإنتاج والسوق العالمية، مما أدى الى التوسع المفاجئ للتجارة والعمل، وخلق مرحلة جديدة في تطور الرأسمالية، وهي أسلوب الإنتاج الدولي أي الانتاج للتصدير، حددها التوسع الديناميكي للشركات التي قادت عملية التدويل من الإنتاج ورأس المال.

كان النظام الرأسمالي قد بدأ مرحلة جديدة في الحياة الاقتصادية منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، حيث أصبحت عملية الإنتاج داخل المشروع لا تتم على المستوى الوطني كما في الماضي، بل على المستوى العالمي، حتى أصبح تدويل الإنتاج يحل محل الانتاج القومي تدريجياً في إطار الإنتاجية.

ظهر الاستثمار الأجنبي بشكل مباشر وغير مباشر، وهو الأداة التي يتم من خلالها تدويل الإنتاج والاستثمار، ثم التجارة والنقل والتكنولوجيا والتمويل، حيث لا يمكن تحليل نهج تدويل الإنتاج دون فهم نشاط الاستثمارات الأجنبية؛ لأنها محرك وحامل وناقل للتدويل الاقتصادي، وهي بحكم تعريفها بنية اقتصادية واجتماعية داخل النظام الرأسمالي.

تعود الديناميكية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي إلى الطبيعة الاحتكارية لهذه الاستثمارات، والتي تمكنه من التحكم في قدرته، والاختلافات في الظروف الاقتصادية للدول والمجتمعات، وتوسع الأعمال التجارية، وتداخل السوق الوطنية مع السوق الدولية..، والاستفادة من حزمة موارد التكنولوجيا ورأس المال.

مما لا شك فيه أن هذا النوع من الاستثمار يتجه إلى جملة من المصالح الاقتصادية للبلد الأم، والتوطن في البلاد الصناعية المتقدمة ومنها تمارس نشاطها وعملياتها الصناعية، حتى أصبح الاستثمار الأجنبي الشكل التنظيمي لشركات الأعمال الضخمة، وامتداده إلى الدول النامية، فإنه يثير قضايا أكثر تعقيداً منها في الدول الرأسمالية المتقدمة، وعليه بدأت تتولد أزمة الثقة بين البلدان النامية والشركات القائدة للاستثمار الأجنبي، وهي في واقع الأمر انعكاس لأزمة الثقة في النظام الرأسمالي نفسه، وعليه بنيت أفكار معارضة أتباع الطريق الرأسمالي لعملية التنمية خوفاً من التبعية للنظام الرأسمالي وليس للتراكم الرأسمالي، والتبعية تلزم البلدان النامية بخضوعها للشركات القائدة للاستثمار الأجنبي من حيث الأهداف الاستراتيجية، إضافة إلى التدخل في الشؤون الداخلية، وزعزعة الاستقلال والاستقرار الاقتصادي.

مشكلة الدراسة

عدم كفاية الموارد المالية المحلية، وضعف إمكانياتها اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية في أغلب البلدان العربية يؤدي هذا إلى قيام الدولة بالبحث عن موارد أخرى، وموارد الاستثمار الأجنبي هي الحل الأمثل للعمل على تنمية الاقتصاد في هذه البلدان، فقلة التجارب والتعامل مع مثل هكذا استثمارات في البلدان العربية وخاصة العراق وتخوف الشركات من الاستثمار في هكذا بلدان سيولد فجوة بينها، وهذا ما سوف نحاول استعراضه والخوض في شرحه وتفصيله في هذه الدراسة.

أهمية الدراسة

الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في التجارة الخارجية، ومدى إمكانية الاستفادة الدول النامية من ذلك على النمو في الناتج المحلي الإجمالي؛ ونظراً لما يتمتع به الاستثمار الأجنبي المباشر من مزايا تساهم في زيادة النمو الاقتصادي للدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص؛ لذا فقد أصبح من الضروري أن يتكيف الاقتصاد العراقي مع متطلبات دخول الاستثمار الأجنبي المباشر، بغية تطوير قطاعاته الاقتصادية.

هدف الدراسة

فيما يأتي أهم الأهداف التي طَمحتُ لتحقيقها في هذه الدراسة:

الأول: بيان أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي، وأثره الاقتصادي على البلدان المتقدمة والنامية.

الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الدولية والناتج العالمي، مع دور هذه الاستثمارات في عملية التنمية.

الثالث: استعراض واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية العراق، ودورها في دعم مسار وعمل السوق المحلية والعالمية.

فرضية الدراسة

تسعى الاستثمارات الأجنبية لتوزيع هيكل القطاعات الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة، بما يجعل التشابك بين اقتصاديات هذه البلدان أمراً لا بد منه، مع اختلاف الأهداف لهذا التشابك من حيث الطبيعة التنموية لتلك البلدان، والفترة الزمنية لهذه الأهداف. فالاستثمارات الأجنبية المباشرة لها أثر إيجابي على البلدان النامية من حيث قدرتها الفعالة على زيادة نموها الاقتصادي، بحيث يؤدي إلى ارتفاعات واضحة لاقتصاديات هذه البلدان، وحل المشاكل التي تواجهها، إلا أن هذا التأثير إن صح فإنه يختلف من بلد لآخر تبعاً لظروف كل بلد، وتبعاً لنوع ووجهة الاستثمار الأجنبي مما لا يدع المجال للتعميم.

حدود الدراسة

غطى البحث بشكل عام البلدان النامية ككل، والعراق بشكل خاص، وتناولت الدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في تنمية الدول المتقدمة، وآثارها على اقتصاديات البلدان النامية، وبشكل أكثر تفصيلاً الاستثمار الأجنبي المباشر العراقي في الفترة ما بين عامي (1990-2020).

منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الأطروحة في جمع البيانات وتحليلها على أسلوب البحث الكيفي (بالإنجليزية: qualitative research)، وتحقيقاً لأهداف الدراسة كان لا بد من استخدام أكثر من منهج في هذه الأطروحة؛ لذا فقد تم استخدام المنهج التاريخي من أجل الإحاطة بالمراحل التاريخية لتطور الاستثمار الأجنبي، وتم استخدام المنهج الوصفي لبيان الصلة بين النمو الاقتصادي والتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، وأثرها على مجموعة الدول النامية والمنهج التجريبي من أجل معرفة التأثير على النمو الاقتصادي في الدولة المستضيفة إذا ما توفرت الظروف المواتية لاستقطاب هذه الاستثمارات الأجنبية،

وكذلك استخدمت المنهج التحليلي لمعرفة أثر الاستثمار الأجنبي على متغيرات الاقتصاد الكلي للبلدان النامية.

أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة على أهم الأسئلة، وهي:

1. ما هو الاستثمار الأجنبي، وما هي أهميته، وما هي أنواعه؟
2. كيف يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة العالمية، ودوره في عملية التنمية؟
3. ما هو واقع الاستثمار الأجنبي على العراق، وهل له دور في دعم اقتصاد السوق المحلي والعالمي؟

الصعوبات التي واجهت الدراسة

على الرغم من أن مواجهة أي باحث لصعوبات في مجال الدراسة يعد أمراً متوقعاً، ولا داعي للإشارة إليه، فهو يدخل في صلب عمل الباحث، إلا أن المشكلة التي واجهت الباحث تستلزم الذكر والتذكير؛ لما لها من فوائد للباحثين الراغبين في الدراسة والبحث في هذا المجال مستقبلاً، إذ تبين من مراجعة معظم الرسائل والأطروحات المقدمة من قبل طلبة الدراسات العليا في الجامعات العراقية خاصة، أن هناك ضعفاً عاماً، وقد يشكو كاتب هذه الأطروحة أيضاً في القدرة على دراسة جميع أبعاد المشكلة قيد الدرس؛ لما تتسم به من تشعب وامتدادات مختلفة، فالنصح الواجب تقديمه يتمثل في ضرورة تخصص كل باحث في دراسة مجال معين ومحدد مسبقاً تمهيداً للسيطرة على الموضوع.

مصادر الدراسة

ارتكزت الأطروحة على الكثير من المصادر الأجنبية والعربية من كتب ودراسات وتقارير، وكذلك النشرات الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية – الاجتماعية لغرب آسيا..، والتي تعرف اختصاراً باسم إسكوا (ESCWA)، إضافة إلى الإصدارات الموجودة على الإنترنت لصندوق النقد العربي، فضلاً عن البنك الدولي، والاستعانة بالتقارير والبيانات من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة – والتنمية، كما يعرف اختصاراً بـ أونكتاد (UNCTAD)، وشبكة المعلومات الدولية.

تقسيم الدراسة

بغية الوصول إلى هذه الدراسة ومعرفة مدى صحتها، تم تقسيمها إلى خمسة فصول:

الفصل الأول وهو مقدمة الأطروحة، واحتوى على المقدمة التي تم التحدث فيها بإيجاز عن الأطروحة، والفرضية التي بنيت عليها الأطروحة، والمشكلة التي تسعى الدراسة إلى حلها، والأسئلة التي سوف نقوم بالإجابة عنها، والأهداف التي ترمي الأطروحة إلى تحقيقها، وأهميتها، والمنهجية التي اتبعتها، والصعوبات التي واجهت الباحث، والمصادر التي اعتمدت عليها الأطروحة، والحدود الزمانية والمكانية، وكيف كان تقسيم الدراسة، والدراسات السابقة، وكيف تميزت هذه الأطروحة عن غيرها، وفي النهاية تم تلخيص هذه الدراسات.

الفصل الثاني جاء مقدمة للاستثمار الأجنبي من الناحية الفكرية والاقتصادية، وذلك ضمن ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول منها الجانب التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر، وأهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، في حين تطرق المبحث الثاني لدراسة الجانب المفاهيمي للاستثمار الأجنبي، وعوامله وعناصره، أما المبحث الثالث فقد كُرّس لمعرفة أثر الاستثمار الأجنبي على التجارة الدولية في ظل العولمة.

جاء الفصل الثالث متناولاً تقسيم مجالات الاستثمار الأجنبي وأبعاده الاقتصادية، وأثر الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية، وذلك وفق ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول، تقسيم مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين تناول المبحث الثاني البعد الاقتصادي على البلدان المتقدمة والنامية، أما المبحث الثالث فقد كُرّس لمعرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية.

الفصل الرابع فقد ركز على دراسة الاستثمارات الخارجية، وآثارها النسبية، والتجمعات الدولية، وقد قسم إلى مبحثين.. المبحث الأول تضمن فجوة الموارد للدول المتقدمة والنامية، في حين أن المبحث الثاني قد تبنى دراسة الاستثمار الأجنبي والتجمعات الدولية.

الفصل الخامس اهتم بتوضيح الاقتصاد العراقي، وذكر نقاط القوة والضعف والمشاكل التي يعاني منها هذا الاقتصاد، وتوضيح مراحل التطور التي مرَ بها الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، والفرص التي يمكن أن يستغلها العراق في تحسين علاقته بالشركات الأجنبية لاستقطابهم، وللعراق سمات فريدة تميزه عن باقي البلدان سيتم توضيحها في المبحث الأول، وجاء المبحث الثاني مركزاً على المعوقات ومؤشرات النمو في اقتصاد العراق.

وأخيراً تم التوصل إلى الاستنتاجات والتوصيات لتكون مساهمة متواضعة في دراسة هذا الموضوع.

الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات التي تناولت دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتأثيره على الاقتصاد القومي للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وسوف يقوم الباحث باستعراض أهم تلك الدراسات المتعلقة بموضوع دراسته من جانب أو آخر: -

كتاب جيل برتان 1970 بعنوان: الاستثمار الدولي الذي أكد فيه على أن الاستثمار الدولي لا يمثل إلا جزءاً ضئيلاً من مجموع الاستثمار في العالم، مع ذلك، وبفضل أثره المميز وقدرته على التغلغل فإنه يحدد مستقبل العلاقات بين الدول.

كتاب سليمان عمر عبد الهادي 2015 بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي الذي وضح فيه الفساد والنمو والاستحالة والاضمحلال، وركز عليها واحدة تلو الأخرى، وشرح طريقة تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر.

كتاب محمد السيد سعيد 1978 - 1986 بعنوان: الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، والتي حاول الكاتب فيها تشخيص الشركات عابرة القومية، ودورها في تدويل الاقتصادات المحلية في العالم بواسطة استثماراتها واسعة الانتشار.

كتاب هناء عبد الغفار 2002 بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين أنموذجاً حاولت هذه الدراسة تبيان الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية بشتى الطرق بهدف خدمة السوق الدولي، وتغيير مفهوم انعدام الأمن بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة الترغيب في الاعتماد عليه كمصدر قوي من أجل تحديث وبلورة القطاعات الاقتصادية، وتحويلها إلى سوق للتصدير.

كتاب عبد السلام أبو قحف 2003 بعنوان: اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي يمثل هذا الكتاب محاولة لتحليل ودراسة اقتصاديات الاستثمار الدولي عن طريق المقدمات الأساسية التي تتناول الكثير من المفاهيم النظرية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية، منها على سبيل المثال نظريات التدويل والآثار الإيجابية والسلبية للاستثمارات الأجنبية.

كتاب أميرة حسب الله محمد 2005 بعنوان: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة: تركيا – كوريا الجنوبية – مصر يلقي هذا الكتاب الضوء على مفهوم الاستثمار الأجنبي وصوره المختلفة، ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، كما يتناول الإطار الفكري لمختلف النظريات التي تفسر حركة رؤوس الأموال الدولية، ويبين محددات هذا الاستثمار في الواقع العملي.

كتاب نزيه عبد المقصود مبروك 2007 بعنوان: الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، ويتمثل هدف هذا الكتاب في محاولة التعرف على الدور الذي يمكن أن تقوم به السياسة الضريبية في تشجيع انسياب الاستثمارات الأجنبية إلى البلدان النامية، وعن طريق ذلك التعرف على الآثار الإيجابية والسلبية للسياسة الضريبية على الاستثمارات الأجنبية.

كتاب رضا عبد السلام 2007 بعنوان: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة: دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر، إذ حاول الباحث دراسة مرحلة التحول الاقتصادي التي تمر بها مصر والإجراءات الحكومية، ومنها تحرير سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار من أجل تشجيع المستثمرين الأجانب على القدوم للاستثمار في مصر.

أطروحة دكتوراه هناء عبد الغفار السامرائي 1999 بعنوان: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية وآثاره الاقتصادية على البلدان النامية.. كان الغرض هو ما تنطوي عليه الزيادة في

الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للتجارة الدولية، وما هي عواقبه على عملية التنمية الاقتصادية، مع التركيز على العلاقات الحالية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

دراسة Dunning 1999 بعنوان: العوامل التي أدت إلى تدفق هذا النوع من الاستثمار نحو بريطانيا، لاسيما رؤوس الاموال الامريكية.. بينت الدراسة أن توفر الموارد للعوامل التنافسية في التوجه لجذب تلك الاستثمارات، كما اهتمت الدراسة بالمنافع التي يمكن أن يجنيها الطرفان من تلك الاستثمارات.

أطروحة دكتوراه جليلة عبد اللطيف الجابري 2005 بعنوان: إمكانيات تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، مع إشارة خاصة للعراق.. وقد سعت الدراسة إلى توضيح أسباب الاستثمار الأجنبي المباشر وكيفية تسويقه، وكذلك الإشارة على عملية الاستثمار الأجنبي المباشر، والدور التاريخي للشركات متعددة الجنسيات المستثمرة، والمدى الفعال لهذه الاستثمارات في وقت اقتصاد العولمة وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر.

رسالة ماجستير بيداء جبار الشويطي 2014 بعنوان: دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية في العراق بعد 2003، توصلت الدراسة إلى أن قطاع التجارة الخارجية له أهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي، ويبدو ذلك واضحاً من خلال نسبة المساهمة المرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي، والاعتماد المتنامي في قطاعات الاقتصاد المختلفة على هذا القطاع، كما تقوم بتوفير العملات الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية.

أطروحة دكتوراه بشار ذنون محمد الشكرجي 2006 بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في التركز المصرفي – الأردن والسعودية نموذجاً، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ما يسمى بالاستثمار الأجنبي المالي المباشر، والذي حظي باهتمام كبير وسريع في العشرين سنة الماضية.

دراسة (Yim) 1999 بعنوان: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وهيكل الصناعة في البلد المضيف، أكدت هذه الدراسة على دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي إلى البلد المضيف، وتوصلت الدراسة إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر دوراً إيجابياً في التأثير في الناتج المحلي الإجمالي في البلد المضيف.. فضلاً عن تأثيره الإيجابي في خفض حدة التضخم الاقتصادي.

دراسة الجبوري 2000 بعنوان: بيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية النمو الاقتصادي لعينة من البلدان العربية للفترة 1980-1997، بينت الدراسة أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد بشكل أساس على مدى توفر مناخ ملائم لهذا النوع من الاستثمار، مثل توفر سوق مالية، وموارد بشرية، وبنية تحتية، فضلاً عن توافر موارد طبيعية فيها، وتوصلت الدراسة إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في زيادة معدلات النمو الاقتصادي لهذه البلدان، وعلى زيادة صادراتها، بالرغم من تفاوت هذا الأثر من بلد الى آخر.

دراسة تغريد داود سلمان 2020 بعنوان: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية في البلدان النامية مع إشارة إلى العراق، أكدت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور فاعل في الاقتصاد العالمي والبلدان النامية، وحل الكثير من المشاكل التي عانت منها اقتصاديات الدول النامية، وردودها الإيجابية على الاقتصاد العراقي تؤدي منافع كثيرة، منها ورود العملة الأجنبية، وزيادة النمو الاقتصادي.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

ما يجعل البحث مختلفاً عن غيره هو النظر إلى الماضي والحاضر للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، وارتباطها بالنمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة والنامية، وإلقاء الضوء على كيفية استجابة الاقتصاد العراقي للاستثمار الأجنبي المباشر، ودراسة هذا الاقتصاد، والتركيز على دراسة مدخلات الاستثمار الأجنبي المباشر لمدة ثلاثين عام من 1990 إلى 2020، ومدى تأثيرها على سعر الصرف، والناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، ومقارنة هذا التأثير قبل عام 2003 وبعده.

خلاصة الدراسات السابقة

بعد القراءة والاطلاع على أهم الدراسات التي تناولت دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر، وطريقة تأثيره على بعض الدول اقتصادياً، أو حاجة أغلب الدول النامية لهذه النوع من الاستثمار تبين أنه قد أكدت أغلب الدراسات التي اطلع عليها الباحث إلى حاجة أغلب الدول النامية لهذا الاستثمار، لأثره في النهوض بالتنمية الاقتصادية، والدور الإيجابي في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك خفض حدة التضخم الاقتصادي رغم تفاوت هذا الأثر من بلد لآخر، وان الدول النامية تسعى لتوفير الموارد اللازمة، وتقليل الضرائب المفروضة على المستثمرين، وتوفير بيئة جذب للمستثمرين، وأن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد بشكل أساس على مدى توفر مناخ ملائم لهذا النوع من الاستثمار، مثل توفر سوق مالية، وموارد بشرية، وبنية تحتية، فضلاً عن توافر موارد طبيعية فيها.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي و القاعدة الفكرية والاقتصادية

تمهيد

الرأسمالية الحديثة هي خليفة للرأسمالية التاريخية، وتتمحور حول تدويل مستمر لقوى الإنتاج، وهي تساعد على فهم الصلة بين عرض ظاهرة العولمة الاقتصادية، وإعلان مؤشراتها، وعرض التسلسل الزمني لها، وتدرس التفاعل بين وحدات الإنتاج والعوامل التي تحيط بها في سياق دراسة اقتصادية متكاملة تعتمد على المنهج التاريخي.

يعد الاستثمار أحد المتغيرات الأساسية في التحليل الكلي، وهو المحرك الأساسي لعملية التنمية، وهو على نوعين: الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي، ويعد الاستثمار الأجنبي أحد القنوات الرئيسة لظاهرة العولمة بالتكامل مع التجارة الدولية، فهذه الظاهرة سعت لإدماج العالم في سوق رأسمالي واحد، ونقل أساليب الإنتاج أو أحد مساراته إلى الخارج للحصول على مصادر الخامات، والسيطرة على الأسواق عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: الإطار التاريخي والنظري

المطلب الأول: الجانب التاريخي

بدأ التدويل في الاقتصاد تاريخياً بتبادل المنتجات على نطاق عالمي، مما يعني أن السوق الحرة سبقت الاقتصاد الرأسمالي، ويظهر هذا التدويل للنشاط الاقتصادي اتجاهاً موضوعياً نحو عولمة الأسواق المحلية المغلقة.

ففي القرنين السادس عشر والسابع عشر أدى انهيار النظام الإقطاعي إلى ظهور عناصر الفكر التجاري، والتي تبلورت أفكارها من قبل مجموعة من الكتاب المعروفين في الماضي باسم التجاريين، وتبلورت من خلال القضايا المشتركة بين التجار ضرورةُ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من أجل تحقيق ميزان تجاري ملائم مع زيادة القوة الاقتصادية للدولة، عن طريق زيادة عدد سكانها، وتحقيق تراكم في المعادن الثمينة والتي تعتبر أساس الثروة[1].

تأسست الفلسفة التجارية على زيادة تراكم المعادن النفيسة، حيث يؤدي نقص رأس المال إلى زيادة أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى انخفاض في كل من الاستثمار ومستوى النشاط الاقتصادي، ولتحفيز الاستثمار يجب خفض أسعار الفائدة من أجل تعزيز فعالية النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة رأس المال، ونتيجة للحاجة إلى تكديس المعادن الثمينة وتحقيق نمو في الاستثمار والنشاط الاقتصادي فضل التجار ضغوط الاستهلاك لزيادة المدخرات[2]، ونتيجة لذلك فإن العلاقة العكسية بين أسعار الفائدة والنشاط الاقتصادي هي علاقة ثابتة لزيادة كفاءة النشاط الإنتاجي، ثم شهد القرن الثامن عشر الميلاد الحقيقي لما يعرف بالثورة الصناعية، حيث بدأت التجارة بالتوسع داخلياً وخارجياً، وتم إجراء تحسينات في

---

[1] غازي الطائي، الاقتصاد *الدولي* (الموصل: الطبعة الأولى، سنة 1999)، ص 40.

[2] روبرت هابلر، *قادة الفكر الاقتصادي* (بيروت: ترجمة راشد البراوي، 1953)، ص 33-38.

القطاعات الزراعية والصناعية، وبدأ معدل النمو السكاني في الارتفاع، مما جعل اقتصاديات أخرى تتقدم في النظام المصرفي يوم كانت أوروبا تتجه نحو اقتصاد السوق، مما أدى إلى تحول في نمط الإنتاج المهيمن نحو نمط الإنتاج الرأسمالي، وكان هناك اتجاه منذ ظهور هذا النمط لزيادة حجم وحدة الإنتاج النموذجية باعتبارها الوعاء الذي تتفاعل فيه قوى الإنتاج مع علاقات الإنتاج[3]. ونتيجة لذلك يقسم الرأسمالي عملية الإنتاج في الورشة إلى سلسلة من الأنشطة، ويفترض تقسيم العمل تركيز وسائل الإنتاج في أيدي الرأسمالي الذي يمتلك السلع المصنعة[4].

أدى تقسيم العمل إلى ولادة ما يعرف بالرأسمالية التصنيعية، ويؤدي التقسيم التصنيعي للعمل إلى تقسيم إنتاج كل سلعة إلى عدد من العمليات المنفصلة عن بعضها البعض، والمحتكر (صاحب الورشة) كثيراً ما يجد أنه من المفيد بالنسبة له إنشاء ورشة عمل صغيرة لا يحدث فيها ببساطة سوى تجميع العناصر المصنعة، أو المرحلة الأخيرة من عملية الإنتاج[5].

كان الدور التاريخي للرأسمالية التصنيعية هو خلق الظروف للانتقال من الإنتاج اليدوي إلى الإنتاج الآلي عبر تعزيز تقسيم العمل، ودرجة عالية من التخصص، وإتقان كبير من قبل العمال مما يسمح بالانتقال من الأدوات اليدوية إلى الآلات، مما ساعد على توفير اليد العاملة الماهرة لما لها من خبرة وتخصص لمدة طويلة في تنفيذ عمليات الإنتاج المختلفة نتيجة للتوسع المستمر في التفاعل بين هذه

3 John H Dunniny. *The Multinational Enterprise* (London: Allen & Unwin, 1971), p:71.

4 ماهر محمد علقم، تاريخ *الفكر الاقتصادي* (القاهرة: الطبعة الثالثة، سنة 1997) ص 15- 16.

5 Hymer S. The Multinational Corporation and The Low of Uneven Development (New Haven: Conn, 1972), p:(85-88).

الوحدات والسوق..، فانتقلت وحدات الإنتاج هذه من ورشة صغيرة إلى مصنع، ثم إلى مؤسسة وطنية، وأخيراً إلى شركة عالمية[6].

يعود تاريخ الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية إلى القرن التاسع عشر عندما تركزت هذه الاستثمارات في قطاعي المعادن والزراعة، وشهدت العقود الأولى من القرن العشرين تطوراً في البنية التحتية للدول النامية، مثل تطور النقل أو السكك الحديدية، وفي العقود الوسطى اتبعت معظم البلدان النامية سياسة تنمية موجهة أو مغلقة بدأت في القرن التاسع عشر، واستمرت إبّان ثورات التحرير مع التركيز على الصناعة المحلية خوفًا من التبعية الاقتصادية، أو التدخل السياسي، وإضعاف الصناعة المحلية من خلال المنافسة الأجنبية[7].

لقد شكلت حقبة السبعينيات تأثيراً مباشراً للاستثمار الأجنبي المباشر، بتحسين أسعار السلع الاستخراجية على مستويين: الأول في قطاع الصناعات الاستخراجية، كالبترول والغاز، والثاني تولد نتيجة الوفرة التي تحققت في فوائض موازين المدفوعات للدول المصدرة للسلع الأولية، والذي شكل مصدراً هاماً لرأس المال القابل للاستثمار[8]، وقد أعيد تدوير تلك الأموال إلى الدول النامية الفقيرة على شكل قروض سيادية قدمتها البنوك التجارية، وبالتالي أصبحت الدول النامية أكثر اعتماداً على تلك القروض، وأقل اهتماماً لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما استفادت الدول النامية من الزيادة في أسعار المواد

---

[6] Nooria Abd Mohammed, "The Effects of Foreign Investment in the Arabic Local Investment Future - An Analytical Measurement Study for Some of the Arabic Gulf States for the Period from 1992-2010 " (PhD diss., St Clements University, 2012), p:24.

[7] عمرو محي الدين، " *العرب والعولمة، مجموعة بحوث ومناقشات* "(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، سنة 1985)، ص35-39.

[8] تيلسون دور جودي، *انهيار الليبرالية الجديدة* (ترجمة جعفر السوداني، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، سنة 1999) ص33-36.

الأولية بما يكفي لتلبية احتياجاتها الاستثمارية من المدخرات المحلية دون الحاجة إلى استثمار أجنبي مباشر[9].

استمر التراجع في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية حتى النصف الأول من عقد الثمانينيات، وعليه سعت هذه الدول جاهدة لاستعادة الاستقرار الاقتصادي إثر هبوط أسعار السلع الأولية، والكساد الاقتصادي في الدول الصناعية، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى اندلا ع أزمة الديون، وقد عمدت الدول النامية جراء ذلك إلى تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي، وتحرير السياسات الاقتصادية والتجارية بما يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية، وعليه بدأت الاستثمارات الأجنبية بالتوجه إلى الدول النامية في النصف الثاني من عقد الثمانينيات استجابة لتلك المتغيرات[10] .

وفي عقد الثمانينيات أصبحت عناصر الإنتاج أكثر تحركاً عبر الحدود الوطنية، نتيجة تكامل الإنتاج الدولي، وخلق الأسواق، واستمرار التدفقات الاستثمارية الأجنبية إلى الدول النامية، مع تزايد برامج الخصخصة، والتطور الكبير في إجمالي الاتصالات والمواصلات، وأصبحت عملية المنافسة بين الشركات أقرب مما سبق عبر السيطرة على الأسواق، والاندماج بين الشركات الصغيرة، وبسبب عدم القدرة على المنافسة فإن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر القائد للاستثمارات الأجنبية المباشرة عالمياً، وإن هذه القيادة لم تتكون بصورة آنية، بل نتيجة تلك الضغوط، ومن هنا بدأ التنافس السعري في بعض الأنشطة الاقتصادية يفقد مكانته بالسوق الرأسمالي، وإن الصراع التنافسي مع الشركات الأخرى للسيطرة

[9] ماجد احمد الزاملي، "توفير الظروف الآمنة للاستثمار الأجنبي" *الحوار المتمدن*، عدد: 7109، 2021 / 12 / 17: 15:05، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=741069

[10] محمد صادق النصيرات، *" الشركات المتعددة الجنسيات"* (أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، سنة 1987) ص 62-64.

على الطلب الحالي، أو محاولة خلق طلب جديد يكون بممارسة النشاط التسويقي أو الإعلاني نتيجة التجانس بين هذه الشركات من حيث الإمكانية التكنولوجية أو المالية[11]، وتسعى هذه الشركات إلى تجنب الدخول في تنافس سعري لاكتساب الجزء المرن في طلب المستهلك، حيث تنص النظرية الاقتصادية على أن المنتج يتجنب الوصول إلى الجزء غير المرن من طلب المستهلك على سلعته حيث يكون الإيراد الحدي سالباً[12].

[11] هاشم السامرائي، *النظرية الجزئية* (بغداد: الطبعة الأولى، سنة 1968) ص42.

[11] Henderson J.M, and Quandt, *R.E Microeconomic* (N.Y: Second Edition, 1971), p:244.

المطلب الثاني: التحليل النظري

شهدت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية توسعاً في حجم الإنتاج الدولي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بالدرجة الأولى حيث التدهور الذي أصاب القوى الإمبريالية الأوروبية ولا سيما بريطانيا، إضافة لظهور الاستثمار في مجال الصناعة الاستخراجية كالبترول والغاز، والتطور السريع في التكنولوجيا، وكل ذلك كان له الأثر الهام في توسيع عملية الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ شجع هذا التوسع في الاستثمارات الدولية مصحوباً بالتحول من الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الجهود من قبل الباحثين نحو تطوير إسهامات علمية وعملية لشرح تلك الظاهرة.

لقد مرّ الاقتصاد العالمي خلال الحقبة الماضية بالعديد من الأحداث التي تدل في مجملها على دخول الاقتصاد مرحلة جديدة قائمة على سياسة اقتصاد السوق الرأسمالي، وهذه التغيرات السياسية والاقتصادية التي حدثت في سلسلة متزامنة كانت القوة الدافعة لبروز ظاهرة العولمة التي من بينها ظهور أجيال جديدة من التكنولوجيا المتطورة، وانهيار التخطيط المركزي في روسيا والصين، ولهذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر والمتضمن السيطرة على كل من النشاط و الملكية عبر الحدود قد دخل عصراً جديداً، حيث ازدادت أهميته في مكونات الاقتصاد الدولي.

وهنا عرض لأهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

أولاً: نظرية معدل العائد

تستند الفرضية إلى حقيقة بأن الأسواق المالية في مختلف الدول غالباً ما تكون منفصلة عن بعضها البعض، وأن أسواق رأس المال في العديد من البلدان لا سيما البلدان النامية ليست متطورة بشكل

جيد، وعليه تقوم هذه النظرية بشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة إلى أخرى، فرأس المال سوف يتدفق إلى المناطق التي يحصل فيها على أعلى عائد[13].

من هنا تشير النظرية إلى إن أهم عنصر لانتقال رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة مع افتراض وجود منافسة تامة، ومن هنا سوف ينتقل رأس المال بحرية من سوق لآخر، حيث إن معدل العائد في سعر الفائدة مختلف بين الدول، فالنظرية التقليدية لتدفق رأس المال تؤكد على أن هذا الاختلاف في أسعار الفائدة على رأس المال هو السبب الرئيس لحدوث هذا النوع من الاستثمار، ويعول على الاختلاف في سعر الفائدة على إمكانية نقل رؤوس الأموال بين الحدود الوطنية، وعليه تفسر هذه النظرية العلاقة الوثيقة بين ندرة رأس المال بالخارج وسعر الفائدة، حيث يعود ارتفاع العائد إلى ندرة رأس المال في الخارج، وعليه يكون عائد رأس المال مرتفعاً استناداً إلى ندرته[14].

ثانياً: نظرية إخفاء الطابع الداخلي

تلجأ الشركة إلى الاستثمار خارج الحدود الوطنية وفق هذه النظرية من أجل تخطي القيود التي تفرضها الدول المضيفة على الأسواق، فاعتقاد الشركة أن تزايد نجاحها يتم من خلال إقامة وحدات إنتاجية لمختلف مراحل العملية الإنتاجية في دول مختلفة للاستفادة من اختلاف كُلف الموارد الإنتاجية (التكامل العمودي)، ومن خلال قيام الشركة بالنشاط الإنتاجي ذاته في دول مختلفة للاستفادة من تكاليف النقل (التكامل الأفقي) مقارنة بتعاملاتها الخارجية في سوق يتسم بالمنافسة والصراع يكون حافزاً للشركة في خلقها سوقاً داخلياً يضمن كُلف معاملات أقل للشركة.

---

[13] أنعام مزيد، " *دور الشركات المتعددة الجنسيات في إرساء وترسيخ العولمة الاقتصادية*" (رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، 2001) ص13.

[14] J. Soul Lizondo, *Foreign Direct Investment* in Determinants and Systemic Consequences of International Capital Flows (Washington: International Monetary Fund, 1991), p. 68-77.

إن الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية يساعد الشركة على احتفاظها بالخبرات الفنية والاختراعات والابتكارات التي حققت لها التميز المطلق بدلاً من إعطائها للشركات الأخرى في الدول المضيفة، وبذلك تحافظ الشركة على سرية ابتكاراتها، وعدم تسربها إلى الشركات المنافسة.

ومن وجهة نظر هذه النظرية، فإن منح التراخيص يكون الطريق الملائم لنقل بعض مصادر الخبرات الإنتاجية والعلاقات التجارية، أما أنشطة البحث والتطوير والخبرات الإدارية والتسويقية، فإن نقلها لا يمكن أن يتم من خلال منح التراخيص، وبذلك فقد أبرزت هذه النظرية لجوء الشركات للاستثمار الخارجي بدلاً من استخدام البدائل الأخرى مثل التراخيص[15].

وأخيراً لا بد أن نذكر أن من أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية هي أن لجوء الشركات إلى إنشاء وحدات إنتاجية للمحافظة على سرية ابتكاراتها لم يعد أمراً ذا أهمية بعد قرارات منظمة التجارة العالمية لحماية الملكية الفكرية التي منح الشركات قدراً من السيطرة والتحكم باستخدام تكنولوجياتها[16].

ثالثاً: نظريات عدم كمال السوق والمنظمات الصناعية

ركزت العديد من النظريات على مسألة عدم كمال السوق كسبب لقيام الشركات بالاستثمار خارج الحدود الوطنية، وسوف يتم التركيز على الأبرز منها: -

أ. نظرية الميزة الاحتكارية

وفقاً لهذه النظرية فإن السبب الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو مَيْل الشركات للسيطرة على السوق المستثمر فيه، وعليه تتجه الشركة إلى الاستثمار خارج الحدود الوطنية إذا تمتعت بميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدولة المضيفة، إضافة لتمتع الشركات الأجنبية بميزات تمنع الشركات المحلية من الحصول على عائد أعلى من تلك الشركات الوافدة إلى الدول المضيفة، وهنا يجب إبراز الميزات التي يتم

[15] أنعام مزيد، مصدر سابق، ص 14.

[16] أنعام مزيد، مصدر سابق.

على أساسها التنافس بين الشركات المحلية والشركات الوافدة، فأهم ميزة هي التطور التكنولوجي، إضافة إلى انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة بسبب حجم الإنتاج الكبير، أو الإعفاء الضريبي، إضافة إلى مهارة التسويق[17].

وقد تتبنى النظرية استراتيجية البحث عن الأسواق الخارجية بمجرد استحواذ الشركة على السوق في الدولة الأم، ومن خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن هنا يبرز هدف استراتيجي للاستثمار الأجنبي المباشر غايته التوسع العالمي، والسيطرة على أكبر عدد من الأسواق بالرغم من وجهة نظر هذه النظرية، وهي أن منح التراخيص يكون الطريق الملائم لنقل بعض مصادر الخبرات الإنتاجية والعلاقات التجارية.

أما أنشطة البحث والتطوير والخبرات الإدارية والتسويقية، فإن نقلها لا يمكن أن يتم من خلال منح التراخيص، وهكذا فقد بررت هذه النظرية لجوء الشركات للاستثمار الخارجي بدلاً من استخدام البدائل الأخرى مثل التراخيص[18]، ورغم حصول الشركة على أرباح متدنية، لكن هدفها الأساسي يتمثل في منع انتشار الشركات الأجنبية الأخرى، للدخول في نفس السوق كمنافسين جدد لها.

إن هذه النظرية ذات أثر إيجابي في شرح الاستثمار الدفاعي، فعلى سبيل المثال نجد أن الشركات الاحتكارية الأوروبية والأمريكية تستند على هذا الاستثمار، في حين نجد أن الاستثمارات اليابانية الأجنبية تفضل نقل التكنولوجيا المكملة لعنصر العمل، والتي من السهل نقلها، واقتنائها، ونشرها وحتى تطويرها، وهو عكس الاستثمار الأجنبي الأوروبي والأمريكي الذي يستند على الصناعات التي تتمتع فيها الدولة الأم بميزة تنافسية إلى جانب الدولة المضيفة التي تتمتع بنفس الميزة[19].

---

[17] Nooria Abd Mohammed, Ibid., p 73

[18] أنعام مزيد، المصدر السابق، ص 18.

[19] جان لوبه، *العالم الثالث وتحديات البقاء* (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ترجمة احمد فؤاد، 1986)، ص83.

ب. نظرية تدويل الإنتاج

مفهوم تدويل الإنتاج بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات هي عملية تهدف إلى جعل السوق الخارجي امتداداً لسوقها الداخلي، وفلسفة هذه النظرية ترتكز على أن الشركة تأمل في تطوير أسواقها الداخلية، وذلك حين يكون هناك انتقال لرأس المال، وتكلفة التشغيل لرأس المال تكون أقل خارج الحدود الوطنية لكن ضمن إطار الشركة.

بنيت نظرية تدويل الإنتاج استناداً إلى كون الشركة أداة فعالة في الإنتاج الدولي بشرط عدم كمال السوق، أي عدم وجود توازن بين العرض والطلب، وعلى هذا الأساس تضع الشركة في المقدمة كيفية حماية أسرارها، فكلما عظمت الإمكانات الذاتية للشركة (الأسرار التقنية، براءة الاختراع، التكنولوجيا، والتكنيك العملي)، كان ذلك دافعاً للشركة لحماية أسرارها التقنية والتكتيكية من خلال الاستثمار خارج الحدود الوطنية بدلاً من إعطاء أذونات لاستخدام البراءات الخاصة بها والتوكيل، ولا يخفى الأثر السلبي لذلك، حيث إن فلسفة تدويل الإنتاج في أغلب الأحيان تكون باهظة الكلفة، لخلقها مشكلات متعلقة بالسيطرة على براءة الاختراع أو المنافسة، إضافة لانتقال رؤوس الأموال[20]، فالنظرية إجمالاً تؤكد على أنه من الأفضل للشركة إنشاء فرع بالخارج بدلاً من تكاليف النقل والتسويق، وهذا بحد ذاته يعتبر أساساً لحماية ملكيتها الفكرية والمادية.

ج. نظرية عدم كمال سوق رأس المال

تتعامل هذه النظرية مع ميزة لا ترجع إلى شركة بعينها، ولكن إلى الشركات التي لا تتمركز في منطقة نقدية واحدة، مستندة على سياسة عدم كمال الأسواق المالية بين الدول، مما يحفز لحدوث

[20] Stephen Hymer, " The Efficiency (Contradictions) of Multinational Corporations ", *American Economic Review*, vol. 60, issue 2, 441-48, 1970, p: 46-47.

الاستثمار الأجنبي المباشر، فالاختلاف في سعر الصرف بين الدول يدفع بالشركة في الدول ذات العملة القوية إلى الاستثمار في الدول ذات العملة الضعيفة مستفيدة من الميزة الإيجابية بتعظيم عوائدها عن طريق الاقتراض بسعر فائدة أقل من أسواق رأس المال الدولية، وعليه كلما ازدادت قوة العملة في البلد الأم كلما انخفضت أسعار الفائدة في تلك الدولة، فعندما تقوم الشركة الأجنبية بالاقتراض، فإنها تقترض وفقاً لعملة الدولة الأم[21].

هذه الفلسفة القائمة على سعر الفائدة في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر تبدو متناقضة للدول التي تقع ضمن المنطقة النقدية الواحدة مثل الاتحاد الأوروبي، كذلك هناك عدد كبير من فروع الشركات متعددة الجنسيات تحصل على تمويلها من المصادر المحلية في الدول المضيفة، كما إنه لا يمكن إضافة هذه النظرية على الاستثمارات في البلدان النامية لتحديد سعر الصرف في أغلب هذه البلدان.

رابعاً: نظرية توزيع المخاطر

ركزت النظرية على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، فعملية التوزيع تتضمن عملية إنتاج سلع جديدة، والولوج إلى أسواق جديدة، أو تقليد منتجات الشركات الأخرى، وعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التشتيت أو توزيع الأنشطة، ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى، فربما تقوم الشركة بتوزيع استثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة تكون اقتصاداتها غير متشابهة وغير مرتبطة بعضها البعض، أو مع اقتصاد البلد الأم.

[21] Richard E. Gaves, " Multinational Enterprise and Economic analysis ", (Harvard University: Massachusetts, Cambridge University Press; third edition, July 23, 2007), p:36.

وفي مجال تقييم النظرية يلاحظ أن هذه النظرية لم تقدم تفسيراً مقنعاً للاستثمار الأجنبي المباشر كبديل عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر في توزيع المخاطر للشركة المستثمرة خارج الحدود الوطنية[22].

خامساً: نظرية الميزة النسبية

لقد طورت هذه النظرية نموذجاً لهيكل الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحليل عدد من الفروض الاقتصادية الكلية، فقد حاول نموذج النظرية الجمع أو الربط بين الأدوات الخاصة بملكية الشركة مثل التطور التكنولوجي والتقني مع الأدوات المتمثلة بالقوانين المالية والحكومية والسياسية التجارية لتحديد عامل الميزة النسبية للدولة لعناصر الإنتاج مقارنة بالعناصر الأخرى، ومن هنا أظهرت النظرية أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتلاحقة بما يوازي الاستبدال الجزئي لسوق تغير العرض والطلب، وعليه يصبح من شأن التدخل الحكومي خلق حالة من التكيف الفعال بين الأدوات الجزئية والكلية[23].

سادساً: نظرية دورة حياة المنتج

تقوم هذه النظرية بتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى العوامل الضاغطة والضرورية، وليس عملية بديلة للاستثمار المحلي، ومن هنا يتركز هدف الاستثمار الأجنبي وفق فلسفة هذه النظرية على حماية الأسواق التي تقع ضمن إطار الشركة من دخول منافسين محتملين جدد، وعليه تصبح عملية الاستثمار خارج الحدود الوطنية عملاً ضرورياً نتيجة الترابط الزمني مع التطور التكنولوجي في دورة زمنية، فكل منتج له دورة حياة زمنية[24]، إذ عند بداية المشروع تكون مرحلة الإنفاق عالية، حيث ترتفع الكلف الثابتة على حساب الكلف المتغيرة نتيجة انخفاض الإنتاجية، وعليه تكون التكاليف الكلية أعلى من الإيرادات بصورة زمنية معينة، وتعتمد هذه التكاليف والإيرادات على سعة المشروع ونوعيته، وعليه يكون

---

[22] حمدي الصافي، مشكلات *الاقتصاد الدولي المعاصر* (السلسلة الاقتصادية، الطبعة الثانية، سنة 1983)، ص 18.

[23] أيمون برتران، الاقتصاد *المالي الدولي* (القاهرة: ترجمة محمد بيهراني، دار المعرفة، سنة 1975)، ص67-73.

[24] كريستين جالوا، الاقتصاد *الرأسمالي العالمي* (الكويت: عالم المعرفة، سنة 1978)، ص 143-141.

المنتج نمطياً في هذه المرحلة وتقل أهمية الميزة التكنولوجية بسبب التوسع في الطلب الفعال الأمر الذي يؤدي إلى دخول منافسين جدد، وعليه يكون السعر أكثر حساسية لعامل الطلب، وهنا تكمن الصعوبة في زيادة الإنتاج بهدف تعظيم الإيراد، مما يدفع الشركة أو المشروع للاستثمار خارج الحدود الوطنية بهدف زيادة الأرباح عن طريق تقليل الكلف أو زيادة الإيرادات بسبب التوسع في الطلب الخارجي على منتوج الاستثمار الخارجي، وعليه تزداد أهمية الاقتراب من الأسواق لاختصار تكاليف النقل، إضافة للدفاع عن الأسواق التي تحت سيطرتها لمنع دخول منتجين محليين أو أجانب تجنباً للمنافسة السعرية في الأمد القصير[25].

لقد نجحت نظرية دورة حياة المنتج في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية الديناميكية عبر إلقاء الضوء على عنصر الزمن لعملية الإنتاج في المشروع وترابطه مع العامل الجغرافي، من حيث وجهة الاستثمارات خارج الحدود الوطنية، ولا يخفى فشل النظرية في تفسيرها لكل مرحلة من مراحل الإنتاج بشكل مستقل مع تركيزها على عوامل تأثيرات المنتج على الاستثمار الدفاعي، حاملة بذلك عوامل تتعلق بعدم كمال السوق سواء من الميزة الاحتكارية في السوق الجديد، أو عدم كمال الأسواق المالية، وآثارها على قرار الاستثمار[26].

سابعاً: النظرية الانتقائية للإنتاج الدولي

تركز هذه النظرية في تحليلها على قيام الشركة بالاستثمار لاعتبارات خاصة بالشركة نفسها، مع الأخذ بعين الاعتبار الموقع الجغرافي للدولة المضيفة، والتي تجعل من المفيد قيام الشركة بالاستثمار في دولة معينة دون الأخرى لاعتبارات خاصة بالشركة نفسها، أو إحدى مساراتها خارج الحدود الوطنية، إضافة لنقل الأيدي الماهرة والتكنولوجيا داخل حدود الشركة على المستوى الدولي، والسبب يعود لتخفيض

---

[25] كريم ألحسناوي، *الاقتصاد الدولي* (بغداد: الطبعة الأولى، 1987)، ص 57-63.

[26] ليندرجي، *قراءة في الاقتصاد الجزئي* (ترجمة احمد فؤاد، سنة 1968)، ص 127-128.

الكلفة كبديل عن استخدام المصادر الخارجية مثل التراخيص والوكلاء التجاريين، فوفقاً للنظرية الانتقائية هناك عوامل تؤثر على موقع الاستثمار يمكن تلخيصها بعوامل الجذب، وعوامل الدفع[27].

فعوامل الدفع هي العوامل التي تجعل من سوق الدولة الأم أقل جاذبية للاستثمار، إذ إن القيود على التوسع، وزيادة الضرائب ما هي إلا أمثلة على عوامل الدفع للدولة الأم، ونقيض ذلك عوامل الجذب، حيث تكون العوامل التي تجعل من المستثمر الأجنبي جاذباً إلى السوق المحلية، فالتقارب وحجم السوق وحركة المتنافسين ما هي إلا عوامل جذب إلى السوق المحلية، ولا يخفى أن هناك بعض الانتقادات التي تركزت حول هذه العناصر الثلاث في التأثر والتأثير فيما بينها، إضافة إلى نقد النظرية لكونها أكثر تركيزاً على عوامل الجذب والدفع، مع التقليل من فاعلية صنع القرار الاستثماري استناداً إلى تغيرات العرض والطلب[28].

ثامناً: نظرية عدم التوازن للاستثمار الأجنبي المباشر

تفترض هذه النظرية أن الشركات متعددة الجنسيات لها ميزات خاصة تميزها عن باقي الشركات، وهذه الميزات تعتبر الدافع للاستثمار خارج حدود الأسواق المسيطرة عليها من قبل الشركة، واستمرار البحث عن أسواق جديدة مضافة إلى أسواقها القديمة، وهنا تصبح هذه الميزات عوامل ايجابية للشركة مثل حجم رأس المال، والتطور التكنولوجي، والمهارات الإدارية، وما يقابلها من ميزات تعكس عوامل سلبية تمتلكها الشركة نفسها تعتبر عوامل سلبية، مثل ارتفاع أجور العمال، وارتفاع أسعار المواد الأولية، فعندما ترتفع التكاليف نتيجة ارتفاع أسعار المواد الخام، أو تكاليف العمل الماهر في البلد الأم، فإن البحث عن التوازن

---

[27] كامل عبد المقصود بكري، الاقتصاد *الدولي* (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، سنة 1974)، ص72-80.

[28] Roboch. M, "*International Business and multinational enterprise*" (New York: second edition, 1977), pp:70-75.

بين العوامل الإيجابية والسلبية يمثل دافعاً للشركة للتحرك خارج الحدود الوطنية لتعويض الكلف العالمية نتيجة سيادة العوامل السلبية على الإيجابية، وتعويض الخسائر من خلال الاستثمار الخارجي[29].

ووفقاً لهذا التحليل فإن المفهوم التقليدي للميزات الإيجابية أو السلبية التي تتميز بها نفس الشركة يكون دافعاً للاستثمار الخارجي، فاختلال التوازن بين العوامل الإيجابية أو السلبية عندما يكون الفائض في أحد العوامل يعني بالمقابل عجزاً نسبياً في عامل آخر.

ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية محدوديتها في تفسير العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي من ناحية عوامل الجذب الخاصة بالدولة المضيفة، وعوامل الطرد الخاصة بالدولة الأم[30].

[29] Faqer weather J., "*International Business Management*" (New York, 1969), p:38-46.

[30] برناديف باريف، مدخل *جديد للاقتصاد الدولي* (القاهرة: المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ترجمة راشد البراوي، مجلد 9، العدد 35، سنة 1979)، ص47.

المبحث الثاني: عوامل وعناصر الاستثمار الأجنبي

تمهيد

يعد الاستثمار الأداة المحركة والدافعة للتنمية الاقتصادية، سواء في اقتصاديات الدول النامية أو المتقدمة؛ لذا تعتبر زيادة الاستثمار ورفع الكفاءة إحدى الأسس الهامة التي يجب الاعتماد عليها لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والاجتماعي وزيادة الإنتاج، وبالتالي التقليل من الاعتماد على الاستيرادات، وتحسين الميزان التجاري؛ ولذلك فإن الاهتمام بالاستثمار وإزالة معوقاته سيؤدي بالضرورة إلى تضييق الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج، ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة، ومن ثم إقامة مشروعات جديدة لغرض استيعاب أعداد كبيرة من القوى العاملة وزيادة قدراتها الذاتية[31].

وعليه شكل الاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر عنصراً مهماً للتنافس الدولي، خصوصاً بالنسبة للسلع المعدة للتصدير في ضوء سيادة التداخل بين التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي، وهذا ما يميز المنتوج المعد للتصدير من حيث النوعية عند مساهمة الاستثمارات الأجنبية، فالطبيعة الهيكلية لتلك الاستثمارات، ودرجة مساهمة التكنولوجيا ورأس المال في تكوينها جعلت السلع المنتجة ذات طبيعة تنافسية على المستوى الدولي؛ ولهذا تركزت تلك الاستثمارات في أنشطة ذات قيمة مضافة عالية، مما ساعد على التحول من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الأنشطة ذات الإنتاجية العالية، والمعتمدة على تكنولوجيا عالية المستوى.

[31] فؤاد مرسي، *فصول في التكامل الاقتصادي* (القاهرة: 1986)، ص33،35.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي

مع الإقرار بداية بصعوبة الاتفاق على تحديد معنى أي مصطلح أو مفهوم في حقل العلوم الاجتماعية، إلا أنه تجدر بنا الإشارة إلى بعض المفاهيم والآراء المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، وعليه يعرّف الاستثمار على أنه: (الإضافات الجديدة إلى قيمة السلع الرأسمالية الحالية الناجمة عن النشاط الإنتاجي خلال فترة زمنية معينة)[32]، وقد يعرّف بأنه: (استخدام الأصول الحاضرة للحصول على دخل مستقبلي في صور مختلفة)[33]، كما يعرّف بأنه: (شراء أصول تمويلية بواسطة أفراد أو مؤسسات لاستخدامها في إنتاج عائد يتناسب مع حجم المخاطرة التي قد يتعرض لها في فترة زمنية لاحقة)[34]، وقد عرّف كذلك بأنه: (ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي في فترة زمنية، ويأخذ شكل معدات إنتاجية، وإنشاءات جديدة، وتغير في المخزون)[35].

كما عرّفت أدبيات الأمم المتحدة مفهوم الاستثمار بأنه: (مجموع النفقات على السلع الرأسمالية القائمة)[36]، وبعبارة أخرى فإن: (الاستثمار لا يشمل إجمالي تكوين رأس المال إضافة إلى التغير في المخزون)[37].

يعرّف صندوق النقد الدولي IMF (International Monetary Fund)، الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه مباشر إذا امتلك 10% من رأس المال لإحدى المؤسسات على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة، وهنا يختلف عن الاستثمار غير المباشر (استثمار

---

[32] عبد المنعم السيد علي، *مدخل في علم الاقتصاد* (مبادئ الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني)، ص 21.

[33] خزعل البيرماني، مبادئ *الاقتصاد الكلي* (بغداد: 1978)، ص 185-191.

[34] عبد السلام أبو قحف، *اقتصاديات الاستثمار الدولي* (الإسكندرية: مكتبة العربي الحديث، الطبعة الأولى، سنة 1988)، ص 12.

[35] عبد السلام الإدريسي، *مبادئ الاقتصاد الكلي* (بغداد: سنة 1985)، ص 249.

[36] محمد زكي السيد، *العلاقات الاقتصادية الدولية* (دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، سنة 1977)، ص 12.

[37] بوتان جيل، *الاستثمار الدولي* (بيروت: ترجمة على مقلعه، الطبعة الثانية، سنة 1982)، ص 23.

المحفظة)، أو استثمار صناديق الاستثمار، والتي تقوم بشراء جزء من أصول المؤسسة المالية بهدف تحقيق ربح مالي دون التحكم أو المشاركة بإدارتها، مع الأخذ بعين الاعتبار صعوبة التفريق بين الاثنين، (فقد يمتلك المستثمر الأجنبي أكثر من 30% من أسهم المؤسسة لكن دون ربط هذه الملكية بالقرار الإداري للمؤسسة، وعليه يكون في هذه الحالة أحد أوجه استثمار المحفظة)[38].

إن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتم عبر الشركات متعددة الجنسيات بسبب ملكيتها المالية الكبيرة، مما يجعلها بحالة استثمار مستمر، ويعطيها مرونة التوسع في أعمالها في الخارج، إضافة لمعرفتها بالأسواق، واحتكارها التكنولوجي، و سهولة حصولها على التمويل اللازم مما يخفض التكلفة الكلية للإنتاج، حيث يمكن للجهات التي تتعهد بالاستثمار ضمن الإطار القانوني أن تكون على شكل شركات دولية متخصصة، أو مصادر حكومية وأفراد، وعليه لا يمكن معرفة الحجم المالي للاستثمارات الأجنبية التي تغطي بصورة كلية الاستثمار الممول من رؤوس أموال محلية أو دولية (إعادة استثمار الأرباح كما ستعرض في المطلب الثاني)، كما أنه يخفي الهوية الحقيقة للمستثمر الأجنبي، إلا أن الشركات الأجنبية الفرعية قد تقوم بالاستثمار في الخارج وليس الشركة الأم؛ لأسباب سياسية أو ضريبة[39].

---

[38] عوني محمد الفخري، *أفاق التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة* (بغداد: العولمة وتحرير التجارة، سنة 1999)، ص 23.

[39] سياد الجميل، *العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط* (بيروت: الطبعة الأولى، 1998)، ص20-21.

المطلب الثاني: عوامل وعناصر الاستثمار الأجنبي

تم تشكيل فئات مختلفة من دوافع الاستثمار الأجنبي بناءً على أهدافه، والدافع وراء الاستثمار هو القوة الحقيقية لتحقيق أهدافه على هذا الأساس، وعندما يتعلق الأمر بالموارد الطبيعية، فإن الغرض من الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستفادة من الميزة النسبية للدول الغنية بهذه الموارد، مثل النفط والغاز، وكذلك الاستفادة من تكاليف العمالة الرخيصة، أو وجود قوة عاملة ماهرة، بالإضافة إلى وجود نوع آخر من الاستثمار الأجنبي بهدف البحث عن أسواق استهلاكية جديدة، وخاصة للدول التي كانت مستوردة لمنتجات الشركة في البلد الأم السابق، وعلاوة على ذلك يسعى الاستثمار الأجنبي إلى الكفاءة، ويتم إجراؤه بين الدول الصناعية، أو الأسواق الإقليمية المتكاملة، مثل السوق الأوروبية المشتركة، أو أمريكا الشمالية، ولا يخفى على أحد أن بعض الشركات تستثمر من الشراكة لتحقيق أهداف استراتيجية طويلة الأجل من خلال دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر هذه، وتجدر الإشارة إلى أن هذا التصنيف قد تم تطويره من وجهة نظر الدولة المصدرة للاستثمار بناءً على هدفه والحافز على إنشائه، وهو ما يختلف عن دافع الدول المستقبلة للاستثمار، حيث إن الدافع هو استبدال الواردات، أو زيادة الصادرات، وهكذا يتم إجراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة كجزء من حملة الحكومة للتنمية.

من أجل تحقيق هذه الأهداف يجب معرفة المكونات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر:

1. رأس المال السهمي

هو التمويل الذي يوفره مستثمر أجنبي لشراء حصة في مشروع من بلد آخر عبر الخطوط الوطنية، وهذه الحصة عادة ما تكون كافية لمنح المالك الأجنبي بعض السيطرة على إدارة المشروع، وقد ساهم صندوق النقد الدولي (IMF) بنسبة 10٪ من رأس مال الشركة المساهمة لأسباب إحصائية[40].

[40] هناء عبد الغفار، *الاستثمار الأجنبي والتجارة الدولية* (بغداد: بيت الحكمة، سنة 2002)، ص32.

2. إعادة استثمار الأرباح

هي الأرباح غير الموزعة في الشركة مثل أرباح الأسهم أو الأرباح المتراكمة نتيجة الحجز ويفترض إعادة استثمارها في البلد المضيف نفسه، وتمثل هذه النسبة غالبية مكونات الاستثمار الأجنبي لشركات رأس المال مع هدف السيطرة على الشركات الاقتصادية الكبرى، والتأثير على سياسة الدول المستقبِلة للاستثمار الأجنبي بمرور الوقت[41].

3. القروض داخل الشركة

تشمل هذه الفئة معاملات ديون الأعمال التجارية المستثمرة، وتفسير القروض قصيرة أو طويلة الأجل من دول أو شركات أخرى غير الدولة المضيفة، وإقراض رأس المال بين المستثمرين غالباً بين مقر الشركة الأجنبية والشركة التابعة لها[42].

ونتيجة لذلك، فإن أنواع الاستثمارات الأجنبية متنوعة، ويظهر تباينها من حيث النوع، والأهمية النسبية ترتبط بمجموعة من المتغيرات، أحدها يتعلق بالطرف المستثمر، والآخر بسياسة الدولة المضيفة وهيكلها الاقتصادي، وتمويل الاستثمار غير المباشر مرن إلى حد يتم معه ملاحظة التدفقات الاستثمارية نحو الأصول المالية الاستثمارية غير المباشرة مما يشجع المستثمرين على الدخول في عملية المضاربة بسبب سرعة العائد وحجمه مقارنة برأس المال المستثمر، بالرغم من أن المضاربة بشكل عام تنطوي على درجة عالية من المخاطر[43].

---

[41] نفس المصدر السابق، ص 33.

[42] عارف دليله، *بحث في الاقتصاد السياسي* (بيروت: التخلف والتقدم في النظام الاقتصادي العالمي، سنة 1980)، ص 112-119.

[43] هناء عبد الغفار، مصدر سابق، ص 34.

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على التجارة الخارجية

تمهيد

أمضت العديد من الدول وخصوصاً النامية منها رَدحاً من الزمن في وضع قيود وحواجز على الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى حركات التحرر والاستقلال السياسي للبلدان المستقلة حديثاً، والنظرة للاستثمار الأجنبي على أنه صورة من صور الاستعمار، ناهيك عن الحماية للصناعة الوطنية الحديثة الناشئة، والتي لا تستطيع المنافسة مع المنتوج العالمي المنتج من قبل الشركات العملاقة الأجنبية، سواء من ناحية النوعية أو الإنتاجية، إضافة إلى امتداد الفكر الاشتراكي إلى قسم من البلدان النامية، مما ساهم في توطيد وترسيخ تلك الأفكار الاشتراكية في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ولقد أسفرت تلك القيود التي فرضت على الملكية الأجنبية للمشروعات أثراً معاكساً تمثل بانخفاض الحوافز الضرورية لدى المستثمرين الأجانب للمشاركة في النشاطات الاقتصادية المحلية، وعليه كانت الآثار المعاكسة المتمثلة بالبيئة الاقتصادية الخاصة للاستثمار الأجنبي، والمناخ السياسي العادي لتلك الاستثمارات الوافدة عبر الحدود إلى تثبيط الاستثمارات الأجنبية، وإضعاف نوعيتها بالرغم من إقامة بعض المشروعات المشتركة بين المستثمرين المحليين والأجانب، والتي اصطدمت بعقبة ضعف الشريك المحلي، أو صعوبات متعلقة بالمشروع[44].

ونتيجة للآثار السلبية الناتجة عن هذه السياسة، وتعطيلها لعملية التنمية، فقد اتجهت معظم البلدان النامية في فترة أواخر السبعينيات والثمانينيات إلى وضع سياسة جاذبة لهذه الاستثمارات، مع استخدام تعريفة جمركية عالية للسلع المنتجة لأجل التصدير، لحث الاستثمارات الأجنبية على خدمة السوق المحلي دون التصدير، لا سيما إذا كانت المدخلات الإنتاجية المحلية مكلفة، أو رديئة النوعية، في

[44] محمد احمد بهاء الدين، مقومات *الاستثمار* (بيروت: الطبعة الأولى، سنة 2000)، ص 149-151.

حين أنه يُسفر عن الارتباط بين الاستثمار الأجنبي والتجارة الدولية بصورة متصاعدة زيادة في التجارة داخل الإقليم، أو التكتل بصورة أعلى من نمو الاستثمار.

إن النمو للاقتصاد العالمي خلال العقد الأخير من القرن العشرين متزامناً مع اتساع حجم، وانتشار الاستثمار الأجنبي المباشر بفضل التطور الحاصل في منظومة الاتصالات والمواصلات سهل عملية الاتصال بين الشركة الأم والشركات الفرعية، ومن هنا أصبحت السيطرة الفنية والإدارية الحديثة منتشرة في نطاق هذه الشركات (الشركات متعددة الجنسيات)، وتزامناً مع هذا التطور في نظام الاتصالات والمواصلات، وبروز ظاهرة العولمة، والتوسع الحاصل نتيجة لهذه الظاهرة، وعلاقتها التواصلية مع الاستثمار الأجنبي المباشر أدى ذلك كله إلى اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر بالتكامل مع التجارة الدولية القناة الرئيسية لهدف ظاهرة العولمة، وعليه يجب توضيح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر[45] والتجارة الدولية بمدى إمكانية إحلال إحداهما محل الأخرى كما يعتقد مجموعة من الكتّاب، أو أن يكون أحدهما مكملاً للآخر ويخدمه كما يعتقد مجموعة أخرى من الكتّاب.

لقد أوضحت التجربة أن أثر الاستثمار المباشر يكون سلبياً على الميزان التجاري فيما لو توجه إلى السوق المحلي بعكس ما ساد من اعتقاد بأنه يترك آثار إيجابية نتيجة تقليص الواردات، وإمكانية زيادة الصادرات في حالة تملك الشركات الأجنبية لمزايا تسويقية غير متاحة للشركات المحلية، لكن الاستيرادات تعاظمت في الواقع على المدى المتوسط والطويل عند نضوج المشاريع، وتزايد حاجتها لاستيراد السلع الرأسمالية والوسيطة نتيجة قلة المكونات المحلية الداخلة في العملية الإنتاجية، علاوة على نوعية المنتوج النهائي في بعض المشاريع، والمساعدة على التوجه نحو النمط الاستهلاكي الغربي.

[45] مايكل تانزر، *من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني* (بيروت: ترجمة عفيف الرزاز، الطبعة الأولى، سنة 1981)، ص 53.

وفي الواقع فإن الاختلافات في السياسات العامة للبلد المضيف تفسر الاختلافات في ميول التصدير بين الشركات المنتسبة الأجنبية، فالقيود والحماية وأهداف عملية التصنيع المحلي أنشأت نمط الاستثمار الأجنبي المباشر أعلاه ليحل محل التجارة بخطىً ثابتة متعاقبة، وبغية تجاوز القيود التجارية المرتفعة على صادرات البلد الأم من المصنوعات، فإن إدارة الشركات العملاقة لعملياتها تجري على نحو مربح، من دون أي أخطار بسبب عدم وجود المنافسة المحلية[46].

عموماً كان أثر الشركات العملاقة أكثر سلبيةً من الشركات المحلية، ويمكن أن ترد هذه السلبية إلى طبيعة التصنيع لإحلال الواردات، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر للسياسات الحكومية في الصناعات غير التنافسية وغير المنتجة للتصدير، فضلاً عن اعتماد الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الصناعات على الاستيرادات.

وهناك من يبرز العلاقة التكاملية بين الاستثمار والتجارة الدولية من خلال ظاهرة العولمة الاقتصادية، وتعد الشركات متعددة الجنسيات، وما تقوم به من عولمة الإنتاج إحدى القنوات التي ساعدت على انتشار العولمة، إذ تقوم هذه الشركات باعتبارها القائد للاستثمار الأجنبي مع التجارة الحرة بخدمة الأسواق العالمية، عن طريق دمج عملياتها الإنتاجية والتجارية معاً، لتعرف حينها تدويل أو عولمة الإنتاج[47].

إن العولمة الاقتصادية، وعن طريق إحدى أدواتها الشركات متعددة الجنسيات تعتبر صاحبة الفضل في ربط الاستثمارات الأجنبية بالتجارة الدولية، والتي جعلت هذه وسيلة إضافية لزيادة مكاسب الشركات متعددة الجنسيات استناداً إلى خصائصها من تكنولوجيا متطورة، ورأسمال عالي يتصف بالمرونة.

---

[46] هوب جاك، *العالم الثالث وتحديات البقاء* (ترجمة احمد فؤاد، عالم المعرفة، الطبعة الأولى، سنة 1986)، ص 13-12.

[47] عمرو صقر، *العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة* (القاهرة: الدار الجامعية، سنة 2001)، ص 43-45.

لقد أدت عملية التحرر الاقتصادي مع التقدم في مجال الاتصالات ووسائط النقل إلى تزايد تكامل الأسواق العالمية وتداخلها عن طريق سيطرة الشركة في البلد الأم على الشركات الفرعية في مختلف الأماكن من العالم.

وهذا ما أعطى حافزاً للشركات القائدة للاستثمار الأجنبي، من خلال ربط الأسواق من رأس المال والعمل وزيادة الأجور صفة العالمية نسبياً من خلال التخصص وتوزيع الأنشطة وتقييم العمل، ويمكن القول إن الاستثمار الأجنبي المباشر يكون محكوماً بعوامل التحليل الجزئي من خلال أنشطة الشركات متعددة الجنسيات استناداً إلى سيطرة عدد محدود من الشركات على طلب السوق، وفي ضوء إمكانياتها الذاتية باستطاعتها المحافظة على هذا الطلب، وفي ضوء تلك الإمكانات (من رأس المال، والتقنية المتطورة) المتجانسة لتلك الشركات، فهي تتحاشى الخوض في حرب تنافسية، لذا فإن من مصلحة هذه الشركات السعي لتثبيت السعر عند مستويات معينة، وهذا يتم بالمنافسة غير السعرية، وعليه تكون الدعاية والإعلان جزءاً رئيساً من المحافظة على الطلب الحالي، وخلق طلب جديد في السوق الخارجية، فتنعكس هنا الآثار الكلية للاقتصاد نتيجة عوامل متعددة منها التضخم العام، وارتفاع كلفة العمل، علاوة على العلاقة التبادلية بين ميزان المدفوعات والتجارة الدولية، وتتبلور هذه العلاقة بالضغط على الاستيرادات، كوضع سياسة تعريفية عالية، بالتزامن مع زيادة حصته من التجارة الدولية نتيجة الطلب المتزايد ضمن الدائرة الجغرافية تحت السيطرة، فتجاوز المستثمر المساواة بين العرض الداخلي المتنامي (ارتفاع الإنتاجية) والطلب الخارجي بواسطة تحويل جزء من استثماراته إلى الخارج، أو تحويل جزء من مسارات الإنتاج خارج الحدود الوطنية[48].

[48] محمد احمد بهاء الدين، مقومات *الاستثمار* (بيروت: الطبعة الأولى، سنة 2000)، ص 149-151.

إن العلاقة التكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية انعكست آثارها في الدول حديثة التصنيع للاندماج في الأسواق العالمية بواسطة تقليد الصناعات ذات السمة الاستهلاكية، مع تحرير التجارة من فرض القيود والحواجز الجمركية، وتهيئة البيئة المحلية لنقل بعض الملكيات العامة إلى الملكية الخاصة، بهدف زيادة التدفقات الاستثمارية إلى خارج الحدود الوطنية، فظهور هذه الموجة ساعد على نقل اقتصاديات بعض دول أوروبا الشرقية إلى اقتصاد السوق مع التغيرات السياسية الحاصلة في تلك الفترة[49].

لذلك كان التداخل بين الاستثمار الأجنبي والخصخصة عن طريق بيع المؤسسات بيعاً مباشراً للمستثمرين الأجانب، أو عن طريق اجتذاب وتحصيل رؤوس الأموال الإنتاجية من الخارج، سبباً في زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومحدداً بالاستقرار الاقتصادي، وحجم المشاريع المطلوبة للخصخصة مع توفر البنى التحتية الأساسية.

وأخيراً نخلص إلى أن هناك ارتباطاً وتشابكاً يتعذر حلهُ بين الاستثمار الأجنبي والتجارة الدولية، سواء على مستوى التحليل الجزئي (من خلال عمل الشركات متعددة الجنسيات)، أو على مستوى التحليل الكلي (ميزان المدفوعات والتجارة الدولية)، مما يؤثر في عملية التنمية، ويتضح ذلك من خلال نمط معين من التجارة بين بلدان متباينة في عملية التصنيع، فالبلدان الأقل تصنيعاً تشكل السلع الأولية (زراعية، مواد خام) الجزء الأكبر من صادراتها، في حين تمثل السلع المصنعة الجزء الأكبر من استيراداتها، إذ تعتمد درجة النمو للبلدان عامة على مشاركة قطاع الصناعة التحويلية في ناتجها القومي، وعلى مدى استيعاب هذا القطاع للقوى العاملة، ودرجة مهارة هذه القوى[50]، وعليه عندما تقوم البلدان التابعة للبلد

---

[49] محمود خالد المسافر، *العولمة الاقتصادية* (بغداد: الطبعة الأولى، 2002)، ص 115-120.

[50] عبد الكريم بكاد، *العولمة طبيعتها ووسائلها وتحدياتها* (الأردن: دار الإعلام، الطبعة الثانية، سنة 2001) ص 17-18.

القائد (تصنيعياً) في إقليم معين بالتصدير، فسوف تشمل السلع المصنعة كثيفة العمل الجزء الأعظم من هذه الصادرات والسلع المستوردة كثيفة رأس المال الجزء الأكبر من الاستيرادات، وعليه تقوم هذه البلدان بالتصدير إلى الدول الأقل نمواً أو الأكثر نمواً، فالمنتجات كثيفة العمل، والتي تكون الدولة القائدة قد تخلت جزئياً أو كلياً عن جيل من المنتجات الصناعية إلى جيل أكثر تقدماً تكنولوجياً.

وبعد ذلك ترتقي الاقتصاديات من البلدان الأقل نمواً من البلد القائد إلى الاستمرار بالاستيرادات من السلع الرأسمالية، بسبب عدم ربحية الصادرات كثيفة العمل نتيجة ارتفاع الأجور، ودخول الدول الأقل نمواً منها في منافسة معها لانخفاض أجور العمل بها، وعليه يظهر جيل منتج من السلع من الدول التابعة[51].

[51] أدوار جراهم، "*الإصلاح الاقتصادي اليوم*" (النسخة العربية، العدد الثالث، سنة 2000)، ص 26-28.

خلاصة الفصل الثاني

لقد مر النظام الرأسمالي بثلاثة أجيال متعاقبة، الأول منها كان عند نشوء الدولة القومية، والسيطرة الاقتصادية للدولة، ويمكن تسميتها بالرأسمالية الوطنية، والثاني عند ولادة الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، والتي تعد الدافع الرئيس لزيادة حجم ونوعية الإنتاج، ويمكن أن نطلق عليها الرأسمالية الصناعية، والثالث بعد الحرب العالمية الثانية، ويمكن تسميته بالتنافس الاحتكاري الدولي الذي أسفرت عنه عملية الدمج والإخلال للشركات القائدة للاستثمار الأجنبي، ونتيجة الظروف الضاغطة والتي أدت إلى انتقال جزء من أنشطة هذه الشركات من سوق المنافسة الاحتكارية إلى سوق احتكار القلة.

لقد أحد التطور التاريخي، والانتقال من المصانع الصغيرة إلى الشركات متعددة الجنسيات علاقة جديدة بين الوحدة الإنتاجية وعلاقات الإنتاج، فبعد أن كان الطلب هو المحفز لزيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع في مرحلة الرأسمالية الصناعية عن طريق التكتيك الصناعي، والتطور التكنولوجي، فإن العلاقة أصبحت علاقة عكسية في مرحلة التنافس الاحتكاري، في ظل العمل ضمن احتكار القلة، فالمنتج هو الذي يحاول أن يحافظ على الطلب الحالي للمشروع، مع المحاولة لخلق طلب جديد، والسبب الرئيس هنا يعود إلى الإنتاجية العالية للشركات متعددة الجنسيات التي لا تعمل بكامل قدرتها الإنتاجية، تجنباً لحصول أزمة الثلاثينات، ومن هنا نستنتج أن النهج الكلاسيكي من وجهة العرض يخلق طلبه الخاص به والمكافئ له بدءاً بالتجدد، مع مراعاة المحافظة على حالة التوازن.

نلاحظ أن التدرج التاريخي للاستثمارات الأجنبية أو التغيرات الاقتصادية التي حدثت في الوحدة الإنتاجية ساعدت على بروز قطاعات اقتصادية استناداً إلى الحقبة الزمنية التي عاشتها مع بيان أثر هذه الاستثمارات على البلدان المستضيفة لها وفق طبيعتها التنموية، وبيان توجيهها بما يخدم عملية التنمية.

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والمجالات والأبعاد الاقتصادية وأثرها على التنمية الاقتصادية

تمهيد

حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة غالباً ما تكون محكومة بسياسة قلة من الدول المتقدمة وحسب توجهها، والتي تعد الموطن الأم لأغلب الشركات متعددة الجنسيات، وإن هذا التركيز للشركات العملاقة بيد الدول المتقدمة يفسر إمكانية اتخاذ سياسة موحدة لهذه البلدان تجاه مناطق العالم عامة، مع الأخذ بالاعتبار الطاقة الإنتاجية للشركات في الدول المضيفة، والذي يتحدد على أثره حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية، وينسحب على هذا القياس حجم الأرباح المتوقعة على الاستثمارات في الموطن الجديد (خارج الحدود الوطنية).

سنستعرض في هذا الفصل طبيعة التوزيع القطاعي لهذا الاستثمارات على الوجه الآتي، القطاع الأول (الزراعة والتعدين)، القطاع الثاني (الصناعة التحويلية)، القطاع الثالث (الخدمات والاتصالات) والأبعاد الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية في البلدان المتقدمة والنامية، وأثرها على عملية التنمية.

المبحث الأول: تقسيم مجالات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

الحيوية الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية والمتمثلة بقيادة الشركات متعددة الجنسيات لهذه الاستثمارات جعلت من الخواص الذاتية لهذه الشركات من رؤوس أموال وتكنولوجيا هي المتحكمة بوجهة هذه الاستثمارات استناداً إلى الظروف الاقتصادية للدول المتلقية لهذه الاستثمارات؛ ولهذا نجد أن الاستثمارات الأجنبية تختلف في وجهتها قطاعياً حسب الطبيعة التنموية للبلدان المتلقية لها، علاوة على الهدف الرأسمالي لهذه الشركات المتمثل بتعظيم الإيراد، وتدنية الكلف.

إن هذا الدافع الرأسمالي للشركات متعددة الجنسيات جعل من أولى خططها الإستراتيجية توحيد السوق العالمية بما يخدم مصالحها الذاتية، مستغلة تفوقها بعنصري الإنتاج (رأس المال، والتكنولوجيا)، فعملية التوحيد للسوق العالمية تجعل التفاعل بين مدخلات العملية الإنتاجية المتمثلة بعناصر الإنتاج تتفاعل مع مخرجات هذه العملية المتمثلة بالإنتاج بما يخدم التوجيه نحو النمط الاستهلاكي لتلك الدول.

إن هذه الخاصية للشركات متعددة الجنسيات جعلت منها تتحكم في توجيه هذه الاستثمارات حسب الطبيعة التنموية للبلدان المتلقية لها، فالدول المتقدمة التي يحتل فيها قطاع الصناعة التحويلية القطاع الأول في مساهمته في الناتج القومي الإجمالي، علاوة على استيعابه العدد الأكبر من القوى العاملة، سواء الماهرة أو غير الماهرة، جعل منها الدول المتلقية لاستثمارات القطاع الصناعي التحويلي أكثر من قطاع الخدمات والاتصالات، ومما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن دولة مثل الولايات المتحدة تسيطر على الإنتاج الغذائي الاستراتيجي العالمي (كالحبوب) لا يتعدى فيها عدد العمال أكثر من 3% من القوى العاملة، ومساهمة ضعيفة بالناتج القومي الأمريكي مقارنة مع قطاع الصناعة التحويلية، نتيجة وفرة البنى التحتية، والظروف المساعدة لمثل هذه الصناعات (الصناعة التحويلية)، كاليد العاملة، أو المدخلات الإنتاجية الأخرى، إذا ما علمنا أصلاً أن النمو التراكمي الرأسمالي لهذا القطاع يكون صاحب

الفضل في دفع عجلة التنمية، وعليه كانت الرغبة للدول المتقدمة المالكة لهذه الشركات العملاقة في التخطيط وتوزيع الاستثمارات المباشرة بما يخدم مصلحة هذه الدول[52]، وعليه كان اتجاه الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية يتركز في قطاع الصناعة الاستخراجية باعتبارها البلدان المصدرة للمواد الخام في العملية الإنتاجية والمستوردة لإنتاج قطاع الصناعة التحويلية، وهنا تتبلور الفكرة الرأسمالية باعتبار استمرار دورة رأس المال من ناحية الإنتاج والاستهلاك، وعدم حصول تعطيل في هذه الدورة أصلاً، مع المساهمة بربط الأسواق بسوق عالمية واحدة.

لقد كان لضعف البنى التحتية، وضعف الاستثمار البشري الأثر البالغ في عدم توجه هذه الاستثمارات نحو قطاع الصناعة التحويلية في الدول النامية، مما خلق تشوهاً وتفككاً في الهياكل الاقتصادية لتلك الدول، حيث أصبحت هذه القطاعات (الزراعة، الاستخراجية) خارج سيطرة الدولة من حيث التأثر والتأثير بالقطاعات الاقتصادية نتيجة سيطرة الاستثمارات الأجنبية على هذه القطاعات من خاصية الإنتاج والتسويق على حدٍ سواء[53] .

يمكن القول إن البلدان المتقدمة تكون لها الوفرة في حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية الوافدة إلى قطاع الصناعة التحويلية، في حين أن أغلب التدفقات الاستثمارية إلى البلدان النامية تتجه صوب القطاع الأول، وتعد هذه البلدان متخصصة في إنتاج وتصدير المواد الأولية، ومستوردة لإنتاج قطاع الصناعة التحويلية والخدمات، وكما سنرى لاحقاً فإن ميزة هذه البلدان إضافة للتصدير الأولى السلبي، هي توجيه هذه الاستثمارات إلى دول معينة من دول العالم النامي دون الأخرى، مما يخلق مشكلة توزيع هذه الاستثمارات، وبالتالي حدوث التوطن الاستثماري؛ لهذا تشير بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة

---

[52] الأونكتاد، "*اقل البلدان نموا* "، تقرير 1996، نيويورك، أعدته أمانة الأونكتاد، الأمم المتحدة، جنيف، سنة 1996، ص 22

[53] الأونكتاد، "*تقرير الاستثمار العالمي* "، سنة 2003، ص 12.

والتنمية الأونكتاد لعام 2003 إلى أن القطاع الأول (الزراعة والتعدين) يستحوذ على 2.5% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين بلغت حصة القطاع الثاني (الصناعة التحويلية) ما يقارب 31.2% من إجمالي الاستثمارات العالمية، والقطاع الثالث (الخدمات والاتصالات) حوالي 66.3 % من إجمالي الاستثمارات العالمية المباشرة، وتشير تلك الإحصاءات الخاصة بمؤتمر التجارة والتنمية 2003 إلى تركز هذه الاستثمارات في دول أوروبا والولايات المتحدة، لقابليتها على جذب هذه الاستثمارات؛ لارتفاع معدل العائد، والاستقرار السياسي، وتوفر البنى الأساسية، فمعدل نمو الناتج المحلي في بداية السبعينيات في القرن الماضي يشير إلى أن أكثر من ثلثي هذه الاستثمارات يذهب إلى القطاع الأول، والباقي يتوجه إلى القطاعات الأخرى وفق ارتفاع عائد رأس المال بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، ومع بداية الثمانينيات بدأ النمط التوزيعي يتغير لصالح قطاع الصناعة التحويلية والخدمية نتيجة ارتفاع الحماية الخدمية لرأس المال، مع الإجراءات التأمينية الخاصة في قطاع الصناعة النفطية، مما دفع قسماً كبيراً من الدول النامية لتشجيع قيام صناعة وطنية، واعتباراً من بداية التسعينيات ولغاية 2003 نلاحظ إن النمط التوزيعي للاستثمار الأجنبي بدأ بالزحف نحو قطاع الخدمات والاتصالات، ويعزى سبب ذلك لسرعة العائد في هذا القطاع مع حجم العائد مقارنة برصيد رأس المال المستثمر، ويمكن متابعة ذلك مفصلاً بالجدول رقم (1) [54].

[54] Transnational corporations, Development. Transnational corporations and management Division, Vol. 2. Number 2, August. 1993. p:111.

جدول رقم (1)

تدفقات الاستثمار الأجنبي للدول المتقدمة والنامية

ت	الدول والقطاعات	1970	1980	1985	1990	2003	2005
أولاً:	التدفق من الدول المتقدمة						
1	استخراجية	69	88	115	187.158	400.733	500.111
2	التحويلي	58	208	240	773.322	2117.367	2128.378
3	الخدمات	41	179	265	815.717	5058.640	5098.633
ثانياً:	التدفق إلى الدول المتقدمة						
1	استخراجية	12	18	39	145.404	428.831	433.821
2	التحويلي	44	148	195	595.142	2081.645	2112.633
3	الخدمات	17	102	208	717.147	4015.555	4215.666
ثالثاً:	التدفق إلى الدول النامية						
1	استخراجية	-	17	31	0.867	3.178	4.135
2	التحويلي	-	41	64	6.109	103.414	108.404
3	الخدمات	-	17	34	11.350	562.409	662.499

المصدر:

1. الشركات النقلية: قسم الاقتصاد، التطور الاجتماعي، مجلد 2، رقم 2، آب 1993، ص 111

2. تقرير الاستثمار العالمي، 2005، ص 261-260

المطلب الأول: مجال الزراعة والتعدين

تاريخياً بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة والتعدين منذ القرن التاسع عشر، إذ أخذت الاستثمارات الخارجية تتزايد مع ظهور آفاق الثورة الصناعية، والتي دفعت بالاستثمار للبحث المنظم عن المواد الأولية في أوروبا أولاً، ومن ثم في مختلف أنحاء العالم، في محاولة لتمويل النشاط الاقتصادي لهذا العنصر في الإنتاج، فتحولت الأسواق لبيع المواد الأولية، من أسواق محلية إلى أسواق عالمية احتكارية لا يتحدد السعر فيها على أساس آلية سوق العرض والطلب، واستمر هذا التطور إلى يومنا هذا.

إن أهم ما يميز هذا القطاع هو انخفاض سرعة دوران رأس المال فضلاً عن سرعة انخفاض عائد الاستثمار مقارنة بالقطاعات الأخرى، لكننا نجد أن التدفقات الاستثمارية تتجه إلى هذا القطاع؛ لكونها إحدى المدخلات الرئيسية للعملية الإنتاجية، وبالتالي الاستثمار بها يعد ذا أثر إيجابي على وفورات الحجم للمشاريع التشغيلية القائمة، بالإضافة إلى اعتبارها مكملة للإنتاج النهائي لقطاع الصناعة التحويلية، عند ملاحظة الجدول رقم (1) نجد انخفاضاً في معدل النمو لهذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى، ففي الفترة من 1970-1980 نجد أن معدل النمو كان 27%، في حين أن معدل النمو لقطاع الصناعة التحويلية للفترة نفسها كان 258%، وللفترة من 1999-2003 كان معدل النمو لقطاع الصناعة الاستخراجية حوالي 153.3%، في حين كان معدل النمو للقطاع الثاني لنفس الفترة هو 173.8%، ويعود الانخفاض في معدل النمو للقطاع الثاني إلى توجه أغلب الاستثمارات في تلك الفترة إلى قطاع الخدمات، إذ بلغ معدل النمو فيها 520%.

في حين نجد أن معدل النمو للقطاع الأول في الدول النامية للفترة 1980-1985 حوالي 82%، أما الفترة من1985-1990، فكان معدل النمو قد انخفض حوالي 97%[55]، ويعود ذلك إلى

[55] الأونكتاد، "*تقرير الاستثمار العالمي* " 2003، ص 33.

تأميم أغلب المشاريع الاستخراجية، إضافة إلى انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية نحو قطاع الصناعة التحويلية والخدمية، ونلاحظ في الفترة 1990-2003 إن معدل النمو في هذا القطاع قد ازداد بمعدل 266.5%، ويعود ذلك إلى الانفجار في التدفقات الاستثمارية متزامنة مع انتشار ظاهرة العولمة، والتي جعلت من هذه البلدان النامية متخصصة في إنتاج المواد الأولية، ويجب مراعاة أن أغلب البلدان النامية النفطية لم تباشر على الرغم من توفر رؤوس الأموال نتيجة تركز الاستثمارات فيها في هذا القطاع إلى توجيه التراكم المالي نحو الاستثمارات، بل اتجهت إلى الإقراض للدول الأقل نمواً بفائدة، في حين كانت الدول النامية الأخرى تتجه نحو استقبال الاستثمارات في القطاعات الأخرى، وهذا ما جعل الميزة التنافسية التصديرية تبرز بين هذه الدول، ويشير الجدول رقم (2) إلى توجه الاستثمارات الأجنبية إلى كافة القطاعات في الفترة الأخيرة إلى الدول المتقدمة؛ بسبب توفر المناخ الاقتصادي الملائم، والبنى التحتية، فضلاً عن دخول أغلب هذه البلدان في تكتلات اقتصادية، مما يحفز على تدفق هذه الاستثمارات[56].

[56] الأونكتاد، "*تقرير الاستثمار العالمي* " 2005، ص 160-161.

جدول رقم (2)

تدفقات الاستثمار بحسب الطبيعة التنموية لمجموعات الدول

(مليار دولار)

البيان	1998	%	1999	%	2000	2001	2002
إجمـــالي العالم	694457		1088263			1491934	735145
الـــدول المتقدمة	484239	70	837760	77	1227476	1503144	460334
الـــدول النامية	487610	27	225140	21	23894	204801	162145
الأقل نمواً	22607	3	25362	2	26563	27200	28709

المصدر: الأمم المتحدة، أونكتاد، الاستثمار العالمي، 2003، ص 8

المطلب الثاني: مجال الصناعة التحويلية

تندرج ضمن هذا القطاع جميع الصناعات التحويلية، كالصناعات الكهربائية، والإلكترونية، والكيمائية، والوقود النووي، ويعد ظهور الاستثمار في هذا القطاع التاريخ الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى التطورات التي حصلت منذ الثورة الصناعية إلى بروز ظاهرة العولمة.

إن أهم ما يميز هذا القطاع لدخوله في مجال الاستثمار الأجنبي، هو امتلاكه لعنصري الإنتاج ورأس المال، والتكنولوجيا الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات الذي يعد عصباً للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع عناصر الإنتاج التقليدية الأخرى الأرض والعمل، وإن هذه الميزة للاستثمار الأجنبي المباشر تعطيه المرونة نحو إمكانية زيادة الوحدات الإنتاجية، وفقاً لتغيرات الطلب، ومحاولة تقليل الكلفة نتيجة المستوى التكنولوجي العالي الذي تمتلكه.

ومن هنا نجد أن التحول الحاصل بالتدفقات الاستثمارية يميل إلى التحرك نحو الصناعات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا، أكثر من الميل نحو الصناعات كثيفة العمل والموارد الطبيعية؛ وذلك لارتفاع الكفاية الحدية لرأس المال، وسرعة العائد، مما دفع بالاستثمار الأجنبي المباشر في الآونة الأخيرة للتركيز على الصناعات الأكثر حيوية وضرورية للبلدان، وخاصة في أوقات الأزمات، ونتيجة لهذه الميزات التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع، فإننا نرى استحواذه على ثلث إجمالي الاستثمارات الأجنبية إشارة إلى بيانات الأمم المتحدة لعام 2003 الأونكتاد.

بصورة عامة وفي ظل العولمة أصبح الاستثمار الأجنبي يزاول نشاطه الاقتصادي بنمط إنتاجي مفتوح، إذ لم تعد هناك علاقة تصاعدية بين الأرباح ورأس المال المستثمر، وخصوصاً في الصناعات

العلمية الدقيقة، ويعود ذلك إلى احتكار مجموعة قليلة من الشركات إلى إنتاج هذه السلع، واستطاعتها تسويق هذه المنتجات عن طريق التكامل الحاصل بين الاستثمار الأجنبي والتجارة الدولية[57].

إن احتكار قلة من الشركات لبعض الصناعات العلمية، يؤدي إلى خلق سياسة سعرية غير تنافسية، مما يؤدي إلى ارتفاع عائد الاستثمار، مع التوسع الحاصل في التجارة الحرة مدعوماً بالإعفاءات الضريبية والجمركية، مما يعطي مرونة للشركات الفرعية على إخفاء نشاطها الاقتصادي، بمعزل عن الشركة الأم.

في العقد الأخير من القرن الماضي ارتفع الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع بعد توجه أوروبا الشرقية لجذب الصناعة الكثيفة لرأس المال والتكنولوجيا، وتهيئة البيئة الملائمة لاحتضانها، وكذلك توسع سياسة الاعتماد المتبادل بين الدول المتقدمة، مع ظهور المجاميع التكتلية من الدول النامية، بسبب امتلاكها للأيدي العاملة الماهرة الرخيصة، وعند مقارنة معدلات النمو السنوي لهذا القطاع بين الدول المتقدمة والدول النامية، فإننا نجد إن معدلات النمو للاستثمارات الأجنبية من البلدان المتقدمة قد بدأت بالانخفاض في فترة التسعينيات[58]، (جدول رقم 1)، فبعد أن كانت معدلات النمو تعادل 222% عادة فقد انخفضت إلى 173% نتيجة التحولات الاستثمارية إلى قطاع الخدمات بالرغم من الفترة الانفجارية في منتصف التسعينيات، وأما الدول النامية، فنجد إن معدل النمو في هذا القطاع 56% للفترة 1980-1985، أما الفترة 1990-2003 فقد كان معدل النمو 159%، وسبب هذه الطفرة يعود إلى مجموعة من الدول غير النفطية (جنوب وجنوب شرق آسيا والبرازيل والمكسيك) التي ربطت بين

[57] رمزي زكي، " *الديون والتنمية*، القروض الخارجية وأثارها على البلدان العربية"، (القاهرة: دار المستقبل العربي، سنة 1985)، ص 82.

[58] محمد صبحي الأتربي، " *مدخل لدراسة الشركات الاحتكارية*، إصدارات النفط والتنمية"، (جامعة ميتشيغان: دار الثورة للصحافة والنشر، 1977) ص 8-9.

التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي؛ مما حفز المستثمرين على التنافس في بناء مشاريع ذات إنتاجية دولية أكثر منها محلية[59].

[59] ريتشارد د.ج وآخرون، " من الكويتية إلى مركز التسويق الكوني"، (مؤسسة الأبحاث العربية، ترجمة عفيف الرزاز، الطبعة الأولى، 1981)، ص 16-17.

المطلب الثالث: مجال الخدمات والاتصالات

إن التطور الذي طرأ على حجم الاستثمارات الأجنبية لم يكن قاصراً على قطاعي النشاط الاستراتيجي والتحويلي فقط، بل شمل حجم الاستثمارات الأجنبية في قطاع الخدمات، والملفت للنظر تطور حجم الاستثمارات في هذا القطاع جاء نتيجة الأثر المعاكس لانخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية في القطاع الثاني، وانتقالها إلى هذا القطاع نتيجة ارتفاع الأرباح مع سرعة دوران رأس المال مقارنة بالقطاعين السابقين.

إن التطور الحاصل في مجال الحاسوب والاتصالات في فترة 1990-1999 جعل من هذا القطاع يحتل المركز الأول للتدفقات الاستثمارية الأجنبية، وعند ملاحظة الجدول رقم (1) نجد أن معدل النمو للبلدان المتقدمة لقطاع الخدمات والمتدفقة منها للفترة 1970-1980 قد بلغ 336%، في حين أنه بلغ ذروته للفترة من (1990-2003) 520%، أي بزيادة تقارب 76%، وهو معدل زيادة مرتفع مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية خلال نفس الفترة الزمنية.

وأخيراً نجد أن توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان يستند بالأساس على هيكلها القطاعي أولاً، وعلى الأهمية النسبية لهذا القطاع في مثيلتها في البلدان المجاورة لتعزيز دور الاستثمار الأجنبي والتجارة الدولية معاً..، وعليه أصبحت البلدان المتقدمة هي المتلقية والمصدرة لهذه الاستثمارات (جدول رقم 2)، وهي عكس النظرة الشائعة حول اتجاه هذه الاستثمارات إلى البلدان النامية، ويُعزى ذلك إلى سياسة الربح والإحلال بين هذه الدول والمصالح الاستراتيجية المستقلة، وما يقابلها من ضعف البيئة الحاضنة للاستثمار الأجنبي في البلدان النامية المتمثلة بعدم الاستقرار السياسي، وضعف البنى التحتية، وانخفاض مستوى الدخل، باستثناء البلدان النفطية ذات الصناعة الاستخراجية، إلى جانب المناخ الاقتصادي غير الملائم لجلب هذه الاستثمارات، وعند ملاحظة الجدول رقم (2) نرى الانخفاض في

الاستثمار الأجنبي لإجمالي العالم في السنوات الأخيرة، ويرجع السبب في ذلك إلى حالة الكساد العالمي التي سادت الاقتصاد عام 2001، مع انخفاض عملية الدمج والإحلال بين الشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى أحداث سبتمبر 2001، وتأثيرها على الاقتصاد العالمي[60].

ومن هنا يمكن القول إن التكلفة والعائد المرتبط بالاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى البلدان المختلفة لا ترتبط بعنصري التكلفة والعائد فقط، بل هناك محددات من جهة البيئة الحاضنة لهذه الاستثمارات، والمناخ الاقتصادي والسياسي المساعد على استقبال هذه الاستثمارات، فعند ملاحظة الانتقال من قطاع إلى آخر استناداً إلى الأهمية النسبية للعائد من الاستثمار لكل منهما، إضافة إلى قابلية البلدان على استقبال هذا التحول من قطاع إلى آخر، وعليه بدأت مختلف الدول بتغيير أنظمتها الاقتصادية بما يحفز على تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها بقيمة هذه التحولات كما سنلاحظ في الجدول رقم (3).

[60] حسين الغزالي، *قضايا وتعاريف*، 72114، 25، 2007، ص 7-8.

جدول رقم (3)

التغيرات في الأنظمة الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي

ت	البيان	1998	1999	2000	2001	2002
1	عدد الدول التي أدخلت تغيرات على نظم الاستثمار	60	63	69	71	70
2	عدد التغيرات التنظيمية [1]:	145	140	150	208	248
	- أكثر ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر	136	131	147	194	36
	- أقل ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر	9	9	3	14	2

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2003، ص5

[1] عدد القوانين الاقتصادية التي تغيرت نتيجة تغير النظام السياسي والاقتصادي، وأصبحت ملائمة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي.

المبحث الثاني: البعد الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان المتقدمة والنامية

يعد القرن التاسع عشر الولادة الحقيقية للاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يعتر امتدادا تاريخياً للنظام الرأسمالي، فولادة الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، وما تبعها من زيادة في حجم ونوعية الإنتاج حفز المنتجين على الاستثمار خارج الحدود الوطنية نتيجة ضيق السوق المحلية، وعليه أصبح نمط الفعالية الإنتاجية أكثر تطوراً، مما يشكل الدافع لربط السوق الخارجية، وجعلها امتداد للسوق الداخلي للوصول إلى حالة من الموازنة بين الإنتاج والاستهلاك، وعلى الرغم من مميزات الاستثمار الأجنبي من نقل للتكنولوجيا، وتدويل الإنتاج، إلّا أن بعض الاقتصاديين يرونها صورة من صور الاستعمار من ناحية نهب ثروات وخيرات البلدان[61].

وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية كان الإطار العام للشركات القائدة للاستثمار الأجنبي أحد العوامل في تبعية البلدان النامية للبلدان المتقدمة من خلال استثمار إعادة الأرباح، والسيطرة النسبية، أو المطلقة على القطاعات الاقتصادية المهمة في البلد، مع النهب المنظم للموارد دون إسهام فاعل في عملية التنمية، وعليه كان ما تخشاه البلدان النامية هو انتقال قطاعات مهمة من اقتصاداتها إلى الجانب، مع هروب مفرط للأرباح في ظل سيطرة عدد محدود من الشركات العالمية على الإنتاج والتسويق، وكانت وجهة النظر السائدة لدى البلدان النامية، هو وجود تضارب بين الأهداف التنموية الوطنية، وأهداف الشركات الأجنبية الرأسمالية المتمثلة بفرصة تعظيم الربح، وهذا ما أكده سينغر singer، فعند تطبيق مبدأ التكلفة البديلة للتنمية في البلدان النامية، فإن التدفقات الاستثمارية لها تهدف لجعلها مصدر للمواد الخام، والمواد الغذائية، والزراعية لخدمة البلدان المتقدمة[62].

---

[61] باسل الستاني، " حوار الشمال والجنوب "، *المستقبل العربي*، العدد 75، سنة 1985، ص 33-39.

[62] سمير أمين، " *التطور اللا متكافئ*، دراسة في التشكيلات الرأسمالية المحيطة" (بيروت: ترجمة برهان عليون، دار الطليعة، سنة1974)، ص28.

في نهاية الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، ومع النمو الاستثنائي للاستثمار الأجنبي المباشر، والتطور الحاصل في شبكة الاتصالات والمواصلات العالمية تغيرت الكلف والمنافع المتحققة من هذا الاستثمار، فقد فشلت برامج التنمية في بلدان العالم الثالث عن مواكبة التطور التكنولوجي، والتكامل الإقليمي، وشهدت تغييراً للأنظمة السياسية، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه سعت أغلب الحكومات في البلدان النامية لجعل الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي تطغى على الآثار السلبية، عن طريق الأدوات الكلية للاقتصاد (السياسة التجارية والصناعية والنقدية) بما يخدم قطاعاً معيناً لدفع عملية التنمية للبلدان الجاذبة للاستثمار؛ ولذلك سنقوم بدراسة أهم الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي، مع مراعاة البيئة الحاضنة له[63].

[63] حسام عيسى، " الشركات المتعددة القوميات "، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الاولى، المجلد 1، سنة 1990)، ص 23.

المطلب الأول: البعد الاقتصادي للبلدان المتقدمة

إن الانتشار الواسع للاستثمار الأجنبي في الدول المتقدمة يعطي دليلاً على مدى التطور التكنولوجي لهذه البلدان مصحوباً برؤوس أموال عالية تكونت عبر تراكم الادخارات، والتوجه بها نحو استثمارات فعالة ساعدت في ذلك ولادة الثورة الصناعية في هذه البلدان؛ مما أفرز الأثر الإيجابي على عملية التنمية.

إن القدرة الهائلة للبلدان المتقدمة بغرض سيطرتها الاحتكارية على التكنولوجيا المتطورة، ورؤوس الأموال الهائلة، وأدوات التسويق التي تضمن لها تحقيق أهدافها الاقتصادية المتمثلة في تعظيم الإيرادات، وتقليل الكلف، وعليه تكون الأبعاد الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة باعتبارها المصدرة والمضيفة لهذه الاستثمارات، فهي تختلف عن البلدان النامية، وتتركز هذه الأبعاد حول[64]:

1. ميزان المدفوعات والاستقرار الاقتصادي.
2. طبيعة السوق الرأسمالية والتشابك القطاعي.

1- الاستثمار الأجنبي المباشر وأبعاده على ميزان المدفوعات والاستقرار الاقتصادي

يتمثل أثر الاستثمارات الأجنبية على ميزان المدفوعات في الدول المتقدمة في صادرات وواردات رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية، وكذلك يشمل الدخل الناشئ من منقولات الأرباح والأسهم، وفوائد القروض والأرباح من الشركات الفرعية التابعة للشركة الأم، وبالمقابل تقوم الشركة الأم بتزويد الشركات الفرعية بالكلفة التشغيلية مع جزء من الأموال لتمويل احتياجاتها الجارية، كذلك الشركات الفرعية

[64] محمد السيد سعيد، "*الشركات متعددة الجنسيات، آثارها الاقتصادية والاجتماعية* "، الهيئة المصرية للكتاب، سنة 1978، ص 24-26.

بالتحويل إلى الشركة الأم كجزء من أرباحها متمثلة برسوم الخدمات والتكنولوجيا، وقد تنتقل هذه الأموال من الداخل إلى الخارج وبالعكس، وبصورة نهائية رغم طبيعتها الانتقالية.

وعليه يظهر الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي في ميزان المدفوعات للدول المتقدمة لكل دولة على حدة، مع الأخذ بعين الاعتبار حركة رؤوس الأموال إلى الداخل، أي استثمار الشركات الأجنبية داخل البلد مضافاً إليها الفرق بين محصلات عوائد الاستثمار الخارجي، أي من الشركات الفرعية التابعة لها مع مدفوعات عوائد الاستثمار الخارجي التي تدفعها الدولة للخارج، أي الشركات الفرعية التابعة لها[65].

وهنا ننوه إلى أن حجم ميزان المدفوعات يعتبر صغيراً مقارنة بالدخل القومي أو الناتج القومي الإجمالي للدول المتقدمة، ورغم ذلك فإن أثر ميزان المدفوعات واضح في تلخيص الأوضاع الاقتصادية في الدول المتقدمة، ويعتبر مقياساً لدرجة الاستقرار الاقتصادي.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن التدفقات الخارجة والداخلة لرؤوس الأموال لها آثار مركبة على الاستقرار الاقتصادي، فأنشطة المضاربة تتصاعد مع احتفاظ الشركات الأجنبية باحتياطات ضخمة من الأصول السائلة، ولا سيما في أوقات الاضطرابات النقدية.

2- أبعاد الاستثمار الأجنبي على هيكل السوق المحلي

إن الهدف الرئيس للاستثمار الأجنبي في غزوه للأسواق العالمية عن طريق الشركات القائدة هو تدويل الإنتاج وتحرير التجارة، وهذا ما يجعله يندمج بسوق عالمية واحدة، وكونت في مجموعها ظاهرة العولمة، التي تعتبر أرقى أشكال التنظيم الرأسمالي، فالتدفقات الاستثمارية الأجنبية تؤثر على السوق المحلي عن طريق الاستثمارات المباشرة، وعلاقتها بالأسواق المالية، حيث تقوم بعض الشركات بعملية التمويل المالي للمشاريع الاقتصادية، عن طريق تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو مشاريع اقتصادية جديدة، فتقوم

[65] محمد عبد الشفيع، "*قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد* "، (بيروت: الطبعة الأولى، سنة 1983) ص 48- 53.

شركة ما ببيع نسبة من أسهمها بغرض إنشاء مشاريع جديدة أفقية، أو عن طريق التمويل بسيوله كبيرة لعملية التراكم الرأسمالي، وزيادة معدل النمو، وهنا يبرز دور الأسواق المالية في تفعيل النشاط الاقتصادي عن طريق الإصدار الأولي والإصدار الثانوي، وهذا الأثر الإيجابي يتركز في دفع قابلية الدولة على امتصاص الموارد المتاحة، بشرط الموازنة بين الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة.

فالكفاءة الاقتصادية للدول المتقدمة جعلت من الموازنة بين السوق السلعي والمالي أساساً للقدرة على التخصص[66]، حيث تزيد عملية الربط بين السوقين حجم الطاقة الإنتاجية، وبالتالي الانتقال من مرحلة الإنتاج المحلي إلى الإنتاج الدولي، وهنا يبدأ التنافس الأفقي بين الدول يترك مكانه للتنافس العمودي، ومن هنا يكون التحول من جانب العرض إلى القلة من الشركات العملاقة التي تسيطر على الطلب الحالي للسوق بمساعدة الشركات الفرعية والصغيرة، وتتم هذه العملية بعد توحيد الأسواق في سوق عالمية واحدة.

إن هذا التكتيك الهجومي لغزو الأسواق يقابله تكتيك دفاعي من قبل الشركات المحلية، إذ تقوم الشركات المحلية بالاندماج لمجابهة الشركات الأجنبية لرفع قدراتها على المنافسة، ومن هنا تبدأ الصناعة بالنمو بصورة غير متوازنة من ناحية الربحية والإنتاجية، ففي بداية النهضة الصناعية كانت الصناعة الاستهلاكية والاستخراجية تأخذ مركز الصدارة للاستثمارات الخارجية، وبعد ذلك تقدمت عليها الصناعة التحويلية، وبعدها انتقلت الصدارة إلى قطاع الخدمات مستفيدة من ميزة المهارة والتكنولوجيا.

---

[66] محمد السيد السعيد، " *نظرية التبعية وتغيير تخلق الاقتصاديات العربية* "، (بيروت: مجلة المستقبل العربي، السنة السادسة، العدد 62، سنة1986)، ص 6.

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي للبلدان النامية

مما لا شك فيه أن توزيع الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية لها خصائص تختلف عن الدول المتقدمة، ويعود هذا الاختلاف إلى الخصائص في البنية الاقتصادية والهيكلية، ودرجة تطور الطاقة الاستيعابية، فالتدفقات الاستثمارية للبلدان النامية تشير إلى قضايا أكثر تعقيداً منها في البلدان الرأسمالية المتقدمة استناداً إلى السمات الاقتصادية للبلدان النامية، وعليه يكون الأثر المباشر للاستثمارات الأجنبية على البلدان النامية بقدرتها على هز الاستقرار الاقتصادي وتبعيته إلى الشركة المستثمرة الخارجية.

1- أثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه: (السجل الأساس الذي يتم فيه تسجيل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مواطنين وحكومات ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي لمدة زمنية معينة).

وتكمن الأهمية النسبية لهذا الميزان في توضيح علاقة البلد المالية و السلعية والخدمية بالعالم الخارجي، فضلاً عن توضيح الهيكل الاقتصادي للبلد، ومدى تأثير الاستثمار الخارجي عليه، فالآثار التي تلحق بميزان المدفوعات للدولة المضيفة نتيجة التغيرات التي تحدث بواسطة التدفقات الاستثمارية الأجنبية، وتلقي عوائد هذه الاستثمارات من جهة أخرى، أولاً قيام الشركات بالاستثمار يكون إيجابياً نتيجة التدفقات الاستثمارية الداخلة، لكن لو تم حساب عوائد الاستثمارات الأجنبية التي تحصل عليها الشركات بعد فترة من الاستثمارات السابقة لكان الأثر الصافي سلباً في أغلب البلدان النامية.

إن الأثر الفاعل للاستثمار الأجنبي في ميزان المدفوعات للدول النامية يرتكز على زيادة أزمة عجز ميزان المدفوعات لهذه الدول، وبمرور الوقت يتراكم هذا العجز ويتزايد، وتجدر الإشارة هنا إلى إن معدلات العائد من الاستثمارات الأجنبية تتجاوز معدلات نمو الدخل القومي في معظم الدول النامية، وبمعنى آخر إن نسبة كبيرة من الأصول المنتجة وطنياً ستنتقل إلى الأجانب لخدمة كلفة استخدام الاستثمارات

الأجنبية، وإن معدل العائد من أرباح وفوائد هذه الاستثمارات يفوق حجم الموارد الجديدة المتدفقة إلى هذه البلدان النامية.

ونتيجة هذه الاختلافات تستخدم كلفة إضافية لإعادة التوازن لميزان المدفوعات عن طريق تحريك سعر الصرف، وعليه يكون أثر الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات معتمداً على نظام سعر الصرف المرن، وعند حدوث اختلال التوازن بين العرض والطلب على العملة الأجنبية يتم تصحيحه عن طريق سعر الصرف، في حين إذا كان سعر صرف ثابتاً فإن الزيادة في الطلب على العملة الأجنبية تؤدي إلى انخفاض الفائض، وزيادة العجز في ميزان المدفوعات نتيجة امتصاص الأرباح وتحويلها من الداخل إلى الخارج، وانخفاض قيمة الدخل، وبالتالي يقلل من الادخارات المستقبلية التي تعتبر أساساً للتراكم الرأسمالي.

ومن هنا كانت الآثار المباشرة السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للبلد النامي المضيف تُتَرجم في تبديد الفائض الاقتصادي لهذه البلدان من خلال استنزاف التراكم الرأسمالي، وهذا يعني تشويه عملية التراكم الرأسمالي، وعليه يكون اندماج البلدان النامية في النظام الرأسمالي دون الاندماج بالتراكم الرأسمالي، وتصبح البلدان النامية لها خاصية التبعية الاقتصادية، واحتياطياً لرأس المال الاحتكاري المستخدم لتحسين الإنتاجية وتقليل الأزمات الاقتصادية في البلدان المتقدمة، وعليه كانت استراتيجية التنمية ذات أثر سلبيّ على ميزان المدفوعات، ويتركز هذا الأثر من خلال تقليص الواردات وزيادة الصادرات، لكن الاستيرادات تتزايد بعد نضوج المشروع، وتزيد حاجتها لاستيراد السلع الوسيطة مع خاصية تملك الشركات الأجنبية لمزايا تسويقية وتكنولوجية غير متاحة للشركات المحلية.

أما استراتيجية التصنيع من أجل التصدير فقد يكون الهدف الرئيس منها تدويل الإنتاج، حيث يهدف المشروع القائم إلى إنتاج السلع في البلدان المتوسطة أو عالية الدخل مع توفير بنى تحتية مهمة، وقوة عمل ماهرة، وتوفر المناخ السياسي لنمو الصادرات، وفي حال غياب شروط عوامل جذب الاستثمار الأجنبي لا تقوم الشركات القائدة للاستثمار الأجنبي بالتوسع في الصادرات[67].

والأثر الصحيح للاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على معرفة نسبة الاستيرادات من هذه الاستثمارات مقارنة بنسبة الصادرات في ناتج الشركات الفرعية العاملة في البلدان النامية.

2-الأبعاد الاستثمارية الأجنبية على شروط التجارة الدولية

إن من أهم الآثار السلبية التي يتركها الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية، وهو الهدف من الاستثمار في هذه البلدان في ضوء المفهوم الجديد لتقسيم العمل الذي يجعل البلدان النامية مصدراً للمواد الأولية، ومستقبلاً للتدفقات الاستثمارية في قطاع الصناعة الاستخراجية، وعليه بدأت دائرة التخصص والتكامل بالتوسع داخل الشركة الاستثمارية نفسها.

فالهدف الرئيس للاستثمار الأجنبي هو تدويل الإنتاج مع التنسيق المنظم للتجارة الدولية للوصول إلى قمة الهرم الرأسمالي، وعليه يكون الهدف الأبرز للاستثمار بين الدول المتقدمة لقيام الشركات بعملية تملُك أو شراكة لخدمة أهداف استراتيجية مشتركة، وكذلك بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية المشتركة.

وعليه كانت العلاقة المختلفة بين نمو الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية وفي الدول المتقدمة، وشروط التجارة الدولية بين الدول المتقدمة والنامية، فالميزة المطلقة والنسبية لا تتوفر بالاستثمارات الأجنبية

[67] مجدي صبحي، "*الإبعاد الخارجية لمشكلة المديونية وأثار السياسات التجارية والنقدية* "، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، سنة 1986)، ص27.

في مجال الصناعة التحويلية أو العلمية، ونتيجة للاختلاف في التوزيع القطاعي للتدفقات الاستثمارية ودمجها في شبكة الإنتاج الدولي، فقد استطاعت الشركات القائدة للاستثمار الأجنبي السيطرة على أهم مصادر القوة الاقتصادية للبلدان النامية، مثل الصناعة النفطية، وعليه كانت الصادرات لهذه المواد الأولية تذهب للدول المتقدمة الحاضنة للشركة، بما يخدم التواصل والتكامل الصناعي للقطاعين الآخرين الصناعة التحويلية والعلمية عبر تحديد أسعار هذه المواد بواسطة الشركات الفرعية، وبما يخدم المركز التنافسي للشركة الأم داخل السوق الدولي، وهذا ما يعتبر خللاً في شروط التجارة الدولية[68].

3-أبعاد الاستثمار الأجنبي على توزيع الدخل واستخدام الموارد الوطنية

في الوقت الذي تتجه فيه الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية، فإنها تتركز في القطاعات الحديثة التي تتميز بارتفاع الكثافة الرأسمالية على عكس الحال في القطاعات المتأخرة التي تتميز بارتفاع كثافة العمل، فهذا التباين القائم بين القطاعات يؤدي إلى انخفاض الطلب على عنصر العمل نتيجة دخول المكننة بوتيرة متصاعدة في العملية الإنتاجية، مما يؤدي لدخول القطاعات الحديثة بواسطة الاستثمار الأجنبي إلى إحلالها محل القطاعات المتأخرة نتيجة الاختلافات الهيكلية في البلدان النامية.

وعليه تقوم القطاعات الحديثة باستقطاب اليد العاملة الماهرة، مما يخلق فرصاً جديدة للعمالة الماهرة، وفي الوقت نفسه تؤدي إلى القضاء على عدد أكبر من هذه الفرص للعمالة غير الماهرة، وعلية يؤدي إلى زيادة معدل البطالة، مما يؤدي إلى تحقيق الاستقطاب الداخلي والتفكك الذي يؤدي إلى تهميش مجموعات متزايدة من السكان، أي إمكانية الوصول إلى مصدر معقول ومستقر للدخل، وهذه النتيجة الحاصلة جرّاء إحلال صناعة المكننة محل الصناعة اليدوية واحتلال الاستخدام والتوظيف يمكن زيادتها عن طريق زيادة فاعلية الاستثمار البشري في البلدان النامية.

[68] جورج قرم، " *الاقتصاد العربي أمام التحديات* " (بيروت: دراسات في اقتصاديات النفط والمال والتكنولوجيا، سنة 1978)، ص 13.

لا يساهم الاستثمار الأجنبي في الدول النامية إلا بدرجة ضئيلة في خلق فرص التوظيف في ضوء ما تعانيه هذه البلاد من مشكلات حادة في البطالة، وتبدو هذه المشكلة بصورة خاصة عندما تسهم هذه الشركات في الصناعات الاستخراجية على نطاق كبير؛ نظراً لتميز هذه الصناعات بارتفاع كثافتها الرأسمالية، وحاجتها الماسة للعمل الماهر نسبياً، مما يؤدي إلى ارتفاع أجور هذه الفئة، وهذا ما يخلق طبقة عمالية غنية في هذه البلاد..، وبالنتيجة تزايد المنافسة مع المؤسسات المحلية على العمل الماهر، مما يترتب عليه التشوه في هيكل الأجور[69].

إن صعوبة معالجة هذه الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي في الدول النامية ناتج عن عدم خضوع الشركات القائدة للاستثمار الأجنبي المباشر لقوانين البلد المضيف في تحديد كمية الإنتاج ونوعيته، فالمركزية التي يتم بها اتخاذ القرار في الشركة الفرعية من استيراد ومحاولة السيطرة على العرض المحلي، وعدم تنمية الموارد، وإهمال الاستثمار البشري، فضلاً عن انعدام روابط الدفع الأمامية والخلفية بين الاستثمار الأجنبي والاقتصاد الوطني مع تعارض أهداف الشركات الداخلة، وبين ضرورات التنمية للدولة المضيفة، وهو ما يدفع بالشركات الأجنبية لأن تتجه من خلال استراتيجية التمويل الذاتي من الموارد والأسواق المحلية في هذه الدول، والذي يمثل نسفاً للموارد الوطنية المتاحة لهذه الدول.

4-أبعاد الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا

إن عملية نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الأجنبي تتم عن طريق تصدير مواد وسلع رأسمالية جاهزة للاستعمال مباشرة إلى أسواق الدول النامية، وتكون أشبه بمجموعة متكاملة تشمل نظم جاهزة، وتنظيم، وإنتاج، وتسويق، وهنا يكون أثر النقل التكنولوجي سلبياً؛ لأنه لا يسمح باكتساب الخبرة لتصنيع مفردات هذه المواد بما يتلاءم والوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية مستقبلاً، وهناك

[69] محمد السيد سعيد، "*الشركات عابرة القومية، ومستقبل الظاهرة القومية* "، (الكويت: عالم المعرفة، سنة 1986)، ص83-85.

طريقة تقديم المساعدة الفنية في ميدان معين تحتاجه الدول النامية، إضافة إلى أن هناك عوامل يتوقف على أساسها تفضيل نقل التكنولوجيا إلى البلدان المضيفة، أهمها الإطار القانوني لهذا البلد الذي يتضمن الهيكل الضريبي والقيود السياسية والاقتصادية، وبالمقابل هناك عدة مشاكل تواجه الانتقال التكنولوجي إلى الدول النامية، ومنها ملائمة التكنولوجيا التي توفرها البلدان المتقدمة لبيئة البلدان النامية، إضافة إلى الكلفة التي تتحملها هذه البلدان مقابل الحصول على تكنولوجيا، وبالمقابل فإن حصول البلدان النامية على التكنولوجيا لا يحقق لها التراكم الذي يعوض عن نقص المدخرات، ومن هنا فإن التكنولوجيا المنقولة إلى الدول النامية عادة ما تؤدي إلى التشوه في استخدام رأس المال لظروف عدد كبير من هذه البلاد[70].

واقع الدول النامية يكشف عن استضافتها للاستثمار الأجنبي دون أن يؤدي ذلك إلى تطور حقيقي في المستوى التكنولوجي العام للاقتصاد، ويعود ذلك لعجز القطاعات الحاضنة للاستثمار الأجنبي عن إمكانية إنشاء روابط دفع أمامية وخلفية مع الاقتصاد الوطني، وبالتالي يصبح هذا القطاع موازٍ لباقي القطاعات، حيث تنتشر المصانع الصغيرة والبدائية، وتبقى الكفاءة متمركزة في البلدان المتقدمة، كما إن الاستثمار الأجنبي لا يوجه بشكل يعالج الخلل الهيكلي عبر التكنولوجيا الحديثة، فقد تنقل الشركات متعددة الجنسيات التكنولوجيا من الجيل السابق فقط إلى فروعها منشأة بذلك اقتصاداً مزدوجاً، وهنا لابد من الإشارة إلى أن أغلب الاستثمارات ترتكز في البلدان النامية في قطاع الصناعة الاستخراجية دون تطوير الصناعة التحويلية، وإن حدث تحول خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين بسبب التهرب من قوانين حماية البيئة.

إن تحديد نوعية التكنولوجيا، وكيفية إدخالها بصورة كاملة تعتبر عاملاً محفزاً للنمو، فتُنقل بواسطة تكنولوجيا ابتكرت أو طورت في البلد النامي المستثمر فيه، وليس البلد المصدر في الاستثمار الأجنبي،

[70] زهدي الشامي، *" المؤسسات عبر القومية، ومديونية العالم الثالث "* (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد 86، سنة 1986)، ص21.

ويمكن نقل تكنولوجيا مطبقة أصلاً في البلد الأم، ويعاد تطبيقها في البلد النامي، وفي هذه الحالة يعرض البلد النامي إلى انتقال الأيدي العاملة الرخيصة إلى الشركة الأم، وهو ما يسبب النقل العكسي للتكنولوجيا، فتقوم الشركات الفرعية بنقل الخبرات والمهارات الفنية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة؛ مما يؤدي إلى انهيار الصناعات التقليدية التي تمثل البنى التحتية لليد الماهرة، وهو ما يؤدي إلى انهيار الصناعات التقليدية مع تزايد الصناعات الكثيفة في الاستخدام للطاقة الملوثة للبيئة[71].

وعلاوة على ذلك هناك بعض التدفقات التكنولوجية للدول النامية تكون كمنظومة متكاملة من غير الممكن تجزئتها للاستفادة منها في أكثر من قطاع أو صناعة، إضافة إلى الثورة الحاصلة في أواخر القرن المنصرم من تكامل لشبكة الاتصالات والنقل والكومبيوتر ما ساعد على الفصل بين مساواة الإنتاج للعملية الإنتاجية، ومن ثم يكون تكاملها في الشركة الأم، ويكون هذا الفصل على أساس ميزة الموقع الجغرافي للشركة الفرعية، ويتلخص نشاط الشركة الأم عبر التمويل والتطوير التكنولوجي.

ومن هنا نستنتج أن الأثر الإيجابي لإمكانية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية قليل مقارنة بالجزء الأكبر الذي يتم بين الدول المتقدمة عن طريق الاعتماد المتبادل، إضافة إلى النقل التكنولوجي عبر الشركات متعددة الجنسيات، فهو يمثل استغلالاً لهذه البلدان من الشركة الفرعية إلى الشركة الأم.

[71] محمد صبحي الأتربي، " *التجارة الدولية في التكنولوجية* "، (بغداد: مجلة الاقتصاد، العدد 75، سنة 1975)، ص 18.

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية

تمهيد

تتناول دراسات التنمية الاقتصادية بالدراسة والتحليل دور رأس المال الأجنبي في التنمية الاقتصادية، فقد اعتقد الاقتصاديون بعد الحرب العالمية الثانية أن تراكم رأس المال هو المصدر الرئيس للنمو، وأن رأس المال لم يكن كافياً بالنسبة للدول النامية مع انخفاض حجم المدخرات..، وبالتالي يمكن أن تكون المساعدات الأجنبية مصدراً للتنمية الاقتصادية رغم كل القلق الذي يعتري تلك الدول من رأس المال الأجنبي.

وحينما تكون ظروف التخلف هي التي تسود الغالبية العظمى من دول العالم، ومقدار الفجوة الكبيرة التي تفصل بين هذه الدول وبين القلة التي تتمتع بظروف التقدم الاقتصادي في بلدان النضوج، مع ملاحظة أن فجوة التخلف ما بين الدول المتقدمة والمتخلفة اقتصادياً كانت تميل إلى الاتساع منها إلى الانكماش بعد مرور أكثر من قرن.

ففي فترة ما بعد الحرب الثانية، ومع اتساع حجم الاستثمارات الأجنبية، وفشل عملية التنمية في الدول النامية، فقد سارعت هذه الدول إلى التوجه نحو جذب هذه الاستثمارات محاولة تقليص فجوة التخلف مع بلدان النضوج، وعليه كان الجهد النظري للفكر التنموي المعاصر ينتهي إلى العلة الأساسية للتخلف الحالي للدول النامية، وهي التبعية للعالم الخارجي التي لا تعني مجرد العوامل الخارجية، وإنما تلك الحالة المشروطة التي تكون فيها اقتصاديات مجموعة معينة من الدول محكومة بالنمو والتوسع، أو الانكماش الذي يحدث في دول أخرى، ومن ثم فإن النمو الذي يحدث في الدول التابعة لا يتحقق ذاتها فيها، وإنما يكون رد فعل للنمو الحادث في الدول المتبوعة، وتمتد هذه التبعية عبر نظام التخصص الدولي الذي جعل الهيكل الاقتصادي للبلدان النامية جزءاً من الاقتصاديات المتقدمة، وعليه كان الهيكل

الاقتصادي المتخلف قد ظهر نتيجة لنشأة قطاع الإنتاج الموجه للتصدير، والذي تم تكوينه بحافز من الخارج، وما تهيأ لهذا القطاع من معدلات مرتفعة لعوائد الاستثمار تفوق ما يحصل من عائد الدولة الأم صاحبة رأس المال، وبينما أصبح هذا القطاع يتميز بالتقدم التكنولوجي، وارتفاع مستوى الإنتاجية، فإن القطاعات الأخرى اتسمت بالعكس من ذلك، وأصبح لقطاع التصدير الاستفادة من الأيدي العاملة المتوفرة في القطاعات الأخرى.

لقد استفادت بلدان شرق آسيا من عامل اقتصادي إضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي تجسد في التجارة الدولية في تحقيق عملية النمو، وكانت اليابان والولايات المتحدة المصدر الرئيسي لهذه الاستثمارات في شرق آسيا، إذ مارسا دوراً مهماً في سعة التكامل الاقتصادي على المستوى المحلي مترافقاً مع تطور تقسيم العمل، والاعتماد المتبادل داخل الإقليم، ولقد ظهر دور الاستِثمار الأجنبي المباشر والتجارة المتسارع في نطاق التنمية الاقتصادية في شرق آسيا..، ولا بد من الإشارة هنا إلى الدور المهم لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من البلدان الأكثر تقدماً، لا سيما في إعادة تدوير الميزة النسبية إلى بلدان الشرق الآسيوي الأقل تقدماً (نظرية الميزة النسبية)[72].

لقد ظهر دور الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني في إقليم شرق آسيا مستثمراً دولياً رئيساً خلال عقد الثمانينيات، إذ اتجهت هذه الاستثمارات إلى الاقتصادات المصنعة حديثاً، ثم تحول الاهتمام في عقد التسعينيات إلى الصين، وبخاصة الصناعة التحويلية كثيفة العمل، وصناعة التعدين، والموارد الطبيعية الأخرى، وقد أسهمت إعادة تدوير الميزة النسبية إلى مجموعة الاقتصادات المصنعة حديثاً من خلال الاستثمارات الأجنبية منذ أواخر الثمانينيات في نقل بعض عمليات الإنتاج كثيفة العمل إلى البلدان الآسيوية مثل الصين، وعلى هذا الأساس نرى أن هناك تشابهاً كبيراً بين الاستثمار الأجنبي المباشر من

[72] UN, World Investment Report 1993, p: 55.

اليابان، ومن الاقتصاديات المصنعة حديثاً كجمهورية كوريا الجنوبية، حيث ركز الاستثمار الأجنبي في أنشطة الموارد الطبيعية و الاستخراجية في البدء، ثم انتقل إلى الصناعة التمويلية، وعليه يكون التحرك في البلدان الأكثر تصنيعاً إلى البلد الأقل تصنيعاً.

وهنا يجدر القول بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج، مع الدعم الحكومي، والتكامل بالروابط الدافعة للاستثمارات تؤدي معاً إلى التعاون باستمرار بين هذه الشركات المعدة للاستثمار الخارجي والحكومة حتى بعد انتقالها إلى الخارج، مما يسهل الارتقاء بالمستوى التكنولوجي، ودعم الصادرات الذي يعتمد أيضاً على سلسلة من سياسات التحفيز من الحكومة المضيفة. وبهذا المعنى يكون الاستثمار مع التجارة والتصنيع في صورة متناغمة مع السوق بدلاً من كونها مقادة بإجراءات آلية السوق، حيث إن التدخل الحكومي بالسياسات التجارية ضروري حين يفشل السوق في توليد إشارات عن التطور الممكن للميزة النسبية[73].

[73] UN, World Investment Directory op.cit, p:52.

خلاصة الفصل الثالث

وفي الختام يمكن القول إن هذه الاستثمارات شملت القطاعات الرئيسة الثلاثة، وارتفاع أحجامها على نحو واضح مع حدوث توزيع جديد لهذه الاستثمارات، فكان احتلال قطاع الخدمات لمركز الصدارة بدلاً من قطاع الصناعة التحويلية لحجم هذه الاستثمارات يسبب ارتفاع عائد الاستثمار مع سرعة دوران رأس المال، وهذا ما يميز الطبيعة الرأسمالية لهذه الاستثمارات.

إن هذه الانتقالات في حجم الاستثمارات الأجنبية على القطاعات الاقتصادية تعود بآثار إيجابية على البلدان النامية والمتقدمة على الرغم من اختلاف الهيكل القطاعي التنموي لتلك البلدان، لكننا نلاحظ أن الآثار السلبية على البلدان النامية غالباً ما تغطي أو تضعف من الآثار الإيجابية لهذه الاستثمارات في البلدان النامية، وكان لاختيار الشركات التي تتميز بنقل حزمة المهارات المتخصصة من البيئة الأم إلى البيئة الحاضنة استجابة لظروف تلك البيئة (البيئة الحاضنة) مع العلاقة التكاملية لتلك الاستثمارات بالتجارة الدولية؛ مما أدى إلى تسريع عملية التنمية في دول جنوب شرق آسيا.

الفصل الرابع: الآثار النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر والتجمعات الدولية

تمهيد

إن التطور الحاصل في النظريات الاقتصادية يُمثل انعكاساً للوضع الاقتصادي للفترة الزمنية المعاصرة لولادة تلك النظريات، فالعلاقة بين عائد الاستثمار وسعر الفائدة تمثل محور قرار الاستثمار للنظريات الاقتصادية قبل ظهور اللورد كينز الذي أوجد مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال.

لقد أوجدت نظرية كينز الجانب السيكولوجي باتخاذ قرار الاستثمار، حيث كانت هذه التوقعات متشائمة أو متفائلة مقارنة بسعر الفائدة، وعليه فقد شهد الاستثمار الأجنبي نمواً مطرداً في أواخر القرن الماضي، مما انعكس سلباً على القروض والمساعدات المالية، على اعتبار إن هذه الاستثمارات أحد مصادر تدفق رأس المال لتمويل العجز في ميزان المدفوعات، فضلاً عن تمويل عملية التنمية والاستثمار، كما هي الحال في العراق التي ستعرض لاحقاً.

المبحث الأول: فجوة الموارد في البلدان المتقدمة والنامية

تمهيد

من خلال بحثنا في الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي لاحظنا التباين الحاصل بين البلدان المتقدمة والنامية استناداً إلى الهيكل القطاعي للبلد المستقبل لهذه الاستثمارات، مقارنة بالناتج المحلي وأثره على البلد المستورد للاستثمارات الأجنبية، علاوة على الوضع التنموي للبلد من حيث قدرته على امتصاص الموارد المتاحة وتوصيفها، فضلاً عن قابليتها على استيعاب الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى داخل البلد، وعليه فقد برزت هنا الحاجة لبيان الفجوة الحاصلة بين الادخارات والاستثمارات خصوصاً في البلدان النفطية، ونقص الادخارات أصلاً في البلدان غير النفطية.

وهنا يمكن توضيح مفهوم الطاقة الاستيعابية، لبيان كيفية استغلال الموارد المتاحة محلياً في الاقتصاد، فضلاً عن تحديد حجم الاستثمار في ظل تلك الموارد، إذ ارتبط مفهوم الطاقة الاستيعابية للبلدان النامية[74] بالمحاولة لسد العجز بالمدخرات المحلية للإسراع بعملية التنمية عن طريق المساعدات الخارجية التي قد تحصل عليها البلدان النامية على هيئة قروض رأسمالية من البلدان الصناعية المتقدمة، أو الهيئات المتخصصة مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

ومن هنا نلاحظ أن جوهر الطاقة الاستيعابية ينصب حول قدرة البلد على توظيف رؤوس أمواله، بحيث يحقق أقصى عائد مقبول اقتصادياً واجتماعياً، وعليه يمكن تعريف الطاقة الاستيعابية بأنها: (قابلية الاقتصاد على توظيف الموارد المتاحة بكفاءة اقتصادية عالية، تضمن تحقيق عوائد اقتصادية إضافية قادرة على توصيفها مجدداً بهدف رفع معدل النمو الاقتصادي)[75]، وهكذا نجد أن محددات الطاقة الاستيعابية

[74] علي الراوي، الموارد المالية وإمكانية الاستثمار في الوطن العربي (العراق: سنة 1999) ص 15.

[75] جون اولر، " القدرة الاستيعابية، المفهوم والمحدودات "، *مجلة النفط والتنمية*، العدد 1، أيلول 1982، ص22- 23.

تختلف من بلد لآخر حسب قدرة ذلك البلد من الناحية المادية، أو البشرية، وتطور هيكلها الاقتصادي، ويمكن إدراج هذه المحددات حسب الطبيعة التنموية للبلد النامي، ومع توفر المدخرات المحلية نجد ضعف الطاقة الاستيعابية للاستثمار، وهو ما يولد تنشيطاً للحافز الاستثماري في البلدان النامية بسبب ضيق السوق المحلية، ومحدودية الطلب الفعال، مع انخفاض العائد المتوقع من رأس المال المستثمر، أو نفقة الفرص البديلة، وأن هذه المحدودية للسوق في البلدان النفطية مع توفر رؤوس أموال ضخمة تمثل سبباً أساسياً للاستثمار خارج الحدود الوطنية، حيث تتميز البلدان النامية بضعف الفرص الاستثمارية المتاحة محلياً، وكذلك عدم توفر البنى التحتية من طرق مواصلات، ومطارات، وجسور، وغيرها مما تعتبر من العناصر المهمة لتوفير مناخ ملائم لإقامة المشروعات الاستثمارية، فضلاً عن عدم توفر القوى العاملة الماهرة لإقامة أي مشروع، وعدم الاستقرار السياسي مع السياسات الحكومية غير المشجعة للاستثمار، وتُعد هذه العوامل أهم العقبات أمام البلدان النامية لاستقبال رؤوس الأموال الأجنبية، وإن كانت هذه العقبات متباينة من بلد لآخر على افتراض أن هذه البلدان لا تعاني أصلاً من مشكلة الادخارات[76].

أما البلدان التي تعاني أصلاً من نقص في المدخرات الناتج أصلاً عن النقص في الناتج المحلي الإجمالي، والذي يولد ضغطاً على الميزان التجاري، حيث تكون الواردات أعلى من الصادرات، وتسعى هذه البلدان لتعويض هذا الفرق عن طريق استخدام احتياطاتها من العملة الأجنبية، وبالتالي ينتج عنها عجز في المدخرات المحلية لتحويل الاستثمارات داخل البلد.

إن الفجوة الحاصلة بين الصادرات والاستيرادات تتم معالجتها عن طريق تهيئة البيئة الاقتصادية باجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، والقيام باستثماراتها لغرض التصدير بالتنسيق مع التجارة العالمية بما

[76] عبد الرحمن يسري، *دراسات في التنمية الاقتصادية*، (الإسكندرية: 1973)، ص 44-45.

يخدم عملية تدويل الإنتاج[77]، وبالتالي الحصول على حالة من الموازنة بين الاستيرادات والصادرات، ومن هنا قد تظهر مشكلة أخرى هي المساواة بين الادخار والاستثمار.

إن التوازن الذي يرمي إليه الاقتصاديون بسبب المساواة بين الادخار والاستثمار، وذلك بتحليل كل من الاستثمار والادخار إلى مكوناتهما الداخلية والخارجية، يدل على أن الاستثمار يتكون من مزج عوامل الإنتاج الممكن توفرها محلياً، فضلاً عن التدفقات من رؤوس الأموال للقيام بالاستثمار الأجنبي لسد النقص في عوامل الإنتاج المحلية، في حين نجد أن الادخارات تتكون من الادخارات بالعملة المحلية، فضلاً عن الادخارات بالعملة الأجنبية، وعليه تكون الفجوة للطاقة الاستيعابية بعدة أشكال كما يأتي:

الحالة الأولى

إذا كان الاستثمار المحلي أكبر من الادخار المحلي، فهذا يعني أنه على الرغم من توفر فرص الاستثمارات المحلية، إلا أنه لم تتخذ الإجراءات المالية اللازمة لزيادة المدخرات، فتتابع عن طريق الاستخدام المكثف للنقد الأجنبي للتغلب على هذه الحالة، مما يولد ضغطاً على الاقتصاد الوطني، وبالتالي تظهر لدينا مشكلة التضخم.

الحالة الثانية

إذا كانت الاستثمارات المحلية أقل من الادخارات المحلية، فهنا تكون الحالة معكوسة عن الحالة الأولى، فتكون فائضاً بالادخار المحلي نتيجة توجيهه إلى أنماط غير رشيدة اقتصادياً، مثل الاكتناز، أو المضاربة، مما يتطلب اتخاذ سياسة مالية من شأنها سحب هذه المدخرات مثل الضرائب المباشرة، وتوجيهها من قبل السلطات العامة إلى استثمارات منتجة، مثل البنى التحتية.

[77] المؤسسة العامة لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، إصدار سنة 1994 ص 8.

الحالة الثالثة

إذا كانت الاستيرادات من السلع الإنتاجية أعلى من الادخارات بالنقد الأجنبي، فمعناه أن العرض من النقد الأجنبي غير قادر على استيعاب الخطة الاستثمارية، ويشمل البلدان النامية التي تعاني من نقص في الادخارات من النقد الأجنبي، وبالتالي تضطر هذه البلدان إلى خفض برامجها الاستثمارية.

الحالة الرابعة

إذا كانت الادخارات بالعملة الأجنبية أعلى من الاستيرادات من السلع الإنتاجية، ويتركز هذا في البلدان النامية ذات القدرة التصديرية العالية، والتي غالباً ما تعتمد على تصدير سلع أولية مثل النفط، فهي لا تحتاج إلى رؤوس أموال أجنبية بسبب محدودية الطاقة الاستيعابية المتاحة لديها.

الحالة الخامسة

إذا كانت القدرة الاستثمارية الإجمالية المتاحة أكبر من الادخارات المحلية والأجنبية، فهذا يعني أن هناك فرصاً استثمارية مربحة لم تستغل، وبالتالي لم يتم الوصول إلى الطاقة الاستيعابية القصوى، وعليه يتوجب على السلطات العامة تهيئة البيئة الاقتصادية لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.

الحالة السادسة

أما إذا كانت الادخارات المحلية والأجنبية أعلى من القدرة الاستثمارية، فهذا يعني أن رؤوس الأموال بالعملة الأجنبية سوف تتوجه إلى الاستثمارات الأقل إنتاجية، أو الإنتاج لأغراض استهلاكية[78].

[78] صباح نعمة، *"الاستثمار والطاقة الاستيعابية في الوطن العربي"* (أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، سنة 2000) ص 22.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي والتجمعات الدولية

تمهيد

منذ بداية تسعينات القرن المنصرم شهد العالم نمواً وزيادة في عدد التكتلات الإقليمية، مع تعميق ما هو قائم من تلك الاتحادات قبل الاتحاد الأوروبي، كما إنه من المتوقع لتلك الظاهرة الاستمرار والتطور مع اتساع ظاهرة الاستثمار الأجنبي التي تمثل إحدى القنوات لظاهرة العولمة، فهناك أكثر من اتحاد في دول أمريكا سواء الشمالية أو الجنوبية، وكذلك في آسيا والاتحاد الأوروبي، وتوسعة نحو الشرق ليشمل الدول التي كانت ضمن المعسكر الشرقي، وعليه لا يمكن إنكار أثر التكتلات الدولية على الاقتصاد العالمي وعلى الدول النامية، فالنتيجة الحتمية المؤثرة لهذه التكتلات هي توفيرها لمناخ فعّال لجذب الاستثمار الأجنبي عن طريق نمو التجارة والاستثمار الأجنبي معاً، وعليه ستكون الدول وخصوصاً النامية نتيجة ابتعادها وعدم اندماجها بتلك التكتلات تتأثر سلباً بسبب عزلتها عن تلك التطورات.

وقبل دراسة هذه الاتحادات والتكتلات وأسباب قيامها كلّا على حدة، لابد من الإشارة إلى التطورات التاريخية التي ساعدت على إفراز هذه التكتلات أو التجمعات الاقتصادية، فالنظرية الكلاسيكية في التبادل التجاري في العقود الماضية (قبل الحرب العالمية الثانية) اعتمدت على فرضية الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج، والمنافسة الكاملة داخلياً وخارجياً، إذ إن التطورات الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر، أوجدت مفاهيم جديدة لما يجب أن تكون عليه العلاقات الاقتصادية الدولية.

فمنذ عهد بعيد أصبحت التجارة الدولية ميداناً تتسابق فيه الدول باتخاذ مختلف أنواع القيود ووسائل الحماية لمنتجاتها الصناعية والزراعية عن طريق الضرائب والرسوم الجمركية، مما أدى إلى عرقلة المسار الطبيعي للنشاط التجاري داخلياً وخارجياً، فضلاً عن عرقلة الانتقال الطبيعي للأيدي العاملة

ورؤوس الأموال، وهذا ما أدى إلى تقييد الفرضية الأساسية لقيام التخصص الدولي، ووجهة النظر الكلاسيكية[79]، وهكذا فإن الدافع لكل دولة من فرض القيود على استيراداتها الخارجية هو حماية صناعاتها المحلية الناشئة، أو حماية سوقها الداخلي من الإغراق، أو مواجهة العجز في ميزان المدفوعات، وعليه تصبح النظرية الكلاسيكية في التبادل التجاري الدولي بعيدة عن واقع التجارة الدولية عما يمارسها العالم واقعياً.

لقد أدركت الدول الأوروبية الوضع بعد الحرب العالمية الثانية خصوصاً، إذ خرجت أغلب هذه الدول منهكة اقتصادياً، وقد تطلب هذا توحيد القوى الأوروبية لمواجهة الهيمنة الاقتصادية الأمريكية، وعليه أصبحت الرغبة في التكامل الاقتصادي أمراً ملحاً على الرغم من عدم وجود الرغبة في الوحدة السياسية، لكن الأمر في العقود الأخيرة من القرن العشرين بدأ بالتغير عن طريق التكامل الاقتصادي الأوروبي، وأصبحت الوحدة السياسية يمكن أن تمر بنجاح عبر التكامل الاقتصادي.

ومن هنا نلاحظ أن التكتلات الاقتصادية قد تولدت نتيجة ظروف ضاغطة لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وما هي إلا وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن حيز جغرافي معين لتحقيق أهداف مختلفة ومتعددة، ولكنها تركز على دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح، وبهذا يمكن الاستفادة من ميزات التخصص الدولي، وتقسيم العمل بين الدول ضمن المنطقة الاقتصادية وفقاً للمبادئ التي تقوم عليها نظرية التكاليف النسبية من جهة انتقال عناصر الإنتاج مع ارتفاع وتيرة التبادل التجاري[80]، وهو ما يؤدي إلى خلق منافسة بين المنتجين في المنطقة الاقتصادية الواحدة، الأمر الذي ينتج عنه توسع المؤسسات الإنتاجية واتجاهها نحو الاندماج، ويساعد على تحقيق المنافسة الكاملة، وحرية

[79] عبد العزيز هيكل، *الإطار النظري للتكتلات الدولية* (بيروت: معهد الإنماء العربي، سنة 1976)، ص1-9.

[80] عبد العزيز هيكل، المصدر السابق، ص 11-20.

الانتقال لعناصر الإنتاج مع اتباع السياسة التجارية الموحدة التي تتبعها الدول في المنطقة الاقتصادية في العالم، وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر عليها وبالعكس.

المطلب الأول: نمط اقتصاديات النضوج

1. اتفاق التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية وعلاقته بالاستثمار الأجنبي

ساعد اتفاق التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية الذي يضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك على نشوء سوق كبيرة تضم ما يزيد على 355 مليون نسمة، وهو ما يسهم في زيادة الطلب الكلي لهذه الدول، فضلاً عن إيجاد ناتج قومي إجمالي كبير، وعليه استطاع هذا الاتحاد الاتجاه نحو فتح الأسواق المكسيكية، نتيجة ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في هذا البلد، وارتفاع معدل النمو للتجارة والاستثمار في باقي دول أمريكا اللاتينية عبر جعل المكسيك منطقة حرة لباقي الدول اللاتينية، فاتفاقية "النافتا"[81] أدت إلى خلق بيئة أكثر ملاءمة للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد كان اتفاقاً لتقوية بعض الأدوات للصناعة الناشئة، إضافة للمعاملة بالمثل لكل المستثمرين المنتمين للدول الأعضاء، فالمعاملة القومية التي تضمنها اتفاق "النافتا" تم تقويتها بشكل أكبر من خلال شرط الدولة الأولى بالرعاية، ومن ثم فإن مستثمري الدول الأعضاء لا يخضعون لإجراءات وشروط استثمار معقدة.

إن التطورات الحاصلة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات العشر الماضية دفع إلى تطور الاتحاد الاقتصادي لدول شمال أمريكا، وهو ما دفع الشركات الكبرى في الدول الثلاث لزيادة تخصصها وفق الميزة التنافسية لكل منها، والهدف من ذلك هو السيطرة على أكبر جزء من السوق ممكن

[81] فراحتيه حيزية وجلود شهيرة، *"أثر التكتلات الاقتصادية على النمو الاقتصادي"* (رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2020) ص 35-37.

داخل الاتحاد، ومنع الشركات من خارج دول الاتحاد من الدخول إلى أسواقها، وبالتالي السيطرة على الطلب الحالي، والسعي لخلق طلب جديد مستقبلاً[82] .

2. الإتحاد الأوروبي

إن أي تطور في المؤسسات الاقتصادية الإقليمية والسياسة التجارية يمكن أن يكون ذا أثر فعال على الاستثمار الأجنبي من ناحية حجم الاستثمار وتمركزه، فمع إنشاء الاتحاد الأوروبي عام 1993 ارتفع حجم الاستثمارات داخل دوله، وكان لسياسة الدمج والإحلال داخل دول الاتحاد الأثر الفاعل لحدوث هذا الارتفاع، والذي نتج عنه تغيير في وجهة الاستثمارات نحو قطاع الاتصالات والمواصلات، بعد أن سيطر في المدة السابقة قطاع الصناعة التحويلية على أغلب هذه الاستثمارات، ويعود السبب في هذا التغيير الهيكلي لوجهة الاستثمارات إلى ارتفاع إنتاجية رأس المال في القطاع الخدمي إلى أن هذا التغيير والارتفاع في حجم الاستثمارات قد شجع المؤسسات الاقتصادية الإقليمية، والسياسات التجارية الموحدة لدول الاتحاد أن يكون لها الأثر الفاعل في جذب الاستثمار الأجنبي، وبالتالي تشجيع حجم الأنشطة الاستثمارية داخل دول الاتحاد، حيث ترغب الشركات القائدة للاستثمار الأجنبي المباشر في تقوية أوضاعها، والسيطرة على سوق كبرى موحدة داخل دول الاتحاد من خلال عمليات الدمج والإحلال بين هذه الشركات لمنع دخول منافسين خارج دول الاتحاد الأوروبي[83] .

إن هذا التوجه للسياسة الأوروبية ساعد على إنشاء منطقة تجارية حرة دولية، مثل إسبانيا والبرتغال، وقد ساعد وجود مثل هذه المناطق على خلق سوق أوروبي كبير، واعتبار هذه الدول ممراً لهذه

---

[82] رضا عبد السلام، " *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة* " (الاسكندرية: الطبعة الأولى، سنة 2002)، ص 98-99.

[83] جون د. سولفيان،" *الاستثمار الأجنبي المباشر*" ، (مركز المشروعات الدولية الخاصة، الطبعة الثالثة، سنة2004)، ص11-12.

السوق، الأمر الذي شجع تلك الدول للدخول في عضوية الاتحاد، وبالتالي تعد هذه المناطق التجارية الحرة المتمثلة (بإسبانيا والبرتغال) جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، من حيث اتساع السوق، وارتفاع وتيرة الطلب الفعال، مع وجود سياسة تجارية مشجعة لهذه الاستثمارات.

المطلب الثاني: نمط اقتصاديات التنمية

1. اتفاق التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية

لقد شجع اتفاق التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر محاولة لجعل حالة من التكامل بين الاستثمار الأجنبي والتجارة معاً، كما ساعد هذا الاتفاق على تعميق الاتحاد الإقليمي من خلال السياسات التجارية الموحدة، فوجود المناطق الاقتصادية الحرة فضلاً عن عمليات الدمج والإحلال بين الصناعات، وحرية تحرك السلع عبر الحدود ساعد على أن يكون الإنتاج غير متشابه في مكان واحد، إنما ينتج حسب الذوق العام للاتحاد الإقليمي المستضيفة لتلك الصناعة مع حرية الاستيراد أو التصدير لتعويض الحاجة في مكان آخر[84].

إن هذا التشجيع لدول الاتحاد الإقليمي على جذب الاستثمارات الأجنبية من خارج دول الاتحاد ساعد على إقامة مشاريع أو صناعة غير متشابهة لهذه الاستثمارات، وبالتالي التوجه نحو دول الاتحاد لتسيير المنتوج، مستفيدة من التكلفة الرخيصة في إحدى دول الاتحاد، والحاجة لذلك المنتوج في دولة أخرى ضمن الاتحاد الإقليمي، فالملاحظ في اتفاق التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية أن المنتج ينتج في مكانين مختلفين من دول الاتحاد استناداً إلى حرية انتقال السلع بيسر عبر الحدود الوطنية، وهذا ما يؤدي إلى التخصص وتنظيم الإنتاجية، إذ يلاحظ في دول أمريكا اللاتينية الانخفاض النسبي لنصيب دول أوروبا من الاستثمار الأجنبي، وقد يكون السبب التاريخ الاستعماري لتلك الدول في أمريكا اللاتينية، وعليه تكون معظم الاستثمارات القادمة لدول الاتحاد من منطقة النفوذ[85].

---

[84] الاسكوا مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة، 1992، الأمم المتحدة.

[85] الأمم المتحدة: الشركات عبر الوطنية في التنمية العالمية. الدراسة الثالثة، مركز الأمم المتحدة، المعني بالشركات عبر الوطنية، نيويورك، 1983.

2. الاستثمار الأجنبي وعلاقته بالتكتل الآسيوي

نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب وجنوب شرق آسيا بشكل سريع خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، وعلى نقيض البلدان النامية الأخرى فقد استمرت التدفقات الاستثمارية خلال فترة الركود العالمي في جنوب وجنوب شرق آسيا، ويعود ذلك إلى التكامل الحاصل بين الاستثمارات الأجنبية والتجارة، مع إدارة الديون لهذه البلدان بشكل جيد.

لقد تركزت التدفقات الاستثمارية في بلدان قليلة، إذ حصلت الصين، وسنغافورة، وتايوان، وإندونيسيا على الحصة الكبرى من هذه الاستثمارات، ويعود السبب في ذلك لوجود خصائص تجذب المستثمر الأجنبي، منها الأسواق المحلية الكبيرة، والمناخ الملائم لإقامة الصناعة التحويلية لأغراض التصدير مع الكلفة الواطئة نتيجة انخفاض الأجور مع الوفرة بالعمل الماهر، والبنى التحتية المتطورة مع السياسة التجارية المتطورة لمعظم هذه البلدان تجاه الاستثمار الأجنبي، وهذا ما يفسر التدفق الكبير لرؤوس الأموال الأجنبية باتجاه هذه البلدان، وعدم توجهها إلى بلدان غرب آسيا، إذ لم تتجاوز 1% من التدفقات العالمية الداخلة من الاستثمار الأجنبي[86]، وقد حصل في بداية الثمانينات ارتفاع في حجم الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى غرب آسيا، وسبب ذلك توجهها إلى قطاع النفط في السعودية وباقي بلدان الخليج، وهنا تجدر الإشارة إلى إن بلدان غرب آسيا لم تنجح في جذب الاستثمارات الأجنبية بسبب ارتفاع كلفة العمل وقلة العمالة الماهرة مع عدم توفر بني تحتية صناعية، فضلاً عن عدم توفر سوق محلية كبيرة بسبب قلة عدد السكان[87].

[86] هناء عبد الغفار، مصدر سابق، ص 200- 202

[87] المصدر السابق

خلاصة الفصل الرابع

غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتركز في الدول المتقدمة أوروبا الغربية وأمريكا، بسبب التراكم الرأسمالي المتولد منذ الثورة الصناعية حتى يومنا هذا؛ مما جعل فجوة التنمية تتزايد بمرور الزمن مع البلدان النامية، فضلاً عن أن توزيع الاستثمارات في البلدان المتقدمة يميل إلى التوازن والتكافؤ، أما البلدان النامية فتشهد تركيزاً عالياً في التوطن، وإن هذا التباين في توزيع الاستثمارات الأجنبية انعكس على توجيه المدخرات بالنسبة للدول النامية النفطية، فمن الصعوبة هنا الوصول إلى حالة التوازن الاقتصادي، ومن هنا اتجهت أغلب البلدان إلى تكييف البنى التحتية، والسياسات التجارية والمالية محاولة منها لجذب هذه الاستثمارات، بما فيها تطوير للتنمية، والتوازن في ميزان المدفوعات.

وقد ساعدت هذه التوجهات لاستقبال رؤوس الأموال الأجنبية على التغيير في السياسات التجارية، وتوفير البيئة الاقتصادية لجذب هذه الأموال، وكانت السبب لتكوين التكتلات الاقتصادية الدولية، مع مراعاة أن هذه التكتلات كانت في بداية نشأتها كقوة مجابهة للقوى الاقتصادية المنافسة لها.

إن التطورات والتغيرات في السياسات الحكومية لاستقبال رؤوس الأموال الأجنبية يجب توجيهها بصورة اقتصادية مثلى، ووفق المكون الاقتصادي الكلي للبلد.

الفصل الخامس: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته على الاقتصاد العراقي

تمهيد

يحتاج عراق اليوم إلى بناء البنى التحتية، وإعادة بناء مختلف مؤسسات الإنتاج والتصدير التي دمرتها الحرب، وما تواجهه البلاد من تحديات داخلية وخارجية تتمثل بالهدر المالي الهائل الذي تسبب فيه العديد من قضايا الفساد نفذها أصحاب القرار، وقد أدى ذلك ومازال إلى حرمان العراق من تخصيص هذه الأموال لمشاريع التنمية التي تساعد على زيادة معدل نمو القطاع الاقتصادي، وكذلك فإن لدول الجوار تأثيراً سياسياً على صنع القرار والشؤون الداخلية في العراق، والذي غالباً ما يكون تأثيراً سلبياً على كافة المستويات المحلية، ويلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً رئيساً في زيادة النمو الاقتصادي، ويسعى العراق إلى جذب وتشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار فيه، كما أنه يدرك أن حجم الاستثمار الوافد إليه يعتمد على ما يوفره من بيئة ملائمة لجذب مثل هكذا استثمارات من خلال وضع حوافز وحماية قانونية.

المبحث الأول: الاقتصاد العراقي ومراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر فيه

المطلب الأول: تمهيد الاقتصاد العراقي

يتسم الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاداً ريعياً؛ لاعتماده شبه التام على إيرادات قطاع النفط الخام في تمويل نفقاته، وتكوين هيكل ناتجه المحلي، وهذا يعني اعتماد الاقتصاد العراقي التام على ما يستخرجه من نفط، ويعاني هذا الاقتصاد من اختلالات هيكلية داخلية وخارجية؛ بسبب ضعف السياسات والبرامج التي طبقت خلال العقود الماضية[88].

يعاني الاقتصاد العراقي من المعدلات العالية للبطالة، وتوزيع الدخول، والثروات بتفاوت كبير بين الأفراد والمناطق، وعدم وضوح العناصر الرئيسة للسياسات الاقتصادية الكلية، مثل السياسة المالية، والسياسة النقدية، والسياسات التجارية، ومثل الرسوم الجمركية، ونظام الحصص، وسياسة الأجور والأسعار الحكومية في الحد من التضخم، بالإضافة للاختلالات الهيكلية[89].

وقد مر الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث بظروف أدت إلى إرباك في عمل القطاعات الاقتصادية المختلفة، وانعكس ذلك سلباً على مكونات الناتج المحلي الإجمالي، فبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام1988، وما رافقها من دمار حتى جاءت بعدها حرب مع دول التحالف الدولي إثر دخول العراق للكويت عام 1990 لتدمر ما تبقى من بنى تحتية، واستنزاف للعملات الأجنبية، وتم فرض عقوبات اقتصادية عانى منها العراق طوال 13 عام حتى جاء عام2003، والذي تبعه انهيار سياسي واقتصادي شامل، وعمليات تخريب دمرت الاقتصاد العراقي على نحو ليس له مثيل.

---

[88] حسين شناوة، "الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي"، *مجلة جامعة واسط*، مجلد 1، العدد 5، 2011، ص12.

[89] فارس كريم بريهي، الاقتصاد العراقي فرص وتحديات، دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، عدد 2011,27,ص23.

وفي ضوء ما تقدم فإن الاقتصاد العراقي يعاني من مشكلات عديدة يمكن توضيحها كالآتي: –

1. تعمق ظاهرة الاختلالات الهيكلية، وذلك بسبب اعتمادها على قطاع النفط لتكوين الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير، وتوقف أغلب المشاريع الاقتصادية بشكل شبه تام، كما أن ظهور الأزمات الاقتصادية الحادة المتمثل أهمها بانتشار البطالة بشكل خطير، وارتفاع الأسعار، وتزايد حدة التضخم الذي بدد من القيمة الحقيقية للعملة المحلية[90].

2. دمار البنى التحتية والفوقية (القوانين والأنظمة والتشريعات ...الخ) للمجتمع العراقي، وتعطيل الإنتاج، وبخاصة إنتاج القطاعات السلعية المهمة في الاقتصاد (الزراعة والصناعة)، وضعف أداء قطاع الخدمات الاجتماعية بأنشطته المختلفة[91].

3. عدم الاستغلال الأمثل للطاقات والموارد الاقتصادية أدى إلى ضعف في مرونة الجهاز الإنتاجي؛ لذا فإن زيادة الطلب المحلي يقابله عجز في المعروض المحلي، مما يؤدي إلى الاعتماد بدرجة كبيرة على الاستيرادات لتعويض النقص في الطلب المحلي.

4. قلة مصادر الاستثمارات المحلية والأجنبية، وعدم المعرفة بالموجودات في حجم عوائد النفط وقنوات إنفاقها، وغياب كفاءة الأداء في إدارة الثروة النفطية[92].

---

[90] محمد عبد صالح حسن، العقبات الاقتصادية التي تواجه العمل التنموي في العراق (فترة ما بعد 2003)، *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، السنة الثامنة، العدد 27، 2010,ص55.

[91] محمد طاقة، حسين عجلان، الاستراتيجية المقترحة لحل مشاكل الاقتصاد العراقي في ظل ظروف الاحتلال، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، العدد العاشر، 2005، ص4.

[92] محمد عبد صالح حسن، المصدر السابق، ص57.

5. يعاني الاقتصاد العراقي من ارتفاع حجم المديونية الخارجية، إذ تجاوز حجم المديونية (125) مليار دولار تقريباً في عام 2003[93]، وبفضل توقيعه اتفاقية نادي باريس استطاع تخفيض هذه المديونية إلى حوالي 85%.

6. تعاني المؤسسات المالية والمصرفية من ضعف دورها وانخفاض قدرتها على تعبئة الادخارات لتنمية قطاعات الإنتاج المختلفة، ويعود ذلك إلى الضعف التقني والمعرفي (التكنولوجيا)[94].

7. الفساد الاداري والمالي في العراق، فعلى الرغم من قِدم هذه الظاهرة نسبياً، إلا أنها بعد 2003 أصبحت ظاهرة مركبة؛ نظراً لتداخل عوامل داخلية وخارجية شكلت عاملاً مهماً في الوقوف عائقاً أمام تطبيق السياسات الاقتصادية في العراق في مختلف القطاعات الاقتصادية.

8. هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الدول الصناعية والدول المجاورة؛ بسبب الظروف غير المستقرة في العراق، وغياب الفرص المشجعة على الاستثمار، والسعي للاستفادة من الحوافز التي توفرها الدول الأخرى، وبالتالي فإن اقتصاداً بهذه المواصفات هو اقتصاد ضعيف يفتقر إلى الدعامات الأساسية القوية التي تجعل منه اقتصاداً قادراً على النهوض، ومستجيباً لإعادة البناء والإصلاح الاقتصادي[95].

---

[93] خضير عباس حسين الوائلي، *"أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980–2011)"*، (رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، 2012)، ص83.

[94] عبد الجبار عبود الحلفي، *" السياسة النقدية للبنك المركزي في استهداف التضخم"* ، (جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، المجلد الثامن، العدد 31، 2012)، ص51.

[95] خضير عباس حسين الوائلي، مصدر سابق، ص84.

المطلب الثاني: مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

توجد ثمة علاقة إيجابية بين العراق والاستثمارات الأجنبية، وبخاصة في المراحل الأولى لنشأة الدولة العراقية عام (1921)، وقد تطورت هذه العلاقة بعد اكتشاف النفط في العراق عام 1927 مع رغبة الحكومات العراقية بتنفيذ مشاريع إنمائية، ونتيجة لضعف الإمكانات العراقية في تلك الحقبة تمت الاستعانة بالشركات الأجنبية، إلا أن الحقبة التي أعقبت عام 1950 قد شهدت تفعيلاً لدور الشركات الأجنبية على خلفية إنشاء مجلس الاعمار عام 1950.

استعان العراق بالشركات متعددة الجنسيات في تنفيذ العديد من مشاريع التنمية، حيث أبرم العديد من العقود مع شركات أوروبية[96] عدة مثل شركة زبلن الألمانية التي أقامت مشروع الثرثار، وشركة سوسايتي ايوتيم هرسايت الفرنسية التي أقامت مشروع الحبانية، وشركتي جورج ومبي وكومسترا الإيطالية التي أقامت طريق بغداد- بصرة، وشركة دوميز الفرنسية التي أقامت مشروع سد دوكان، وشركة سايت انفيسكشن للمسح المعدني، وشركة رالف أم باركي، وشركة بولشكي وزوال الإيطاليتان، وشركة ايباسكو المسؤولة عن أنابيب الغاز الطبيعي وغيرها، في حين شهدت المرحلتان ما بين (1946-1968) نمطاً مختلفاً للتعامل مع الشركات والاستثمارات الأجنبية، فقد عمل النظام آنذاك على تبني عدة قرارات للمصادرة والتأميم للشركات الأجنبية، وتم التحول صوب البلدان الاشتراكية السابقة في تنفيذ العديد من مشروعات خطط التنمية، وما يمكن قوله في هذا الشأن أن توزيع فرصة الاستثمار على الشركات الأجنبية أضحى يتم وفق منظور سياسي صرف، وليس على اعتبارات اقتصادية وفنية، وهو ما طبع المرحلة اللاحقة.

---

[96] هيثم كريم صيوان، "*الشركات العابرة القومية ودورها في الاقتصاد العالمي عالم الجنوب / أنموذج (مع إشارة خاصة إلى العراق)*" (أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسة، غير منشورة 2005)، ص147.

إن خلفية الرفض للتعامل مع الشركات والاستثمارات الأجنبية جاءت في إطار حركة التحرر الوطني التي وجدت صداها آنذاك، بالإضافة إلى الخطاب السياسي المعلن للنظم السياسية في معاداة النظام الرأسمالي، وهو ما دمج كامل تاريخ المرحلة الممتدة ما بين 1950- 1990 والذي تم توظيفه لصالح النظم السياسية آنذاك لاعتبارات هي:

- إضفاء صبغة الاشتراكية التحررية والاستقلال ورفض التبعية.

- الحصول على الرضا المجتمعي الذي تسعى إليه النظم في إطار شرعنة وجودها، وتخفيض فاعلية الهاجس الأمني الداخلي.

- ما يمكن الاستدلال عليه من القوانين التي صدرت في مختلف العهود، والتي أفضت إلى المنع شبه الكامل للتعامل مع الشركات والاستثمار الأجنبي، وحصرها بمجلس قيادة الثورة المنحل، سواء أكان ذلك بشكل مباشر أم عن طريق المشاركة تحت مسوغات ذرائعية وسمت بالحفاظ على الاستقلال الاقتصادي، وحماية الثروة الوطنية، وتوفير الفرصة السانحة لنمو صناعات وطنية، بالإضافة إلى منع الشركات العربية (التي فيها نسبة مساهمة للرأسمال الأجنبي أيا كانت نسبته) من المساهمة في الشركات والمشاريع العراقية.

أولاً: الفرص المتاحة للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

بقيت علاقة العراق بالشركات الأجنبية والاستثمار الأجنبي طوال المدة من عام (1958-2003) محط انعدام ثقة، وساند هذا الموضوع السياسي المبثوث الذي يعد مجالاً مفتوحاً ومرّحباً بدخول ما يسمى بالدول الرأسمالية في الاقتصاد الوطني، ووفقاً لذلك نجد أن الاستثمار الأجنبي لم يكن يحظى بالأهمية، كما أن الاستثمار العربي هو الآخر لم يكن يحظى بالقبول عملياً وتشريعياً رغم ما جرى شرعيته في بعض المراحل.

إلا أن التغير السياسي والاقتصادي الذي حدث في العراق، وإعادة توجيه النظام الاقتصادي صوب الحرية والمساواة واقتصاد السوق فتح المجال واسعاً أمام الاهتمام الجدّي بالاستثمار الأجنبي، وهو ما تحرك من أجله إصدار قانون رقم (13) الخاص بالاستثمار الأجنبي لسنة 2006، وتهيئة بعض المناخات الإضافية، مثل إعادة تأهيل بورصة بغداد للأوراق المالية، وفتح العمل المصرفي أمام المصارف الأجنبية، والإقرار على خصخصة الشركات الحكومية.

ثانياً: سمات الاقتصاد العراقي

يتسم الاقتصاد العراقي بسمات فريدة من حيث التكامل في موارده الاقتصادية، إذ لديه العديد من الموارد التعدينية إلى جانب توفر التضاريس الطبيعية، وتعدد المجالات الاقتصادية المختلفة، جنبًا إلى جنب مع القوى البشرية الفعالة، والموارد بمستوى من التدريب والمهارة التي يمكن أن تستوعب مستويات التكنولوجيا من خلال مساحة بسيطة لإعادة التأهيل تضعها في المرتبة الأولى من مناطق جذب الاستثمار، واهتمام الشركات متعددة الجنسيات.

1. الموارد الطبيعية

تبلغ مساحة العراق حوالي 435 ألف كم ^{2} منها 133 ألف كم أراضٍ بسيطة (متضمنة المياه) بنسبة (30.5٪) من إجمالي المساحة، و42 ألف كم أراضٍ متموجة (9.6٪)، و(92 ألف كم^2) هي أراضٍ جبلية (21٪)، ونحو (173 ألف كم^2) من الأراضي الصحراوية، أو 39٪ من إجمالي المساحة، وهي تشكل بذلك النسبة الأكبر من أراضي العراق، ولكن معظم هذه المناطق يمكن أن تكون أفضل تستغل للزراعة والرعي؛ لأن أغلبها يصلح للزراعة إذا توفرت لها المياه، ولا حرج في ذلك في المناطق القريبة من مدينتي كربلاء والنجف بالاعتماد على المياه الجوفية، حيث أقيمت مزارع كبيرة لإنتاج الخضروات المتنوعة، وبهدف استغلال مياه الأمطار المتوقع سقوطها في الصحراء الغربية تقرر إنشاء خزانات كبيرة

لتخزين مياه الأمطار، وبدأ بعضها في منطقة النخيب، بالإضافة إلى ذلك إن الأراضي الصالحة للزراعة والتي تقدر بـ (27٪) من إجمالي المساحة إذا تم استغلالها حقيقياً واقتصادياً، فإنها تكفي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، ناهيك عما يمكن إضافته من وسائل الزراعة؛ ولذلك فإن تأهيل الزراعة العراقية بما يحقق الأهداف المرجوة يوفر فرصاً كبيرة للاستثمار، ويغطي كافة المجالات الزراعية بدءاً باستصلاح الأراضي وتنظيم الري، وانتهاءً بالزراعة المحمية والصحراء.

وفضلاً عن ذلك فإن الإمكانات النفطية، والغاز الطبيعي للعراق تضعه في مقدمة البلدان النفطية في العالم، ومن المناسب الإشارة إلى أن الاحتياطي النفطي المعتمد في منظمة أوبك بحدود (112.5) مليار برميل، وهو ما يمثل (10.7%) من احتياطي العالم، و (14%) من احتياطي الأوبك، وتقدر الأوساط الأمريكية الاحتياطيات المحتملة الأخرى بحدود (214) مليار برميل، وإذا جرى اعتماد (75%) من هذا الاحتياطي، فإن الاحتياطي الكلي المؤكد للنفط العراقي سوف يرتفع إلى (275) مليار برميل، مما يجعله الدولة الأولى بنسبة (21%) من الاحتياطي العالمي[97]، مما يفتح المجال لقيام صناعات بترولية وبتروكيميائية.

2-السكان والقوى العاملة

يمتلك العراق ثروة مهمة وهائلة من القوى البشرية، إذ يقدر نفوس العراق (40.22) مليون نسمة، ولا يخفى ما لعامل السكان من التأثير في عملية التنمية من جانبين، الجانب الأول على الطلب، إذ يؤدي نمو السكان بنسبة عالية إلى اتساع حجم السوق نتيجة لزيادة الطلب، والجانب الثاني على العرض من خلال ما تؤدي إليه الزيادة في حجم القوى العاملة، ومن ثم إلى زيادة المعروض من قوة العمل

[97] شمخي حويط فرج، " *النفط والسياسة الدولية*" ، وزارة النفط، الدائرة الاقتصادية والمالية، قسم الدراسات الاقتصادية، دراسة غير منشورة، تشرين الثاني 2002، ص23

مما يؤدي إلى انخفاض الأجور، وبالتالي انخفاض التكاليف المتغيرة للإنتاج إذا ما توفرت متطلبات التنمية الأخرى، ومن الجدير بالذكر أن معدل نمو السكان السنوي في العراق يقدر بـ (2.3%)، أما حجم القوى العاملة فقد أظهر تعداد عام 1987 بأن حجم القوى العاملة في العراق بلغ نحو 4.5 مليون شخص، وهو يشكل نحو 28% من حجم السكان خلال ذلك العام والبالغ (15.9) مليون نسمة، وهي نسبة منخفضة جداً إذا ما قورنت بالبلدان المتقدمة التي تصل فيها نسبة القوى العاملة إلى أكثر من (45%) من حجم السكان[98]، ويرجع السبب الرئيسي في انخفاض نسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان في تلك الفترة.

ففي آخر إحصاء لمنظمة العمل الدولية سنة (2020) يشكل معدل إجمالي القوة العاملة في العراق أكثر من عشر ملايين شخص، أي حوالي (25%) من مجموع السكان في العراق، وتشكل نسبة القوة العاملة من الإناث حوالي (13.4%) من إجمالي القوة العاملة في إحصائية سنة (2019)، ومرد هذا إلى معدل النمو الطبيعي للسكان في العراق، والذي يقع بحسب المعايير الدولية والمستويات العالية للنمو السكاني في العالم.

3-الهيكل الاقتصادي

ظل الاقتصاد العراقي طوال السنوات الممتدة منذ تأسيس مجلس الإعمار إلى الآن وبالرغم من الخطط الاقتصادية والتخصيصات الاستثمارية، يعاني من جملة اختلالات هيكلية منها على سبيل المثال لا الحصر:

- اختلال هيكل الإنتاج.
- اختلال هيكل الصادرات.

[98] وزارة التخطيط، المركز القومي للتخطيط، مصدر سابق، ص10.

- اختلال توزيع القوى العاملة.

ورغم وضوح هذه الاختلالات التام لدى متخذي القرار الاقتصادي، إلا أن الملاحظ هو أن الخطط الاقتصادية التي جرى اعتمادها لم تستطع أن تعالجها، وأما النسب التي تورد عن الإحصاءات الرسمية رغم صحتها إلا أنها لا تتسم بالديمومة والاستمرار، فظروف الحرب مع إيران، ومن ثم الكويت، وما ترتب عليها من إجراءات الحصار الاقتصادي والاحتلال الأمريكي كان لها أثر واضح في تعميق الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي.

4. السوق الاستهلاكية العراقية الكبيرة

يمثل حجم السوق المحلي ومعدل نموه أهم العناصر الأساسية في جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي المباشر واستقرار الشركات الأجنبية، حيث تحاول الشركات متعددة الجنسيات دائماً الحصول على الأسواق، وذلك في ظل عدم جدوى المنافسة السعرية، إذ تصبح زيادة حصة الشركة في الأسواق الدولية أساسًا للبقاء الفعال والمؤثر في المنافسة بين الشركات غير الوطنية.

ولن يقتصر حجم السوق على عدد سكان السوق المحلي، ولكن أيضاً على القدرة الشرائية للمستهلكين، وعلى الميل الحدّي للاستهلاك، فالشركات الأجنبية في معظم الحالات تفضل الأسواق المحلية التي لديها منافذ كبرى نحو الأسواق الإقليمية، فحتى مثلاً دول منافذها صغيرة المجاورة للأسواق الكبرى، والتي تحتل مواقع استراتيجية يمكن أن تكون محل اهتمام الشركات الأجنبية، أو تلك الدول التي تملك علاقات إقليمية من أجل تشكيل أسواق واسعة.

يعتبر السوق العراقي من الأسواق الاستهلاكية الكبيرة والواعدة التي تعتمد في الأساس على سد احتياجاتها من المواد الخام وشبه المصنعة، والإنتاج والسلع الاستهلاكية بشكل أساسي من الخارج، وإن العقوبات الاقتصادية، والحرب الأخيرة، وتدمير الكثير من البنى التحتية، والمنشآت الصناعية تستلزم زيادة

الإنفاق الحكومي لتحويل مشاريع إعادة الإعمار، وبالتالي زيادة الطلب الكلي الفعال على مختلف السلع والمنتجات، وهنا يشكل السوق العراقي جزءًا من السوق العالمي الذي تسعى إليه الشركات الأجنبية، وهو السوق الاستهلاكي، حيث إن الميل الهامشي للاستهلاك مرتفع، وهذا يمثل عامل جذب للشركات والاستثمارات الأجنبية التي تبحث دائماً عن المواقع التي تمكنها من تحقيق زيادة في معدل التراكم الرأسمالي لديها.

5-البنى الارتكازية

تمارس قطاعات الأعمال أنشطتها الاقتصادية من خلال مجموعة من المرافق وعناصر الإنتاج المعترف بها، مثل الطرق، والكهرباء، والاتصالات، وتوافر المواد الخام، والعمالة المؤهلة، وغيرها، فهذه العوامل معًا تشكل نسيج البنية التحتية التي تعتمد عليها الشركات في تنفيذ أنشطتها، وبالتالي فإن توفر هذا الهيكل هو أحد المكونات الأساسية لمناخ الاستثمار، وهو أحد الجوانب التي تحظى باهتمام كبير في دراسات المستثمرين.

وفيما يتعلق بالبنية التحتية في العراق، فإنها تعاني من اختلالات كبيرة نتيجة الظروف الصعبة التي يمر بها البلد، حيث تتعرض الكهرباء لانقطاعات مستمرة، وأداء خدمات النقل ضعيف أو شبه معدوم في معظم مناطق العراق، والتوجه الى النقل الخاص الذي يكون في العادة مرتفع التكاليف، وبالإضافة إلى ذلك فإن شبكة الطرق الحالية لا تلبي احتياجات جميع المناطق، وخاصة المناطق الريفية، في حين أن حركة المرور مزدحمة ولا تتم صيانتها بانتظام، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المواصلات.

وأما في قطاع المياه، يعاني العراق من مشاكل عدة منها:

أ- عدم كفاءة المحطات المقامة لإنتاج المياه الصالحة للشرب وفق المعايير الدولية أو العراقية.

ب- ضعف الإمدادات في المياه بسبب عدم قدرة الانتاج في ملاحقة الطلب المتزايد.

ت- استهلاك شبكات المياه وتقادم تكنلوجيا الأجهزة والمعدات.

ث- الانعدام شبه التام للأجهزة الرقابية على صلاحية المياه المدفوعة للسكان.

أما قطاع النقل فتسعى الجهات المسؤولة الى استحداث خطوط للسكك الحديدية تربط العراق بدول الجوار، وتطوير الخطوط الداخلية، وربط المدن المقدسة بهذه الشبكة، وفي مجال النقل الجوي فتحتاج مطارات العراق إلى إعادة تأهيل، وإنشاء مطارات جديدة، كما يجب أن يشمل هذا التطوير موانئ العراق على الخليج العربي، حيث إن العديد من هذه الموانئ تعاني من الفوارق نتيجة الحروب السابقة، أما خطوط أنابيب نقل النفط والغاز، والتي تتعرض بشكل مستمر إلى عمليات تخريبية هي الأخرى بأمس الحاجة إلى تجديدها وتطويرها، فحالة البنى الارتكازية تؤثر تأثيراً كبيراً على قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين، حيث إن سوء نوعية الخدمات سيؤثر على تكاليف الإنتاج وقدرة المؤسسات على المنافسة من جهة، كما يزيد من تكاليف التجهيز من جهة أخرى، وبالتالي فإن الاقتصاد العراقي في وضعه الحالي لا يمثل مناخا استثمارياً جاذباً للاستثمارات الخارجية عربية كانت أم أجنبية، مما يتطلب جهداً استثنائياً من الدولة في تعزيز قدرة البنية الأساسية، بالإضافة إلى إجراءات تفاهمات مع البلدان المانحة التي قدمت مساعدات وقروضاً بغرض رفع قدرة هذا القطاع بشكل أساس.

المبحث الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات النمو الاقتصادي العراقي

المطلب الأول: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

يتجه الاستثمار بشكل عام إلى الاقتصادات التي توصف بأنها جاذبة له، والتي تتمتع بعدد من المزايا التي تدفع المستثمرين إلى توجيه استثماراتهم إلى هذه الدولة دون الأخرى، حيث يعتمد انخفاض الحافز للمستثمرين إلى توجيه استثماراتهم إلى دولة معينة على عدد من المحددات أو المعوقات التي تواجه هذه الاستثمارات.

ويمكن تلخيص هذه المعوقات إلى:

أولاً: عدم الاستقرار الأمني والسياسي

الاستقرار السياسي والأمني محدد رئيس لقرارات الاستثمار، فالاستقرار السياسي التي تتمتع به كل دولة من حيث نظام الحكم، واستقرار الحكومات، وطبيعة العلاقات بين الأحزاب السياسية والديمقراطية السائدة في الداخل يوفر المناخ المناسب فيها لجذب الاستثمار، ويعتبر عدم الاستقرار السياسي والأمني عائقاً أمام الاستثمار، إذ يساهم في هروب رأس المال المحلي، ويحد من تدفق الاستثمار الأجنبي، وبالمقابل فإن عدم توفر الأمن هو العدو الأول للاستثمارات الخاصة، وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر؛ لأنها ترفع تكلفة الأمن والحماية للمشاريع الاستثمارية، وتكلفة النقل، وتفاقم التضخم، وعلى الرغم من أن منطقتي العراق الجنوبية والشمالية تتمتعان بمستوى معقول من الاستقرار والأمن، فإن الأمر يتطلب المزيد من إرساء الأمن في العراق ككل.

ثانياً: ضعف عام في القطاع الخاص

منذ أوائل خمسينيات القرن الماضي عندما زادت عائدات النفط بسبب اتفاق الأرباح المتساوية مع الشركات الأجنبية، فقد نما دور الدولة في الحياة الاقتصادية للعراق، وشهدت تقدماً في الجوانب العلمية، وتطور النظام الصحي، وكانت الإدارة الاقتصادية في الدولة مركزية للغاية، ليس فقط من وجهة نظر قانونية، ولكن أيضًا من وجهة نظر أخذ زمام المبادرة في إعداد واتخاذ قرارات اقتصادية حاسمة ومؤثرة.

ثالثاً: انخفاض في كفاءة البنية التحتية

بسبب الحروب التي عاشها العراق، فإن اقتصاده يعاني من تخلف واضح في البنية التحتية من طرق، وجسور، ومطارات، ووسائل نقل، وكهرباء، واتصالات، وغيرها، ومع ذلك فقد شهد الدمار والنهب تحسناً طفيفاً في بعض البنى التحتية في أجزاء من العراق، ولا سيما المناطق الجنوبية، مثل تشييد الجسور، وتعبيد الطرق، وفتح المطارات (مثل فتح مطار النجف الدولي، وإعادة تأهيل مطار البصرة الدولي وفتحه)، ومشاريع أخرى من 2003 ممتدة إلى وقتنا الحاضر.

رابعاً: الارتفاع الكبير في مستويات التضخم

يعتبر التضخم من أخطر المشاكل تواجه الاقتصاد العراقي وأكثرها وضوحاً، حيث إنه يعطل الأسعار، ويفقدها قدرتها على التعبير عن الندرة النسبية للسلع والخدمات، ويقوم بتشويه عملية تخصيص الموارد وتوزيعها على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وإزالة وظيفة العملة المحلية كأداة للتداول والادخار، فالقول بأن الاقتصاد العراقي يعاني من ارتفاع معدلات التضخم هو أحد الأسباب التي تمنع الشركات ورؤوس الأموال الأجنبية من دخول الاقتصاد العراقي.

خامساً: الفساد الحاصل في الأقسام الإدارية والمالية

يمكن إرجاع أصول الفساد في العراق إلى الاحتلال العثماني، ومع ذلك ظهر الفساد بشكل واضح في الستينات، وتدهور خلال الفترة (1990-2003) عندما فرضت الولايات المتحدة العقوبات على العراق إثر دخوله إلى الكويت، مما ساهم في انتشار الفساد في الأقسام المالية والإدارية.

في أعقاب اتفاقية النفط مقابل الغذاء نشأ الفساد في جميع أنحاء العالم مع مشاركة المسؤولين والشركات والمنظمات في الفساد، وكشفت التحقيقات تورط شخصيات أخرى في عمليات فساد واسعة النطاق كان الشعب العراقي ضحيتها.

المطلب الثاني: العلاقة بين مؤشرات النمو الاقتصادي العراقي والاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: سعر الصرف

مؤشر سعر الصرف العراقي قبل 2003: –

عام 1990 كان الدينار العراقي الواحد يساوي (3.22) دولار أمريكي، ولكن بعد قيام الرئيس السابق للعراق صدام حسين بدخول للكويت واحتلالها، واندلاع حرب أثرت على الاقتصاد العراقي بعد فرض عقوبات عليه أحدثت انقلاباً في النظام الاقتصادي، وتدهوراً اقتصادياً ضخماً.

سببت العقوبات الاقتصادية الدولية التي فرضت على العراق نتيجة دخول الكويت آثاراً سلبية كبيرة تسببت في الركود الاقتصادي، والبطالة، والتضخم، ووسعت نطاقها لتشمل مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وعليه فإن تلك الآثار أثرت على سعر صرف الدينار العراقي في السوق الذي شهد تدهوراً خطيراً خلال الفترة (1991-2003).

سجل الدينار العراقي أعلى تدهور تجاه الدولار، حيث بلغ عام 1993 (74) ديناراً للدولار، وفي عام 1994 بلغ (458) ديناراً، وبسبب الانخفاض الكبير في قيمة العملة أصدرت عام 1994-1995 نسخة جديدة من عملة الدينار العراقي، كما انخفضت قيمة الدينار العراقي إثر الإصلاحات الاقتصادية الداخلية عام 1995 من (1674) ديناراً للدولار إلى (1170) ديناراً عام 1996، أي تحسنت قيمتها مقابل الدولار بنسبة بلغت (30٪) حتى وصلت عام 2003 إلى (1460)، أي نسبة تحسن بنسبة (25.4٪) بعد أن كان عام 2001 (1929) ديناراً لكل دولار كما هو مبين في الجدول رقم (4).

سعر الدينار العراقي عام 1990 كان (10) دنانير للدولار الأمريكي الواحد حتى عام 1991، ثم بدأ بالارتفاع حتى وصل إلى (1936) دينار عام 2003، وبهذا بلغت نسبة تدهور العملة

الوطنية أكثر من (19000%) خلال الفترة ما بين 1991-2003، وبالنسبة للعراق تحول الدولار الأمريكي إلى عملة التداول الحقيقية..، وفقدان الثقة بالدينار يوفر أحد التفسيرات للتراجع المستمر بقيمة الدينار تجاه الدولار الأمريكي.

بالتالي وبسبب ما كان يعانيه العراق من حصار اقتصادي وسياسي، والتقلبات والتدهور الاقتصادي كل ذلك أثر على الاستثمارات الأجنبية الداخلة، فكانت شبه معدومة، ففي عام 1995 كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة للعراق (صفر)، وفي عام 1999 كذلك كانت (صفراً)، فكان من الصعب تطور ونمو الاقتصاد العراقي، ونجاح الاستثمارات الأجنبية، أو استقطاب مستثمرين بمثل هذه الظروف والحروب التي مر بها العراق.

جدول رقم (4)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق وسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار للسنوات (1990-2003)

(مليون دولار)

السنة	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق (مليون دولار)	سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار
1990	- 7	1 دينار = 3.22 دولار
1991	8	10
1992	0.093	21
1993	0.803	74
1994	- 0.03	458
1995	0	1674
1996	- 1.994	1170
1997	1.153	1471
1998	7	1620
1999	0	1972
2000	- 0.032	1930
2001	- 7	1929
2002	- 0.326	1957
2003	1000	1936

المصدر: هذا الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد لأسعار الصرف على بيانات البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية للسنوات (1991-2020). وتدفقات الاستثمار الأجنبي على البيانات المأخوذة من الأونكتاد، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة (1990-2020).

مؤشر سعر الصرف العراقي بعد 2003: –

أهم مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق هو سعر الصرف، حيث شهد الاقتصاد العراقي انفتاحاً وتحولاً اقتصادياً كبيراً بعد سنة 2003، وتعرض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار للعديد من الأزمات والمشاكل، ففي سنة 2004 انخفض سعر الصرف إلى (1453) ديناراً للدولار الأمريكي بعد ما كان في سنة 2003 (1936) ديناراً للدولار؛ وذلك لأن العراق سُمح له بتصدير نفطه إلى الأسواق العالمية بعد الغزو الأمريكي وتغيير النظام السياسي، وقد استمر سعر الصرف في الانخفاض من عام 2004 حتى عام 2015 نتيجة تدخل البنك المركزي العراقي في سعر الصرف، وتوفير العملة الأجنبية في المزاد العلني للبنك، واستقر سعر الصرف على (1190) كما هو مبين في الجدول رقم (5).

وبعد حصول البنك المركزي العراقي على الاستقلال، وفك ارتباطه بالحكومة العراقية، أصبح لديه القدرة على التحكم في سعر الصرف، وأظهرت السياسة الاستقلالية للبنك المركزي فعاليتها ونتائجها من خلال ارتفاع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار.

يعتبر سعر الصرف من أهم مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يؤدي انخفاض سعر الصرف في أي دولة إلى انخفاض تكاليف الإنتاج في هذه الدولة، ويحفز هذا الانخفاض الاستثمار الأجنبي، ومن ناحية أخرى وبحسب الدراسات التطبيقية فأن الشركات الأجنبية تتعامل بطريقة عكسية تجاه التقلبات في أسعار الصرف، إذ يؤدي إلى عدم استقرار أرباح المشاريع الأجنبية عند تحويلها إلى الخارج، وبالتالي يجب على الدولة مراعاة سياسة سعر الصرف في هذه الجوانب لتوفير عوامل الاستقرار والمرونة.

الجدول رقم (5)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق وسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار للسنوات (2003-2020)

السنة	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق (مليون دولار)	سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار
2003	1000	1936
2004	300	1453
2005	515	1469
2006	383	1475
2007	972	1276
2008	1856	1203
2009	1598	1182
2010	1396	1185
2011	1882	1196
2012	3400	1233
2013	- 2335	1232
2014	- 10176	1188
2015	- 7574	1190
2016	- 6256	1190
2017	- 5032	1190
2018	- 4885	1190
2019	- 3076	1190
2020	- 2896	1190

المصدر: هذا الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد لأسعار الصرف على بيانات البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية للسنوات (1991-2020). وتدفقات الاستثمار الأجنبي على البيانات المأخوذة من الأونكتاد، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة (1990-2020).

ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي

العام 1990 وهو العام الذي قلب الاقتصاد العراقي رأساً على عقب، نتيجة الحرب التي دخلها العراق مع دولة الكويت، فقد تدهورت كل المفاصل الاقتصادية في البلد إثر العقوبات والحصار الاقتصادي الذي فرض عليه، وعند الاطلاع على الجدول رقم (6) نلاحظ أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي في عام 1990 أكثر من (180) مليار دولار، لكنها انهارت في عام 1991 لتكون أقل من نصف مليار دولار مصاحبة تدفقات استثمارية أجنبية شبه معدومة، ولكن أثر الإصلاحات الاقتصادية عقب هذا الانهيار في محاولة معالجة الاقتصاد أدت إلى ارتفاع مستمر خلال الفترة (1993-2011) لتصل إلى (185.75) مليار دولار، بيد أنه لم يصاحب هذا الارتفاع زيادة ملحوظة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حتى عام 2003 بعد الغزو الأمريكي للعراق، وفتح أبوابه لاستقطاب المستثمرين، ولكن من الصعب تطور ونجاح الاستثمارات الأجنبية أو استقطاب مستثمرين في مثل هذه الظروف والحروب التي مر بها العراق بفترة قصيرة.

إن الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن تكون بنسبة قليلة إلى الزيادة الحاصلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي، لكن واقع الحال المعروف عن الزيادة الحاصلة بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي هي سبب الاعتماد الكلي للاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية التي تمولها الموازنة بنسبة كبيرة.

جدول رقم (6)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق والناتج المحلي الإجمالي للسنوات (2020-1990)

السنة	تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى العراق (مليون دولار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
1990	- 7	180.41
1991	8	407,796,349.66
1992	0.093	553,671,957.67
1993	0.803	1.03
1994	- 0.03	3.99
1995	0	12.89
1996	- 1.994	10.43
1997	1.153	20.77
1998	7	20.62
1999	0	36.88
2000	- 0.032	45.36
2001	- 7	36.18
2002	- 0.326	32.93
2003	1000	21.92
2004	300	36.63
2005	515	49.95
2006	383	65.14
2007	972	88.84
2008	1856	131.61
2009	1598	111.66
2010	1396	138.52
2011	1882	185.75
2012	3400	218.00
2013	- 2335	234.64
2014	- 10176	228.42
2015	- 7574	166.77
2016	- 6256	166.60
2017	- 5032	187.22
2018	- 4885	227.37
2019	- 3076	235.10
2020	- 2896	166.76

المصدر: هذا الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد للناتج المحلي الإجمالي على بيانات البنك الدولي للسنوات (1990-2020). وتدفقات الاستثمار الأجنبي على البيانات المأخوذة من الأونكتاد، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة (1990-2020).

ثالثاً: معدل التضخم

هو أهم المشكلات ا التي يعاني منها الاقتصاد العراقي في السابق والآن بسبب ما واجهه من حروب وحصار اقتصادي، ولما له من تداعيات خطيرة في تعطيل آلية الأسعار، حيث يفقد توازنه في التعبير عن الندرة النسبية للسلع والخدمات. والصعوبات الكبيرة للشركات الأجنبية في التنبؤ بتكاليف الإنتاج والأرباح المتوقعة، إذ تعكس معدلات التضخم المرتفعة حالة من عدم الاستقرار في السياسة الاقتصادية، وهذا يضعف الاستثمار الأجنبي المباشر؛ لأن التكلفة النسبية للإنتاج في الاقتصاد سترتفع بالمقابل.

شهد الاقتصاد العراقي بدخول عقد التسعينات ارتفاعاً كبيراً في معدل التضخم، وخصوصاً بعد العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة بالتحديد في سنة 1994 ليبلغ معدل التضخم (448.50%) ليشهد عدة تقلبات نتيجة للتضخم، ثم يعود للانخفاض في سنة 1996 إلى (-16.12%)، وتستمر هذه التقلبات والارتفاع المستمر بسبب انخفاض مستوى المرونة في القطاعات الاقتصادية الرئيسة الصناعية والزراعية، وكذلك قطاعات الطاقة، والنقل، والمواصلات حتى سنة 2006، حيث كان معدل التضخم (53.23%)، لكن عند متابعة الجدول رقم (7) نلاحظ استقراراً في معدلات التضخم خلال الفترة ما بين عامي 2007-2020، والسبب يعود إلى تدخل الدولة، واستخدام أدوات السياسة المالية للمحافظة على المستوى العام للأسعار.

الجدول رقم (7)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق ومعدل التضخم (% سنوياً) للسنوات (1990-2020)

السنـة	تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى العراق (مليون دولار)	معدل التضخم (% سنوياً)
1990	- 7	
1991	8	180.95
1992	0.093	83.62
1993	0.803	207.69
1994	- 0.03	448.50
1995	0	387.31
1996	- 1.994	16.12-
1997	1.153	23.06
1998	7	14.77
1999	0	12.58
2000	- 0.032	4.98
2001	- 7	16.37
2002	- 0.326	19.32
2003	1000	33.62
2004	300	26.96
2005	515	36.96
2006	383	53.23
2007	972	10.07-
2008	1856	12.66
2009	1598	6.87
2010	1396	2.88
2011	1882	5.80
2012	3400	6.09
2013	- 2335	1.88
2014	- 10176	2.24
2015	- 7574	1.39
2016	- 6256	0.56
2017	- 5032	0.18
2018	- 4885	0.37
2019	- 3076	0.20-
2020	- 2896	0.57

المصدر: هذا الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد لمعدل التضخم على بيانات البنك الدولي للسنوات (1990-2020). وتدفقات الاستثمار الأجنبي على البيانات المأخوذة من الأونكتاد، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة (1990-2020).

خلاصة الفصل الخامس

الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي لاعتماده على مصدر واحد للإيرادات لتمويل نفقاته وهو النفط الخام، ورغم وجود هذا الإيراد الضخم نلاحظ انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي، والنمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وسوء توزيع الثروات.

إن علاقة العراق مع الشركات الأجنبية خلال الأعوام (1958-2003) بقيت محط انعدام ثقة، وخاصة بعد ما مرَ به العراق من حروب وأزمات اقتصادية، والحصار الذي فرض عليه، ولكن الغزو الأمريكي، وما تلاه من انفتاح العراق على الأسواق الخارجية عام 2003 فتح المجال للشركات الأجنبية بالدخول، ومع خصخصة بعض الشركات الحكومية، نشّط هذا الاستثمار الأجنبي داخله، ولكن هذه النشاط كان محدوداً في ظل حالة عدم استقرار الأمن الداخلي، والفساد السياسي، والإداري، والمالي.

الاستنتاجات

1- تبعية العراق للدول الخارجية هي الأمر الذي يعرقل عملية النمو الاقتصادي، ويحول بينه وبين الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2- النظام السياسي المتخلخل، والفساد المستشري في مفاصل الدولة العراقية هو المسبب الأكبر في ضعف جذب الاستثمارات الأجنبية.

3- افتقاد العراق إلى عنصر الأمان.. حيث إن المواطن العراقي نفسه لديه مخاوف من الاستثمار داخل البلد، فكيف لا تتردد الدول الأجنبية قبل أن تستثمر أموالها.

4- إن التوسع العالمي للاستثمارات الأجنبية هو نتيجة طبيعية لتطور النظام الرأسمالي، وقد جاء هذا التوسع نتيجة حتمية للاندماج بين رؤوس الأموال الدولية، وبالتالي السيطرة على الإنتاج والتجارة العالمية.

5- لقد أحدثت التطورات في عالم الإنترنت والاتصالات والمواصلات انفتاحاً اقتصادياً كبيراً، فلا يوجد اليوم اقتصاد مغلق.

6- إن الانتقال في حجم الاستثمارات الأجنبية المتجهة إلى القطاعات الاقتصادية، كان نتيجة حتمية لأفكار النظام الرأسمالي، من حجم وسرعة العائدات المستثمرة، وعليه كان الانتقال من القطاع الأول إلى الصناعة التحويلية إلى الخدمات والاتصالات في إطار تكوين البنية الرأسمالية لهذه الاستثمارات.

7- كان التركيز الرئيس على قيام استثمارات أجنبية في الدول المتقدمة نتيجة التفاوت الإنمائي بين الدول المتقدمة والنامية، ونتيجة لذلك بدأت البلدان المتقدمة في بناء سياستها الاستثمارية على أساس الملكية بدلاً من التبادل الاستثماري، مما أدى إلى عملية الاعتماد الاقتصادي على البلدان المتقدمة.

8- إن عالمنا العربي يدرك تماماً حجم التحديات والعوائق التي تواجهه في تكيّف البيئة الجاذبة لتلك الاستثمارات، إضافة إلى الاستراتيجيات المتبعة مع التبعية التي تمثل شكلاً من أشكال التكامل بين القوي والضعيف.

التوصيات

1- ضرورة توفير مناخ اقتصادي، وسياسي، واجتماعي، وقانوني، وإداري ملائم لجذب الاستثمارات الخارجية.

2- استغلال واستثمار الموارد الكبيرة الموجودة في العراق، وعدم الاكتفاء باستخراج النفط الخام وبيعه.

3- فرض سيادة الدولة، ومنع أي تدخلات خارجية في كل مفاصل الدولة السياسية، والاقتصادية، والإدارية، وتوفير صور الأمن داخل البلاد، ومعالجة كل الخلافات الداخلية وحلها.

4- تشجيع الاستثمار الأجنبي بكل أنواعه، والتركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير البنى التحتية والمشاريع الخدمية، والعمل على خصخصة الشركات الحكومية.

5- الاستفادة من تجارب بعض الدول النامية، واستخلاص التجارب الإيجابية.

6- استيراد التكنولوجيا يجب أن يكون انتقائياً، وأن يكون ملائماً للبلد المستورد لهذه التكنولوجيا.

7- إن تكيف البيئة الحاضنة للاستثمارات الاجنبية، والمساعدة على جذبها، لا يعني استقبال هذه الاستثمارات بصورة فوضوية، دون تدخل حكومي موجه لهذه الاستثمارات بما يخدم عملية التنمية، وما يعزز من الآثار الإيجابية لاستقبال هذه الاستثمارات.

8- ضرورة الاستفادة من مبدأ تقسيم العمل الدولي؛ لأن التخصص في إنتاج المواد الأولية وتصديرها لا يقلل من أهمية تصنيعها وتصديرها، وهنا يكمن التخصص في الإنتاج والتصنيع.

قائمة المصادر والمراجع العربية

أبو قحف، عبد السلام. *اقتصاديات الاستثمار الدولي*، الإسكندرية: مكتبة العربي الحديث، الطبعة الأولى، سنة 1988.

الأتربي، محمد صبحي. " *التجارة الدولية في التكنولوجية* "، بغداد: مجلة الاقتصاد، العدد 75، سنة 1975.

الأتربي، محمد صبحي. " *مدخل لدراسة الشركات الاحتكارية* "، إصدارات النفط والتنمية، جامعة ميتشيغان: دار الثورة للصحافة والنشر، 1977.

الإدريسي، عبد السلام. *مبادئ الاقتصاد الكلي*، بغداد: سنة 1985.

الاسكوا مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة، الأمم المتحدة، 1992.

الأمم المتحدة: الشركات عبر الوطنية في التنمية العالمية. الدراسة الثالثة، مركز الأمم المتحدة، المعني بالشركات عبر الوطنية، نيويورك، 1983.

أمين، سمير. " *التطور اللا متكافئ*، دراسة في التشكيلات الرأسمالية المحيطة"، بيروت: ترجمة برهان عليون، دار الطليعة، سنة1974.

اولر، جون. " القدرة الاستيعابية، المفهوم والمحدودات "، *مجلة النفط والتنمية*، العدد 1، أيلول 1982.

الأونكتاد، "*أقل البلدان نمواً* "، تقرير 1996، نيويورك، أعدته أمانة الأونكتاد، الأمم المتحدة، جنيف، سنة 1996.

الأونكتاد، " *تقرير الاستثمار العالمي* "، 2003.

الأونكتاد، " *تقرير الاستثمار العالمي* "، 2005.

باريف، برناديف. مدخل *جديد للاقتصاد الدولي* القاهرة: المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ترجمة راشد البراوي، مجلد 9، العدد 35، سنة 1979.

الجميل، سياد. *العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط*، بيروت: الطبعة الأولى، 1998.

جودي، تيلسون دور. *انهيار اللبرالية الجديدة*، ترجمة جعفر السوداني، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، سنة 1999.

السعيد، محمد السيد. *" نظرية التبعية وتغيير تخلق الاقتصاديات العربية* "، بيروت: مجلة المستقبل العربي، السنة السادسة، العدد 62، سنة1986.

السيد، محمد زكي. *العلاقات الاقتصادية الدولية*، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، سنة 1977.

سولفيان، جون د.، " *الاستثمار الأجنبي المباشر*" ، مركز المشروعات الدولية الخاصة، الطبعة الثالثة، سنة2004.

الشامي، زهدي. *" المؤسسات عبر القومية، ومديونية العالم الثالث "* القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد 86، سنة 1986.

الصافي، حمدي. مشكلات *الاقتصاد الدولي المعاصر*، السلسلة الاقتصادية، الطبعة الثانية، سنة 1983.

شناوة، حسين. "الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي"، *مجلة جامعة واسط*، مجلد 1، العدد 5، 2011، ص12.

الفخري، عوني محمد. *آفاق التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة*، بغداد: العولمة وتحرير التجارة، سنة 1999.

الطائي، غازي. الاقتصاد *الدولي*، الموصل: الطبعة الأولى، سنة 1999.

صبحي، مجدي. *" الأبعاد الخارجية لمشكلة المديونية وآثار السياسات التجارية والنقدية "*، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، سنة 1986.

الراوي، علي. *" الموارد المالية النفطية العربية وإمكانيات الاستثمار في الوطن العربي "*، بغداد: دار الرشيد، سنة 1980.

الزاملي، ماجد أحمد. "توفير الظروف الآمنة للاستثمار الأجنبي" *الحوار المتمدن*، عدد: 7109، 2021 / 12 / 17: 15:05،

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=741069

السامرائي، هاشم. *النظرية الجزئية*، بغداد: الطبعة الأولى، سنة 1968.

الستاني، باسل. " حوار الشمال والجنوب "، *المستقبل العربي*، العدد 75، سنة 1985.

زكي، رمزي. *" الديون والتنمية*، القروض الخارجية وآثارها على البلدان العربية"، القاهرة: دار المستقبل العربي، سنة 1985.

المسافر، محمود خالد. *العولمة الاقتصادية*، بغداد: الطبعة الأولى، 2002.

المؤسسة العامة لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، إصدار سنة 1994.

النصيرات، محمد صادق. *" الشركات المتعددة الجنسيات"*، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، سنة 1987.

البيرماني، خزعل. مبادئ *الاقتصاد الكلي*، بغداد: مكتبة النهضة العربية، 1987.

الحسناوي، كريم. *الاقتصاد الدولي*، بغداد: الطبعة الأولى، 1987.

الحلفي، عبد الجبار عبود. *" السياسة النقدية للبنك المركزي في استهداف التضخم"* ، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، المجلد الثامن، العدد 31، 2012.

برتران، أيمون. الاقتصاد *المالي الدولي*، القاهرة: ترجمة محمد يبهراني، دار المعرفة، سنة 1975.

بريهي، فارس كريم. "الاقتصاد العراقي فرص وتحديات، دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية"، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، عدد 27، 2011.

بكاد، عبد الكريم. *العولمة طبيعتها ووسائلها وتحدياتها*، الأردن: دار الإعلام، الطبعة الثانية، سنة 2001.

بكري، كامل عبد المقصود. الاقتصاد *الدولي*، الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، سنة 1974.

بهاء الدين، محمد احمد. مقومات *الاستثمار*، بيروت: الطبعة الأولى، سنة 2000.

تانزر، مايكل. *من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني*، بيروت: ترجمة عفيف الرزاز، الطبعة الأولى، سنة 1981.

جاك، هوب. *العالم الثالث وتحديات البقاء*، ترجمة أحمد فؤاد، عالم المعرفة، الطبعة الأولى، سنة 1986.

جالوا، كريستين. الاقتصاد *الرأسمالي العالمي*، الكويت: عالم المعرفة، سنة 1978.

جراهم، أدوار. " *الإصلاح الاقتصادي اليوم*"، النسخة العربية، العدد الثالث، سنة 2000.

جيل، بوتان. *الاستثمار الدولي*، بيروت: ترجمة على مقلعه، الطبعة الثانية، سنة 1982.

حسن، محمد عبد صالح. العقبات الاقتصادية التي تواجه العمل التنموي في العراق (فترة ما بعد 2003)، *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، السنة الثامنة، العدد 27، 2010.

حيزية، فراحتيه. وجلود شهيرة.، *"أثر التكتلات الاقتصادية على النمو الاقتصادي"* رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2020.

د.ج، ريتشارد. وآخرون. " من الكويتية إلى مركز التسويق الكوني"، مؤسسة الأبحاث العربية، ترجمة عفيف الرزاز، الطبعة الأولى، 1981.

دليله، عارف. *بحث في الاقتصاد السياسي*، بيروت: التخلف والتقدم في النظام الاقتصادي العالمي، سنة 1980.

سعيد، محمد السيد. " *الشركات عابرة القومية، ومستقبل الظاهرة القومية* "، الكويت: عالم المعرفة، سنة 1986.

سعيد، محمد السيد. " *الشركات متعددة الجنسيات، آثارها الاقتصادية والاجتماعية* "، الهيئة المصرية للكتاب، سنة 1978.

صقر، عمرو. *العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة*، القاهرة: الدار الجامعية، سنة 2001.

صيوان، هيثم كريم. " *الشركات العابرة القومية ودورها في الاقتصاد العالمي عالم الجنوب / أنموذج (مع إشارة خاصة إلى العراق)* " أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسة، 2005.

طاقة، محمد. حسين عجلان، الاستراتيجية المقترحة لحل مشاكل الاقتصاد العراقي في ظل ظروف الاحتلال، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، العدد العاشر، 2005.

عبد السلام، رضا. " *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة* "، الاسكندرية: الطبعة الأولى، سنة 2002.

عبد الشفيع، محمد. " *قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد* "، بيروت: الطبعة الأولى، سنة 1983.

عبد الغفار، هناء. *الاستثمار الأجنبي والتجارة الدولية*، بغداد: بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع، 2002.

علقم، ماهر محمد. تاريخ *الفكر الاقتصادي*، القاهرة: الطبعة الثالثة، سنة 1997.

علي، عبد المنعم السيد *مدخل في علم الاقتصاد*، مبادئ الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني، 1997.

عيسى، حسام. " *الشركات المتعددة القوميات* "، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، المجلد 1، سنة 1990.

فرج، شمخي حويط. " *النفط والسياسة الدولية*" ، وزارة النفط، الدائرة الاقتصادية والمالية، قسم الدراسات الاقتصادية، دراسة غير منشورة، تشرين الثاني 2002.

قرم، جورج. " *الاقتصاد العربي أمام التحديات* " بيروت: دراسات في اقتصاديات النفط والمال والتكنولوجيا، سنة 1978.

لوبه، جان. *العالم الثالث وتحديات البقاء*، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ترجمة أحمد فؤاد، 1986.

ليندرجي، ديفيد. *قراءة في الاقتصاد الجزئي*، ترجمة أحمد فؤاد، سنة 1968.

محي الدين، عمرو. " *العرب والعولمة، مجموعة بحوث ومناقشات* "، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، سنة 1985.

مرسي، فؤاد. *فصول في التكامل الاقتصادي*، القاهرة: 1986.

مزيد، أنعام. " *دور الشركات المتعددة الجنسيات في إرساء وترسيخ العولمة الاقتصادية*"، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2001.

نعمة، صباح. "*الاستثمار والطاقة الاستيعابية في الوطن العربي*" أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، سنة 2000.

هابلر، روبرت. *قادة الفكر الاقتصادي*، بيروت: ترجمة راشد البراوي، 1953.

هيكل، عبد العزيز. *الإطار النظري للتكتلات الدولية*، بيروت: معهد الإنماء العربي، سنة 1976.

الوائلي، خضير عباس حسين. "*أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980–2011)*"، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، 2012.

يسري، عبد الرحمن. *دراسات في التنمية الاقتصادية*، الإسكندرية: 1973.

Dunniny, John H. *The Multinational Enterprise*. London: Allen & Unwin, 1971.

Gaves, Richard E. " *Multinational Enterprise and Economic analysis* ", Harvard University: Massachusetts, Cambridge University Press; third edition, July 23, 2007.

Hymer, Stephen. " *The Efficiency (Contradictions) of Multinational Corporations* ", American Economic Review, vol. 60, issue 2, 441-48, 1970.

Hymer, Stephen. *The Multinational Corporation and The Low of Uneven Development*. New Haven: Conn, 1972.

James M, Henderson and Quandt, *R.E Microeconomic*, Second Edition, New York, 1979.

Lizondo, J. Soul. *Foreign Direct Investment* in Determinants and Systemic Consequences of International Capital Flows Washington: International Monetary Fund, 1991.

M, Roboch. "*International Business and multinational enterprise*", New York, 1977.

Mohammed, Nooria Abd. *"The Effects of Foreign Investment in the Arabic Local Investment Future - An Analytical Measurement Study for Some of the Arabic Gulf States for the Period from 1992-2010*." PhD, St Clements University, 2012.

Transnational corporations, Development. Transnational corporations and management Division, Vol. 2. Number 2, August 1993.

UN, World Investment Directory op.cit.

UN, World Investment Report 1993.

weather, Faqer. "*International Business Management*", New York, 1969.

السيرة الذاتية

وُلد الباحث في آذار 1995 في محافظة الأنبار بالعراق، وتخرج من كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الفلوجة عام 2018 بدرجة "جيد". أكمل درجة الماجستير من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة كارابوك في ربيع عام 2022.

Özgeçmiş

Fallujah Üniversitesi Ekonomi ve Yönetim Fakültesinden 2018'de "iyi" dereceyle mezun oldu. Karabük Üniversitesi İktisadi ve idari Bilimler fakültesinden 2022 Bahar döneminde yüksek lisansını tamamladı.